جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مطبوعة دروس مقياس

مدخل إلى علم الاقتصاد

موجهة لطلبة:

السنة الأولى جذع مشترك

الأستاذة:

بن العامر نعيمة (أستاذة محاضرة أ)

السنة الجامعية 2023 - 2024

محتوى المادة التعليمية : دروس في مقياس مدخل الى الاقتصاد

المحاضرة الأولى : تعاريف ونشأة علم الاقتصاد 10

المبحث الأول : مفهوم علم الاقتصاد 10

المطلب الأول: تعريف علم الاقتصاد لغة واصطلاحا 10

المطلب الثاني : علمية الاقتصاد 11

المطلب الثالث : أساليب التحليل الاقتصادي 12

المبحث الثاني: علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى 13

علاقة علم الإقتصاد بالإحصاء 14

علاقة علم الإقتصاد بالرياضيات 14

علاقة علم الإقتصاد بالتاريخ 14

علاقة علم الإقتصاد بالجغرافيا 15

علاقة الاقتصاد بعلم النفس 15

علاقة علم الإقتصاد بعلم الإجتماع 15

علاقة علم الإقتصاد بالقانون 16

علاقة علم الإقتصاد بالسياسة 16

علاقة علم الاقتصاد بالتكنولوجيا 16

المبحث الثالث : المشكلة الاقتصادية 16

المطلب الأول: مفهوم الحاجة 17

المطلب الثاني : الموارد ووسائل الإشباع 18

المطلب الثالث: عناصر المشكلة الاقتصادية 19

المحاضرة الثانية : نشأة علم الاقتصاد وتطوره التاريخي 20
المبحث الأول: العصور القديمة..... 20
المطلب الأول :الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية..... 20
المطلب الثاني :الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية..... 21
المبحث الثاني : العصور الوسطى..... 21
المطلب الأول: الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى..... 21
المطلب الثاني :الفكر الاقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى 22
المبحث الثالث: المدارس الإقتصادية ونشأة علم الاقتصاد 24
المطلب الأول : التجاريون 24
المطلب الثاني : الطبيعيون..... 26
المطلب الثالث : الكلاسيك 29
المطلب الرابع : الكينزيون..... 30
المطلب الخامس : الحديون..... 31
المبحث الرابع: أهم المفكرين الاقتصاديين ومساهماتهم الفكرية في علم الاقتصاد 33
المحاضرة الثالثة: الأنظمة الاقتصادية المعاصرة..... 39
المبحث الأول : النظام الاقتصادي 39
المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي 39
المطلب الثاني : تطور الأنظمة الاقتصادية..... 39
المبحث الثاني: أهم الأنظمة الاقتصادية 41
المطلب الأول : النظام الاقتصادي الرأسمالي..... 41
المطلب الثاني : النظام الاقتصادي الاشتراكي 43
المبحث الثالث : حل المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية 44

المطلب الأول: حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي 45
المطلب الثاني : حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي 45
المحاضرة الرابعة : عناصر الانتاج..... 46
المبحث الأول : العمل..... 46
المطلب الأول : المظهر النوعي للعمل 46
المطلب الثاني : المظهر الكمي للعمل 47
المطلب الثالث: تقسيم العمل 49
المبحث الثاني: الأرض 51
المطلب الأول : خصائص الأرض 51
المطلب الثاني : الفرق بين الأرض ورأس المال 52
المبحث الثالث : رأس المال..... 53
المطلب الأول: تعريف رأس المال..... 53
المطلب الثاني : أنواع رأس المال..... 53
المبحث الرابع : التنظيم 54
المطلب الأول: تعريف التنظيم..... 54
المطلب الثاني : وظائف المنظم..... 55
المحاضرة الخامسة : الأنشطة والعمليات الاقتصادية..... 56
المبحث الأول : الانتاج 56
المطلب الأول: مفهوم الإنتاج 56
المطلب الثاني : أشكال المنافع الاقتصادية للإنتاج 56
المبحث الثاني : الاستثمار..... 57
المبحث الثالث: الاستهلاك..... 58

المطلب الأول : مفهوم الاستهلاك 58
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على الاستهلاك 58
المبحث الرابع : الأعوان الاقتصاديون 59
المطلب الأول: الأسر 60
المطلب الثاني: المؤسسات الاقتصادية (غير المالية) 61
المطلب الثالث : المؤسسات المالية 61
المطلب الرابع : الإدارات العمومية 61
المطلب الخامس : العالم الخارجي وبقية العالم 62
المحاضرة السادسة : السوق 63
المبحث الأول : ماهية السوق 63
المبحث الثاني: أنواع السوق 64
المطلب الأول: سوق المنافسة الكاملة 64
المطلب الثاني : سوق الاحتكار الكامل 67
المطلب الثالث: سوق المنافسة الاحتكارية 68
المطلب الرابع : سوق احتكار القلة 69
المبحث الثالث : أهمية دراسة نماذج الأسواق المختلفة 71
المحاضرة السابعة : النقود 73
المبحث الأول : ماهية النقود 73
المبحث الثاني: وظائف النقود 74
المطلب الأول: النقود كمقياس للقيمة 74
المطلب الثاني : النقود كوسيلة للتبادل 74
المطلب الثالث: النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة 74

المطلب الرابع : النقود مستودع للقيمة 74
المبحث الثالث : أشكال النقود وأنواعها 75
المطلب الأول: النقود السلعية 75
المطلب الثاني : النقود المعدنية 75
المطلب الثالث: النقود الورقية 75
المطلب الرابع : النقود الائتمانية أو المصرفية 76
المحاضرة الثامنة: السياسة الاقتصادية 77
المبحث الأول : السياسة النقدية 77
المطلب الأول: وظائف السياسة النقدية 77
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية 78
المطلب الثالث : السياسة النقدية ودورها في الاقتصاد 79
المبحث الثاني: السياسة المالية 79
المطلب الأول : وظائف السياسة المالية 80
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية 80
المطلب الثالث: السياسة المالية ودورها في الاقتصاد 81
المحاضرة التاسعة : الأزمات الاقتصادية 83
المبحث الأول : التضخم 83
المطلب الأول : أنواع التضخم 83
المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية للتضخم 84
المطلب الثالث : سياسات معالجة التضخم 84
المبحث الثاني: البطالة 86
المطلب الأول: أسباب البطالة 86

المطلب الثاني :أنواع البطالة 87
المطلب الثالث : كيفية الحد من البطالة 88
المحاضرة العاشرة : المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية 89
المبحث الأول : المؤسسات الاقتصادية الدولية 89
المطلب الأول: صندوق النقد الدولي 90
المطلب الثاني : البنك العالمي..... 91
المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة 92
المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الاقليمية 93
المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي 94
المطلب الثاني : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية 94
المطلب الثالث: رابطة أمم جنوب شرق آسيا..... 95
المطلب الرابع : الاتحاد المغاربي 96
المراجع:..... 98

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم الفروق بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي	13
02	أهم المدارس الاقتصادية عبر التاريخ	33

وصف المادة التعليمية

المكتسبات : يحتاج الطالب إلى التفكر والاستنباط العقلاني الرشيد لفهم هذه المادة.

الهدف العام للمادة التعليمية : تمكين الطالب من استيعاب مدخل لعلم الاقتصاد والتدرب على مواضيعه الأساسية ومصطلحات المسائل الاقتصادية الهامة.

أهداف التعلم (المهارات المراد الوصول إليها)

- التعرف على علم الاقتصاد وموضوعاته ومصطلحات المسائل الاقتصادية، وعلاقته بالاقتصاد السياسي وبمختلف العلوم الأخرى.
- تحديد مفهوم المشكلة الاقتصادية وطرق معالجتها.
- التعرف على عناصر الإنتاج وعلى أهم الأنشطة الاقتصادية.
- التعرف على الأعوان الاقتصاديين وعلى المؤسسة الاقتصادية.
- التعرف على السوق والنقود.
- تمكين الطالب للتعرف على مشكل التضخم والبطالة والسياسات الاقتصادية لمواجهتهما.
- تمكين الطالب للتعرف على أهم المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية.

المحاضرة الأولى : تعاريف ونشأة علم الاقتصاد

المبحث الأول : مفهوم علم الاقتصاد

يعد علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية المهمة والتي تزايد الاهتمام بها من طرف المختصين وغير المختصين، لما له من تأثير على الحياة العامة للناس بمختلف تخصصاتهم الوظيفية. لذلك تعين علينا أن نوضح مفهوم هذا العلم لغة واصطلاحا، والتأكيد على علميته.

المطلب الأول: تعريف علم الاقتصاد لغة واصطلاحا

كلمة اقتصاد في اللغة العربية مشتقة من قصد، وهو الاعتدال في السلوك كله. يقال قصد، قصدا، واقتصد في الأمر: بمعنى خلاف الإفراط. أي توسّط بين الإسراف والتقتير؛ اقتصد في أمره : استقام؛ وأنه على قصد، أي على رشد.

الأصل **اللغوي** للاقتصاد السياسي هو الكلمات اليونانية المركبة لكلمة oikomos والتي تعني علم مبادئ تدبير المنزل، وتتركب من كلمات oikos وتعني منزل، nomos وتعني قانون، و politikos وتعني سياسي. يتم في اللغة العربية عادة الخلط بين كلمتين انجليزيتين عند ترجمتهما : الأولى economy وترجمت إلى "اقتصاد" وتعني العلاقة بين الانتاج والتجارة وعرض النقود في دولة أو إقليم محدد؛ والثانية economics وترجمت إلى "علم الاقتصاد" أو العلم الذي يدرس كيف يعمل الاقتصاد وكيف يتفاعل الأعوان الاقتصاديون (كالمستهلك، المنتج، البائع والحكومة) في الاقتصاد[1].

أما **إصطلاحا**، فقد كان الكاتب الفرنسي انطوان دي مونكريتيان أول من استعمل مصطلح الاقتصاد السياسي في كتابه "أطروحة في الاقتصاد السياسي"[2] المنشور سنة 1615، وقد أضفى عليه صفة ***السياسي*** للإشارة إلى انشغالات يتطلع منها إلى خلق علم جديد هو "فن الحصول على إيرادات الدولة"[3]. أراد الكاتب تحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها. يرى بعض الباحثين أن استعمال تعبير الاقتصاد السياسي من طرف انطوان دي مونكريتيان كان يقصد من خلاله مجموعة النصائح والارشادات التي تعطى للأمير أو الملك حتى يدير مالية

---

[1] ابراهيم بولكاحل، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، بدون تاريخ، ص3.

[2] Antoyne de Monchretien,1615, « Traicté de l'oeconomie politique » publié à Rouen, France, disponible pour téléchargement au site web de la Bibliothèque Nationale de France : gallica.bnf.fr

[3] عبد الله ساقور، 2004، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة،الجزائر، ص09.

المدينة أو الدولة، ولو أمعنا النظر لوجدنا أنه كان يعرّف السياسة الاقتصادية[1]. تختلف السياسة الاقتصادية عن الاقتصاد السياسي، فهي فن عملي جزئي يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري الشامل (وهو الاقتصاد السياسي)، وتشير في معناها إلى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية[2].

بدأ الاقتصاديون الغربيون التراجع عن هذه التسمية هروباً من مناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي وقد اكتفوا بتسميته **بعلم الاقتصاد** و كان ذلك في أواخر القرن التاسع عشر لكن استمر الاقتصاديون الاشتراكيون بتسميته **بالاقتصاد السياسي** لاعتبارهم أن علم الاقتصاد لا يمكن أن يتجاهل العلاقات المتولدة بين أفراد المجتمع . فالاقتصاد ما هو إلا تعبير مركز للسياسة.

انتقل مفهوم الاقتصاد السياسي إلى الاقتصاد العام، مدخل التحليل الاقتصادي، المدخل إلى الاقتصاد.... وهي تسميات متعددة تعبر عن مفهوم واحد يختلف نسبيا من مؤلف لآخر.

المطلب الثاني : علمية الاقتصاد

يفرق العلماء عادة بين نوعين رئيسيين من أنواع المعرفة الانسانية. المعرفة التي تتوافر بالنسبة لها أوضاع ثابتة محددة وترتكز على قواعد ونظريات عامة قابلة للتطبيق، فيطلقون عليها إسم " **العلم** "؛ والمعرفة التي لا تتوافر بالنسبة لها أوضاع ثابتة ولا ترتكز على قواعد ونظريات محددة بل يدخل فيها عنصر الإجتهاد والابتكار والتفنن والابداع الشخصى فيطلقون عليها إسم " **الفن** ". وعلى أساس من هذه التفرقة بين فروع المعرفة الإنسانية اتفق العلماء على إعتبار البعض منها علوما وإعتبار البعض الآخر فنونا. فالرياضيات والكيمياء والفلك والوراثة مثلا تعتبر علوما، حيث أنها تقوم على قواعد ونظريات ثابتة محددة عامة التطبيق؛ أما الموسيقى والنحت والرسم والتصوير مثلا فهى تعتبر فنونا، حيث أنها لا تقوم على قواعد ونظريات محددة ثابتة وإنما تعتمد على نوع من الإلهام والإبتكار والإبداع الشخصي. على ضوء هذه التفرقة بين العلم والفن، يمكننا أن نقرر ما إذا كان الإقتصاد يعد علما من العلوم أم فنا من الفنون. من الواضح أن الاقتصاد ليس فنا من الفنون كالموسيقى أو الرسم أو التصوير مثلا، ذلك بأنه لا يخضع لعامل الإجتهاد والتفنن والإبداع الشخصي، بل أنه يخضع لقواعد ونظريات محددة معروفة كسائر العلوم الطبيعية الأخرى[3].

---

[1] انطوان أيوب، 1965، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سوريا، ص7

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 5،6.

[3] اسماعيل محمد الهاشم، 2005، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص 19

يعتبر علم الاقتصاد علما وليس فنا أو فكرا مجردا وهذا لتوفر الشروط العلمية فيه وهي الموضوع والمنهج والقوانين الموضوعية[1].

فالموضوع محدد المعالم فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الأفراد في التوفيق بين الموارد النادرة والحاجات المتزايدة، وهذا الموضوع ينتمي للعلوم الاجتماعية وليس الطبيعية.

والمنهج العلمي المتبع في البحث في علم الاقتصاد هو نفس المنهج المتبع في البحث في العلوم الاجتماعية، وهو يوظف كلا من الاستقراء والاستنباط، ما يعوض عن التجريب في العلوم الطبيعية.

والقوانين الاقتصادية علمية تبين العلاقات الثابتة بين ظواهر ومعطيات معينة. لقد فرض علم الاقتصاد بعض القوانين العامة التي لا يمكن مناقشة صحتها لأن تطبيقها أصبح صحيحا باختلاف الزمان والمكان، من أشهرها قانون العرض والطلب.

المطلب الثالث : أساليب التحليل الاقتصادي

يعرف التحليل الاقتصادي بأنه المنهج العلمي المتبع في الدراسة والبحث الاقتصادي من أجل التفكير في حل المشكلة الاقتصادية أي أنه من خلال التحليل الاقتصادي يتم دراسة الظواهر الاقتصادية في سبيل الوصول إلى حقائق علمية أو نظريات يتم تعميمها على ظواهر مشابهة لها في المستقبل.

ويميز الاقتصاديون عادة بين قسمين أساسين للتحليل الاقتصادي **للظواهر الاقتصادية** هما[2]:

– التحليل الاقتصادي الجزئي: ويهدف هذا التحليل إلى دراسة الوحدات الاقتصادية منفردة كسلوك الأفراد في العادات الاستهلاكية أو إنشاء المشاريع وعلاقتهما مع الأسواق المختلفة.

– والتحليل الاقتصادي الكلي: وتعمل هذه النظرية على دراسة الاقتصاد القومي كوحدة واحدة. ويهتم بدراسة وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ككل. فيعمل على دراسة مستويات التضخم والبطالة والأجور كما ويدرس الناتج القومي والعوامل التي تحدد الأسعار بالإضافة إلى العديد من الأمور ذات الأثر الكلي.

يبين الجدول رقم 01 أهم الفروقات الموجودة بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي.

[1] علي خالفي، 2009، المدخل الى علم الاقتصاد، مفاهيم – مصطلحات – أسئلة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 26-29

[2] محمود الوادي وآخرون، 2007، الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 32- 33

الجدول رقم 01: أهم الفروق بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي

التحليل الجزئي	التحليل الكلي
دراسة سلوك المستهلك على حده	دراسة سلوك قطاع الأفراد (كل أفراد المجتمع وكأنهم فرد واحد)
دراسة سلوك المنتج أو كل مؤسسة على حده	دراسة سلوك قطاع الإنتاج (تجميع كل المؤسسات وكأنها واحدة)
	بالإضافة إلى ذلك تهتم بقطاع الحكومة والعالم الخارجي
توازن سوق كل سلعة لوحدها وعليه فعدد الأسواق يصبح لا نهائيا وهو بعدد السلع بما فيها عناصر الإنتاج	التوازنات الكلية حيث عدد الأسواق جد محدود أهمها أربعة : سوق السلع والخدمات، سوق اليد العاملة، سوق رأس المال (الأرصدة النقدية)، سوق النقد
تهتم بدراسة سعر كل سلعة على حده ومنه عدد الأسعار بعدد أسواق السلع	لا يهتم إلا بالمستوى العام للأسعار والذي يتمثل في الرقم القياسي للأسعار.
تهتم بدراسة عرض السلع، السعر، التكلفة، الربح، الطلب على السلعة، قيد الميزانية، منحنيات السواء...	تهتم بدراسة المجمعات الاقتصادية الكبرى كالإنتاج الكلي، الدخل الوطني، الإنفاق الكلي، الاستثمار الكلي، تراكم رأس المال، مستوى التشغيل، المستوى العام للأسعار، التضخم...

المصدر: مُحَمَّد عبد المومن، مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2007 – 2008، ص 3.

المبحث الثاني: علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

هناك تفرقة جرى عليها الكُتَّاب منذ القرن الثامن عشر بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية أو الاجتماعية. فالعلوم الطبيعية (مثل: الجيولوجيا والفيزياء والكيمياء) تهتم بالبحث في العلاقات بين الأشياء والظواهر الطبيعية، بينما تهتم العلوم الإنسانية (مثل :الاجتماع والتاريخ والقانون والاقتصاد) بدراسة أفعال الإنسان وعلاقاته مع غيره من بنى

جنسه ومع الأشياء التي تحيط به. يمكن القول بأن علم الاقتصاد لا ينفصل عن غيره من فروع المعرفة الإنسانية أو العلوم الاجتماعية وسنرى ذلك فيما يلي[1].

علاقة علم الإقتصاد بالإحصاء

تتجلى أهمية الإحصاء بكونه أحد أدوات البحث الأساسية للإقتصاد، فقد أسهمت الإحصائيات في تقدم النظرية الاقتصادية وتطورها بعرض البيانات عن الكميات التي يمكن التعبير عنها بالأرقام. تعتبر البيانات الإحصائية الخاصة بالظواهر الإقتصادية من أهم أسس بناء و تفسير النظريات الإقتصادية.ودور الإحصاء واضح في تحليل الكميات الاقتصادية الكلية التي تتخذ أساساً لوضع السياسات الاقتصادية. وللإحصاء أهمية خاصة في الدول التي تنتهج أسلوب التخطيط في إدارة شئونها الاقتصادية. يجعل تبني أسلوب التخطيط الإقتصادي صلة الإقتصاد بالإحصاء تزداد وتقوى . إن استخدام الدوال ومعامل الارتباط والانحدار واستخدام السلاسل الزمنية والانحراف المعياري في التحليل الاقتصادي مهم جدا للحصول على المؤشرات اللازمة ولوضع الحلول الناجعة للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات.

علاقة علم الإقتصاد بالرياضيات

تتجلى أهمية الرياضيات بكونها وسيلة معينة لاستخدام الإحصاء وبكونها تزود الباحث الإقتصادي بطرق مختلفة لشرح وعرض التحليل الإقتصادي بشكل موجز و أداة للبحث والبرهنة على صحة الفرضيات التي يختارها الباحث. تستخدم كثير من البراهين الرياضية في التحليل الاقتصادي ولهذا ادخل فرع خاص في الاقتصاد يسمى الاقتصاد الرياضي الذي يدرس كأحد الفروع المهمة وكذلك يدرس علم القياس الاقتصادي باستخدام طرق القياس الرياضية في الاقتصاد.

علاقة علم الإقتصاد بالتاريخ

تكشف الأبحاث التاريخية عن الأطر الحقوقية والإجتماعية والنفسانية والدينية وغيرها للوقائع والفعاليات الاقتصادية. لا يمكن أن تكتمل الدراسة الإقتصادية إلا بتتبع تاريخ الوقائع للإستفادة مما حدث. والنظريات الاقتصادية لا تفهم إلا في ضوء الظروف الزمانية والمكانية التي تحيط بنشأته. وتساهم دراسة التاريخ في إبراز الظواهر الاقتصادية وفي تقويم السياسات والمنظمات القائمة على تنفيذها. والظواهر الاقتصادية لها أهمية بالنسبة لمن يؤرخون لحياة الشعوب حيث

[1] طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، 2009، مدخل إلى علم الاقتصاد – التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص ص 51، 53.

تتأثر الحركات السياسية والاجتماعية للشعوب بواقعها الاقتصادى. اعتبرت المدرسة التاريخية الألمانية الإقتصاد بمثابة علم تاريخي.

علاقة علم الإقتصاد بالجغرافيا

تبرز أهمية الجغرافيا بالنسبة للإقتصاد في تخطيط النشاط الإقتصادي ووضع الخطط المكانية . وذلك لأن كل مكان من الرقعة الجغرافية يتميز بوجود حجم ونوعية معينة من الموارد الاقتصادية كما يتميز بظروف إقليمية و مناخية تؤدي إلى تباين الأنشطة الإقتصادية . الصلة الوثيقة بين الجغرافيا و الإقتصاد أدى إلى ظهور الجغرافيا الإقتصادية. تهتم الجغرافيا الاقتصادية بدراسة وصفية لمكان الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها وتنظيمها المكاني على سطح الكرة الأرضية، وتركز على مواقع الصناعة، التجارة، تجارة التجزئة والجملة، المواصلات، والقيمة المتغيرة للعقار. كما تدرس الأنشطة الزراعية والتجارة العالمية. ظهرت الجغرافيا الاقتصادية عام 1888 وهي تهتم بدراسة الموارد الاقتصادية في العالم من حيث توزيعها تباينها وربط هذا التباين بالعوامل البشرية والطبيعية والحضارية المتحكمة في الإنتاج النقل التوزيع والاستهلاك. إن الإحاطة بعلم الاقتصاد ضرورية للباحث في الجغرافيا الاقتصادية ليستطيع الوقوف على الاتجاهات السليمة لمختلف أوجه النشاط الاقتصاد ى

علاقة الاقتصاد بعلم النفس

يتأثر النشاط الإقتصادي بكثير من البواعث والدوافع النفسية. إن دراسة الدوافع أصبح لها أهمية كبرى في التحليل الإقتصادي الحديث، والسعي لتحديد هذه الدوافع بصورة كمية لإدخالها ضمن معادلات كمتغيرات في البحث. عند دراسة سلوك المستهلك والاستبيانات المستخدمة تؤخذ بعين الاعتبار دراسة السلوك الانساني وأثر علم النفس في ذلك وكيف يؤثر طلب السلع والخدمات المراد ترويجها أو زيادة تسويقها. فأي انخفاض في سعر السهم في بورصة ما قد يؤدي إلى حالة ذعر لحاملي الأسهم لبيع ما لديهم تخوفا من استمرار التدهور في الأسعار وليس لحالة السهم المالية أو حقيقة وضع السوق الاقتصادي مما قد يكون سببا لانهيار أسهم الشركات ومؤسسات أخرى خوفاً وليس واقعاً.

علاقة علم الإقتصاد بعلم الإجتماع

يقدم علم الإجتماع للمفكر الإقتصادي المعلومات الضرورية عن البيئة الإجتماعية التي تجري فيها الفعاليات الإقتصادية. فلكي يتمكن الاقتصادى من فهم السلوك الاقتصادى للأفراد والوحدات الاقتصادية عليه أن ينظر إليها من خلال واقع الوسط الاجتماعي الذي تعمل فيه،كما أن الإلمام بالمعطيات الاقتصادية المختلفة لها أهمية في دراسة الأوساط الاجتماعية من جانب عالم الاجتماع.

علاقة علم الإقتصاد بالقانون

وللاقتصاد علاقة بالقانون حيث يرسم القانون الإطار الذي يتم بداخله النشاط الإقتصادي للمجتمع . فالقانون ينظم علاقات الملكية وعلاقات العامل برب العمل وقواعد فصل المنازعات. تهتم العلوم القانونية بدراسة القواعد التي تضعها الدولة لتنظيم علاقات الناس فيما بينهم وعلاقاتهم بالحكومة. وهذه القوانين لا يمكن أن توضع دون أخذ الواقع الاقتصادى للجماعة بعين الاعتبار، كما أن هناك قوانين وثيقة الصلة بالحياة الاقتصادية كالقانون التجاري، والقوانين المالية والضريبية، وقوانين الاستثمارات. إذا يمكن القول بأن القانون هو المنظم لواقع مادته الأولية هي الإقتصاد .

علاقة علم الإقتصاد بالسياسة

علاقة الإقتصاد بالسياسة ليست جديدة. وقد ازدات العلاقة وثوقاً مع زيادة تدخل الدولة ومؤسساتها في مختلف الحياة الإقتصادية للمجتمع حيث تعكس الخطة الإقتصادية السياسة الاقتصادية للدولة. يهتم صانعوا القرار السياسي ومن هم في السلطة بالأمور الاقتصادية ويضعون نصب أعينهم الأهداف الاقتصادية التي يطمحون في تحقيقها للمجتمع حتى يحصلوا على أكبر تأييد ممكن ويبرز ذلك في الانتخابات البرلمانية والرئاسية لكثير من دول العالم. يركز الكثير من المرشحين للانتخابات في بياناتهم الانتخابية على وسائل القضاء على البطالة والتأمين الصحي الشامل والضمان الاجتماعي لكل شرائح المجتمع والمحافظة على الأسعار ومحاربة التضخم وغيرها من الأهداف الاقتصادية كشعارات سياسية.

علاقة علم الاقتصاد بالتكنولوجيا

يخدم أي تطور تكنولوجي علم الاقتصاد، فقد كان المحللون الاقتصاديون في السابق يستخدمون الطرق الحسابية البسيطة لاستخدام العلاقات الاقتصادية وكانت تأخذ وقتا ليس بالقليل أما الآن وباستخدام الحاسوب فقد تسارعت العمليات وأصبح بإمكان الاقتصاديين استخدام كثير من العمليات الرياضية والإحصائية وطرق القياس واستخراج نتائجها بوقت قصير جداً.

المبحث الثالث : المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أن حاجات الانسان متعددة ومتزايدة بينما الموارد المخصصة لتحقيق تلك الحاجات نادرة ومحدودة أو غير مستغلة[1].

[1] خالفي، مرجع سبق ذكره، ص 17

المطلب الأول: مفهوم الحاجة

تعرف الحاجة على أنها الاحساس بالألم نتيجة عدم تحقيق منفعة أو إشباع. وهي مادية مثل اللباس، الغذاء والسكن.... أو معنوية مثل التعليم، الصحة والثقافة.... وهي تتغير تبعا للمرحلة الحضارية التي يعاصرها الانسان، ومن العوامل التي تؤثر عليها : التقاليد، الدين، الثقافة، المناخ....

أولا : تنوع الحاجات الاقتصادية

وتقسم الحاجات الاقتصادية إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، والحاجات الفردية والحاجات الجماعية، والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية.

فالحاجة الضرورية، هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعه كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام . أما الحاجة الكمالية، فهى تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.

أما الحاجة الفردية، فهى تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج . أما الحاجة الجماعية، فهى التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

وأخيراً، فإن الحاجة المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً آما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهى خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة . أما الحاجة الحالة أو الحاضرة فهى تلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم، مثال ذلك : استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة.

علماً بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعاً نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما.

ثانيا: خصائص الحاجات الاقتصادية

وتتسم الحاجات الإنسانية الاقتصادية بتقسيماتها المتعددة السابق ذكرها، بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. قابلية الحاجة للإشباع: إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.
2. لا نهائية الحاجات: إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي.
3. نسبية الحاجات: إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية انعكاس لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متحضر. بتعبير آخر: ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد.

المطلب الثاني : الموارد ووسائل الإشباع

أما الموارد فتعرف على أنها المصادر والوسائل سواء كانت طبيعية أو بشرية التي يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة.

وتنقسم الموارد إلى:

- موارد حرة (غير اقتصادية) وهي متوفرة في الطبيعة بكثرة تكفي لإشباع جميع الحاجات الإنسانية ولا ندفع ثمنا مقابل الحصول عليها مثل الهواء والشمس.
- وموارد اقتصادية، وهي محدودة وغير كافية لإشباع كل الحاجات الإنسانية أي أنها تتميز بالمحدودية والندرة النسبية، ومعيار الندرة هو وجود ثمن مقابل الحصول عليها.

كما تنقسم الموارد الاقتصادية من حيث أصلها إلى ثلاثة أقسام وهي:

- موارد طبيعية: مثل الأراضي، وما فوقها وما في باطنها؛
- موارد بشرية: مثل العمال وأصحاب المشروعات؛
- موارد رأسمالية؛ مثل الآلات والمعدات الزمة لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات.

المطلب الثالث: عناصر المشكلة الاقتصادية

هناك ثلاثة أسئلة تواجه أي اقتصاد وتكوّن في مجموعها عناصر المشكلة الاقتصادية[1] :

- ماذا ننتج؟ أو ما هي السلع والخدمات المراد انتاجها؟
- كيف ننتج؟ أو كيف تتم عملية إنتاج السلع؟
- لمن ننتج؟ أو لمن يتم إنتاج السلع والخدمات؟

أولا : ماذا تنتج ؟

ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها نوعياً وكميا، أي تحديد ما هي السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها؟ هل هي الملابس؟ أم المواد الغذائية أم الآلات ؟ وما هي كميات كل منها؟ ومما لا شك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية جميع رغبات أفراده، وإلا لما وجدت المشكلة الاقتصادية، بل عليه القيام بعملية موازنة واختيار الأفضل البدائل والمفاضلة بينها وانتاجها في حدود الإمكانيات المتاحة.

ثانيا: كيف تنتج ؟

هنا لابد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات، أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تتبع تلك الرغبات، وهذه العملية إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة، بحيث تحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوب بأقل تكلفة وبالتوليفة المناسبة لمزج عناصر الانتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) حسب وفرتها أو ندرتها.

ثالثا: لمن ننتج ؟

هذا السؤال يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها. يجب هنا دراسة الطلب والعوامل المؤثرة عليه قبل الانتاج وأثناء النتاج وبعده لأن الهدف من الانتاج هو تحقيق مستوى معين من الاشباع.

---

[1] خالفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 18 – 21 و حنان شطيبي، مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 18

المحاضرة الثانية : نشأة علم الاقتصاد وتطوره التاريخي

بعد التعرف على علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم الأخرى سنلقي الضوء على جانب آخر للتعرف على هذا العلم وهو تطوره التاريخي. من الضروري لفهم علم ما معرفة تاريخه ولو بصورة إجمالية وعامة. يمكن تقسيم تاريخ علم الاقتصاد الى ثلاث مراحل كبرى : العصور القديمة، العصور الوسطى، ثم المرحلة الحديثة التي بدأت بسقوط الاقطاعية وظهور مدارس فكرية مختلفة نحاول التطرق لها في هذه المحاضرة باختصار، ونخصص مبحثا لكل مرحلة[1].

المبحث الأول: العصور القديمة

كانت الأفكار الاقتصادية موجودة ولكن لا ترقى إلى مستوى العلم، حيث تتخذ أحيانا شكل بحث أو عبارات عارضة يطلقها أديب أو فيلسوف من بينها : قوانين تحريم الربا، ومشروعية الفائدة، التنظيمات المتعلقة بالميراث والملكية الخاصة...الخ. نتطرق في هذا المبحث للأفكار الاقتصادية في الحضارة اليونانية وفي الحضارة الرومانية.

المطلب الأول :الفكر الاقتصادي في الحضارة اليونانية

كانت السياسة الشغل الشاغل لقادة الفكر في الحضارة اليونانية أو الاغريقية. تميز الفكر آنذاك بتركيز الفلاسفة على الموضوعات السياسية، الأخلاقية، أو الدينية. بالنسبة لهم، ما الاقتصاد إلا دراسة تابعة لبعض هذه المواضيع مثل: أفضل أنظمة الحكم، أو خير أنواع الدول التي يجب إقامتها. اعتمدت هذه الحضارة على الرق، ولذلك ارتبط العمل والانتاج بالعبودية لذلك تولد لدى اليونان (والرومان من بعدهم) شعور بالاحتقار للمسائل الاقتصادية. من أهم المفكرين في تلك الحضارة أفلاطون وأرسطو.

بالنسبة لأفلاطون، فعند دراسته للمدينة المثالية (أو المدينة الفاضلة) كان ينادي بنوع من تقسيم العمل حيث يتخصص كل فرد في مهنة واحدة حسب ميوله ومواهبه الطبيعية مما يؤدي الى زيادة الانتاج وتحسينه. يقسم أفلاطون المجتمع الى ثلاث طبقات (منتجين مهمتهم اشباع حاجات المدينة المثالية،، جنود مهمتهم الدفاع عنها، وحكام يتولون إدارة دفة الحكم). يقترح أفلاطون أن تكون الملكية الخاصة لهؤلاء الحكام محدودة.

اختلف أرسطو عن أفلاطون في حرية تملك الأموال إذ فضل نظام الملكية الخاصة ولكنه كان يرى أنه يجب ادخال اعتبارات الأخلاق. بحث أرسطو أيضا موضوع الرق حيث أن المواطنين اليونانيين في وقته كانو يحتقرون العمل

[1] سيعود طالب السنة الأولى لدراسة تاريخ الفكر الاقتصادي في مقياس مستقل بالسداسي الثاني لأهمية معرفة تاريخ هذا العلم. نكتفي في هذه المحاضرة بسرد أهم المحطات التاريخية والمدارس الفكرية التي ساهمت في بلورة علم الاقتصاد في الوقت الحاضر.

ويستخدمون العبيد للقيام به. أقر أرسطو نظام الرق مدافعا عليه استنادا الى الاختلاف في مواهب الأمم. كان يرى أن هناك رق طبيعي (هناك أمم يتمتع أفرادها بمزايا ومواهب تؤهلهم ليكونوا صالحين وأسيادا وأمم لا يصلح أفرادها إلا أن يكونو خاضعين لغيرهم) ورق غير طبيعي (وهو ما يحدث لما تنهزم أمة من الأمم التي خلقت لتسود في حرب من الحروب ويصبح أهلها عبيدا للمنتصرين). كذلك فرّق أرسطو بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية للسلع وتطرق لمسألة نشأة النقود ووظائفها كما ناقش مسائل الربا والاحتكار[1].

المطلب الثاني :الفكر الاقتصادي في الحضارة الرومانية

لم يكن للرومان نفس الميل الفلسفي للاغريق (كان شيشرون مثلا يفضل الزراعة كنشاط اقتصادي على باقي المهن والحرف، كما حارب الفائدة وشبهها بجريمة القتل). تفوق الرومان في التفكير القانوني وأثرو في الغكر الاقتصادي اللاحق من خلال التنظيمات القانونية التي أقروها.

من الأفكار الاقتصادية الرومانية ما يعرف بالقانون الطبيعي القائم على الصفة المطلقة للملكية الفردية، فالقانون الروماني هو الي أعطى الملكية الخاصة هويتها، وأعطى لحائزها الحق التمتع بما يملكه وحق التعاقد مع الغير[2].

المبحث الثاني : العصور الوسطى

تمتد هذه الفترة من سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية حتى سقوط القسطنطينية على يد الأتراك. سندرس بصورة موجزة الفكر الاقتصادي في تلك الفترة الزمنية في كل من أوروبا والعالم الاسلامي.

المطلب الأول: الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى

تميزت العصور الوسطى في أوروبا بسيادة النظام الاقطاعي، والذي تميز بما يلي:

- ✓ هرمية السلطة: تقسيم الأرض الى أقاليم أو إقطاعيات يحكمها نبلاء عندهم ولاء للإمبراطور إذ يقدمون له يد المساعدة في حالة حرب مثلا لكنهم يقتطعون الضرائب لصالحهم؛
- ✓ نظام رقيق الأرض : وهم الأقنان، يعملون على الأرض وينتقلون معها اذا انتقلت ملكيتها لسيد آخر ولا يتمتعون بكامل حريتهم الشخصية؛

[1] علي أحمد صالح، 2016، المدخل للعلوم الاقتصادية، دار بلقيس، الجزائر، ص ص 33، 42

[2] شطيبي، مرجع سبق ذكره، ص 24

- ✓ الزراعة : وهي النشاط الاقتصادي الرئيسي، يعطى حق استعمال الأرض وشغلها لمن يقومون بالعمل في الإنتاج الزراعي. أما حق ملكية الأرض فهو للأسياد، دون أن يكون لأيّ منهم حقا مطلقا على الأرض وإنما يكون لكل منهم حق على ناتج الأرض؛
- ✓ الاكتفاء الذاتي لكل اقطاعية: لا يوجد تبادل (اقتصاد مغلق)، المبادلات عينية والاقتصاد شبه طبيعي؛
- ✓ وجود بعض الحرف (المنزلية).

بالنسبة للفكر الاقتصادي في العصور الوسطى بأوروبا، فقد كانت هناك هيمنة فكرية للكنيسة نتيجة لاحتكارها للتعليم. أسس القساوسة الذين أطلق عليهم اسم المدرسيين أوائل الجامعات الغربية مثل جامعة بولونيا بإيطاليا سنة 1088 وجامعة أكسفورد ببريطانيا سنة 1096. كانت هذه الجامعات تقوم أساسا على تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين. ولقد ركز الفكر الاقتصادي حتى القرن الرابع عشر على فكرتين أساسيتين هما الثمن العادل والفائدة.

من أبرز من يمثل ذلك الفكر القديس توماس الأكويني الذي تأثر بكل من أفكار أرسطو وبتعاليم الدين المسيحي. كان موقف توماس الأكويني من الملكية الخاصة نفس موقف أرسطو ونادى بمشروعيتها. كما نادى بتطبيق فكرة الثمن العادل حيث أن بيع السلع بثمن أعلى بكثير من قيمتها يعتبر منافيا للعدالة حسب المدرسيين. بالنسبة للقرض بالفائدة، فقد كان الرأي السائد بالتحريم وهو موقف توماس الأكويني، لكن في نهاية مرحلة العصور الوسطى وازدهار التجارة تأقلمت الكنيسة مع الوضع السائد وسمحت بإباحة الفائدة على سبيل الاستثناء في بعض الحالات منها:

- تعرض المقرض للخسارة بسبب القرض؛
- ضياع فرصة المقرض في تحقيق الكسب بسبب إقراض المال؛
- تأجيل سداد الدين.

وقد شهدت الفترة الأخيرة من القرن 14 من فكر المدرسيين بوادر الفكر الاقتصادي الذي ينشغل بقضايا القيمة والائتمان، وبمشكلات النقود وخاصة المعدنية، وبمشكلات التبادل مع الخارج وبالتحركات الدولية للذهب والفضة، فضلا عن انشغاله بالفائدة والربح[1].

المطلب الثاني :الفكر الاقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى

إذا ارتبطت العصور الوسطى في ذهن المؤرخين بعصور الظلمات والتأخر الحضاري فهذا الأمر يعود لأن الاهتمام بالدراسات التاريخية في الوقت الحاضر بدأ في أوروبا ووجد المؤرخون انفسهم أمام ازدهار الحضارة القديمة ثم عودتها في

[1] صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 45، 54

العصر الحديث، فأسمو الفترة بين ازدهار الحضارتين بالعصور الوسطى. إلا أن هذا لا يصدق إلا على أوروبا؛ فانهيار الحضارة في أوروبا في العصور الوسطى يقابله ازدهار حضاري في الشرق والدول الاسلامية[1]. نتناول في هذا المطلب أهم مظاهر الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في البلاد الاسلامية.

كان الدين الاسلامي المرجع والمصدر الرئيسي للأفكار الاقتصادية العربية آنذاك، ومن بين تأثيراته على الجوانب الاقتصادية ما يلي :

- الإقرار بالملكية الفردية وبالتفاوت بين الناس؛
- تقديس العمل والحث عليه وعدم المفاضلة بين أنواعه المختلفة؛
- لا يوجد تحفظ من ناحية التجارة؛
- تحريم الربا؛
- مناهضة الاحتكار وتنظيم الاسواق على أساس المنافسة الكاملة.

من أهم المفكرين الاقتصاديين المسلمين في العصور الوسطى ابن خلدون والمقريزي.

يعد أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون (1332-1406) مؤسس علم الاجتماع، وقد خصص لدراسة الظواهر الاقتصادية قسما هاما في مقدمته المعروفة لكتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر" ومن بينها : الثروة ومصدرها، القيمة، تقسيم العمل، العمران، النقود، الفضلة، الثمن، الضرائب وتدخل الدولة.

تعرض أبو العباس تقي الدين المقريزي (1364- 1442) من خلال شرحه المفصل في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة، أو تاريخ المجاعات في مصر" بشكل معمق للنمو والانهيار وتطرق إلى مجموعة من الأفكار من جملتها:

- أسباب المجاعة التي حلت بمصر والتي قسمها إلى أسباب طبيعية وأسباب غير طبيعية (منها السياسية والإقتصادية)؛
- إدراكه المسبق لقانون جريشام.

لاحظ المقريزي اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول خلال فترة الأزمة. فمن خلال ارتفاع الأثمان وباستخدام عملتين معدنيتين، إحداهما مصنوعة من معدن أثمن من معدن آخر، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين أو النفيس إلى الاختفاء من التداول النقدي، تاركة المجال للعملة الأخرى لتسود في التداول. وهكذا تطرد وتزيح العملة الرديئة العملة الجيدة. وهذا ما يعرف في الاقتصاد الحديث "بقانون جريشام".

[1] حازم الببلاوي، 1995، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة مصر، ص ص 21، 22

المبحث الثالث: المدارس الإقتصادية ونشأة علم الاقتصاد

بعد انهيار النظام الاقطاعي، بدأ الفكر الاقتصادي الحديث يتبلور ويتطور بداية بفكر التجاريين والطبيعيين، إلى التقليديين، ثم المدرسة النيوكلاسيكية أو الحدية التي استخدمت التحليل الرياضي والجزئي، مرورا بالمدرسة الكينزية التي نادت بتدخل الدولة لتنظيم السوق.

المطلب الأول : التجاريون

في القرون الثلاثة الممتدة بين القرن 15 حتى القرن 18، ظهر في أوروبا تيار جديد من الأفكار الاقتصادية أطلق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي اسم مذهب التجاريين أو مدرسة التجاريين. ولم يتكون هذا التيار دفعة واحدة، ولم تتحدد معالمه بوضوح في وقت واحد بل خضع لتطور طويل. والمتتبع لكتابات مفكري التجاريين يلحظ بوضوح أن آراء كل مفكر قد تشكلت بظروف ومصالح بلده. وفي إطار الانشغال بهذه القضايا تبرز بعض الأفكار الاقتصادية، تدور في الواقع حول طبيعة الثروة وكيفية زيادتها، وحول ظاهرة ارتفاع الأثمان التي كانت ظاهرة عامة في بلاد أوروبا في تلك الفترة. وبذلك لا نجد لدى التجاريين تحليلا اقتصاديا واسعا، بل مجرد فلسفة تجارية لا تزيد في جوهرها على أن تكون مرحلة في تاريخ السياسة الاقتصادية، تشتمل على عدد من التدابير الاقتصادية التي يراد بها تحقيق التوحيد السياسي والقوة القومية.

أولا: خصائص الفكر التجاري

رغم تشعب وتعدد أفكار التجاريين في هذا الصدد فإنه يمكن بصفة عامة إجمال الأصول والاتجاهات الفكرية الجوهرية التي يصدر عنها الفكر التجاري، وخصائصه الأساسية على النحو التالي:

أ. قوة الدولة: يجب أن تكون الدولة قوية ويجب أن تكون غاية النظام الاقتصادي تحقيق هذه القوة. من هنا عرفت نظريتهم بنظرية " الاقتصاد للقوة"؛

ب. الثروة: الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، ومن ثمة يجب أن تسعى الدولة إلى تنمية ثروتها. والثروة كانت تتمثل لدى التجاريين، وبصفة خاصة الأوائل منهم، في الذهب والفضة وبقية المعادن النفيسة ولذلك يجب أن تتجه كل دولة إلى زيادة ما تحصل عليه من هذه المعادن التي تمثل الثروة. ولهذا كان البحث عن الذهب في العالم الجديد هو السمة التي ميزت توسع التجارة في أول الأمر. ومع ذلك نبذ المتأخرون من التجاريين ذلك الخطأ الكبير الذي وقع فيه التجاريون الأوائل والذي يتمثل في المطابقة بين الثروة والمعادن النفيسة فالثروة عند المتأخرين منهم تتمثل في مقدار ما يحققه البلد فعلا من منتجات؛

ج. ثبات حجم الثروة: اعتقد التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم، ومن ثم ذهبوا إلى أن ما تكسبه دوله من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها. ومن هنا كانت تعاليمهم ذات طابع وطني واعتدائي، إذ لا سبيل لغنى الوطن إلا على حساب الإضرار بالأوطان الأخرى؛

د. الاحتفاظ بالمعادن النفيسة: بالتطبيق لما سبق، فإنه يتعين على الدولة أن تحتفظ بالمعادن النفيسة الموجودة لديها وأن تسعى لاقتناء أكبر قدر من المعادن التي لا تتوافر لديها. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فإن التجاريين يشيرون بإتباع عدد من الوسائل أهمها العمل على استغلال المناجم المنتجة لهذه المعادن، ومنع خروجها من الدولة، وتشجيع قدومها إليها ولكي يتحقق ذلك يتحتم عليها زيادة صادراتها وخفض وارداتها، وهو ما يعني الوصول إلى ميزان تجاري في صالح الدولة. ومن هنا وجب علينا أن تتدخل لتنظيم الصناعة والتجارة.ويستهدف تنظيم الصناعة جعلها قادرة على الإنتاج بأرخص الأسعار، أما تنظيم التجارة فيستهدف الواردات وتشجيع الصادرات على ألا يؤدي هذا إلى إعاقة الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة الوطنية.

ثانيا :تقييم مذهب التجاريين

لا شك أن للتجاريين الفضل في تخليص الأفكار الاقتصادية من الطابع الديني الذي كان سائدا في العصور الوسطى. وهم وإن لم يصلوا إلى إرساء قواعد خاصة بعلم الاقتصاد بوصفه علما مستقلا بذاته، إلا أنهم قد مهدوا الطريق تمهيدا كبير اللباحثين اللاحقين ليقوموا بهذه المهمة، كذلك خدم هذا المذهب الدول الرأسمالية المعاصرة، إذ دعوا إلى تقوية الدولة الوطنية، بقصد تجميع الثروة التي كانت تتمثل في الذهب والفضة. ومع ذلك يوجه لهذا المذهب عدة انتقادات تتلخص فيما يلي.

أ. لقد أخطأ التجاريون في معنى الثروة، ذلك أن الثروة ليست في تكديس الذهب والفضة، وإنما هي المقدرة على الإنتاجية، وفي مقدار ما تحققه الدولة فعلا من منتجات؛

ب. أدت السياسات التي انتهجها التجاريون إلى نتائج جد سيئة. فمن ناحية، أدت هذه السياسات إلى زيادة التنافس ذو الطابع العدائي بين الدول، دون حدوث تعاون دولي. ومن ناحية ثانية، أدت هذه السياسات في بعض الدول، كفرنسا التي اتبعت سياسة الصناعة، إلى الإبقاء على أثمان المنتجات الزراعية منخفضة مما استتبع انخفاض دخول المزارعين؛

ج. أدت هذه السياسات إلى الإضرار بمصالح المستعمرات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، الأمر نجم عنه التخلف الاقتصادي لأكثر من ثلثي العالم[1].

المطلب الثاني : الطبيعيون

ينسب مذهب الطبيعيين إلى مجموعة من المفكرين بفرنسا في القرن الثامن عشر، أهمهم فرانسوا كيناي (1694 – 1774). نشر الطبيعيون مجموعة من الأبحاث والمؤلفات في الفترة من 1756 - 1778 كان لها الفضل في وضع أسس علم الاقتصاد. وبالطبيعيين ندخل في المدارس والمذاهب في الفكر الاقتصادي، فلئن كان لكل واحد من كتاب هذا المذهب أسلوبه الخاص إلا أنهم كانو يشتركون في أفكار موحدة مما يجعلهم يستحقون لفظ مدرسة واحدة لدرجة أكبر مما تستحقها التيارات الأخرى في الفكر الاقتصادي السابق. يسمى الطبيعيون في بعض الأدبيات الاقتصادية بالفيزيوقراط.

أولا : خصائص الفكر الطبيعي

بصفة عامة يقوم المذهب الطبيعي على فكرتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بالنظام الطبيعي، والثانية تتعلق بالناتج الصافي ويتبع هاتين الفكرتين سياسة اقتصادية متميزة.

أ. فكرة النظام الطبيعي : اعتقد الطبيعيون أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإرادة الإنسان في إيجادها وفي تنظيمها للحياة الاقتصادية تقوم هذه القوانين على مبدأين الأول هو مبدأ المنفعة الشخصية، والثاني هو مبدأ المنافسة. فكل شخص في سعيه لتحقيق منافعه الشخصية ينافس بقية الأفراد في المجتمع فينشأ عن ذلك ما يجد من انطلاقه في تحقيق منافعه، ويتحقق بالتالي صالح الجميع.

وتتميز القوانين الطبيعية بأنها مطلقة لا استثناء فيها، وكل محاولة من الفرد للخروج عليها تعود عليه بالضرر مما يضطره للرجوع إليها. وهي قوانين عالمية تنطبق في كافة البلاد بصرف النظر عن ظروف كل بلد فضلا عن كونها قوانين أزلية لا تتغير ولا تتبدل، ويضاف إلى ذلك أنها قوانين إلهية فرضها الله وحتمها، ومن ثم لا يمكن أن ينتج عن انطباقها ضرر للناس.

ب. فكرة الناتج الصافي: يرجع إلى الطبيعيين الفضل في نقل الاهتمام بالثروة وخلق الفائض إلى مجال الإنتاج. فثروة الأمم عندهم إنما تكون بما تقوم به من إنتاج والإنتاج في نظر الطبيعيين يتمثل في كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا،

[1] صالح، مرجع سبق ذكره ص ص 69، 81

وذلك بأن يضيف مقدارا من المواد أكثر من تلك التي استخدمت في عملية الإنتاج. ويترتب على هذه الفكرة، نظرة متعلقة بالدورة الاقتصادية للناتج الصافي. وقد وضحها كيناي في جدوله الاقتصادي حيث قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات:

- الطبقة الأولى تتكون من المزارعين
- والطبقة الثانية وتتكون من الملاك،
- والطبقة الثالثة وتتكون من الصناع والتجار والخدم ذوي النشاط الحر.

تعتبر الطبقة الأولى أي طبقة المزارعين هي الطبقة المنتجة الوحيدة، حيث أنها هي التي تقدم الصافي وهو يمثل الفرق بين الثروة المتحصل عليها، والثروة المنفقة لأجل الحصول على الأولى. أما الطبقات الأخرى فهي عقيمة ومع ذلك فالطبقة الثالثة، ليست بالتأكيد غير مفيدة، حيث أنها تقدم السلع المصنعة والخدمات للطبقة المنتجة. غير أن القيم التي يخلقونها تعادل القيم المستهلكة، ولا يتركون أي ناتج صافي (الفائض). ونفس الأمر يتحقق بالنسبة للطبقة المالكة، فهي لا تعتبر طبقة منتجة، ولكن حق الملكية يعتبر حقا طبيعيا يجب احترامه. وعلى هذا فالمجتمع يتعيش من دوران الناتج الصافي. فالناتج الكلي من القطاع الزراعي ينقسم إلى جزأين : جزء يحتفظ به لمواجهة الإنفاق والاستهلاكات داخل نفس القطاع، والباقي جزء منه يتسرب إلى ملاك الأراضي (الريع) ، والجزء الآخر يذهب إلى القطاع. وكل هذا يتم من خلال الجدول الاقتصادي في دورة مغلقة. وعلى هذا النحو يجري تداول المنتجات والدخول دورة تبدأ من الزراع وتنتهي بالزراع.

ج. السياسة الاقتصادية : استمد الطبيعيون فلسفتهم وتعاليمهم بشأن السياسة الاقتصادية واجبة الإتباع من فكرة الناتج الصافي والنظام الطبيعي. فمن ناحية نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل من جانب الدولة وحجتهم في ذلك أن تلك السياسة وحدها هي التي تمكن من انطباق القوانين الطبيعية، فتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكلفه هذه القوانين. من هنا نظر الطبيعيون إلى الدولة على أنها مجرد حارس للنظام الطبيعي، وتنصرف وظيفتها الأساسية على إعلان إقرار القوانين الطبيعية ولا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الاستثناء في مجالات محددة صيانة الأمن الداخلي والخارجي، حماية الملكية الفردية، ولاية أمر القضاء وجعل الأفراد ينفذون ما يرتبطون به من عقود، والقيام بالأعمال العامة التي لا غنى عنها لمزاولة النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى نادى الطبيعيون باتباع السياسات الاقتصادية التي تساهم في زيادة إنتاجية الأرض، وبالتالي الناتج الصافي، هذا فضلا عن زيادة قيمته. من ذلك إحلال الزراعة العامة على نطاق كبير، وتوجيه رؤوس المال إلى الانتاج الزراعي، وتحفيز ملاك الارض على القيام بالتحسينات العقارية، وتحديد سعر الفائدة.

ثانيا :تقييم المدرسة الطبيعية

نادي الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا، ويرجع الفضل إليهم في تأسيس المذهب الفردي أو المذهب الحر، بحيث نادوا بترك النشاط الاقتصادي للأفراد حرا من أية قيود، وبأن تمتنع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، مع قصر وظيفة الدولة على الأمن والعدالة والقيام بالأشغال العامة فخالفوا بذلك سياسة التجاريين، وأصروا على أن يترك تصدير المنتجات الزراعية إلى الخارج حرا، وأن تمتنع الدولة عن تطبيق إجراءات التجاريين، وتلغى القيود التي كانت موجودة، من قبل على التصدير. وقد نادوا بأن تطبق تلك الحرية الاقتصادية في الداخل وفى العلاقات الاقتصادية مع الخارج. وحجة الطبيعيين في تأييد هذه السياسة الحرة أنها وحدها التي تمكن من انطباق القوانين الطبيعية فتؤدى بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين.

وقد أسهمت مدرسة الطبيعيين في جعل الاقتصاد السياسي علما مستقلا قائما بذاته كغيره من العلوم الأخرى، مثل الفلسفة والتاريخ. فقد خلّص الدكتور كناي الدراسات الاقتصادية من صفة التبعية للفلسفة والدين، وقرر بأن الثروة والإنتاج وتوزيع الناتج الكلي وتداوله بين الطبقات المختلفة يعتبر مشكلة من المشكلات الاقتصادية يمكن أن تعزل عن يقية المشكلات الأخرى، لتدرس بطريقة علمية بقصد الوصول الى قوانين عامة بصددها.

ولم تنظر المدرسة الطبيعية للنقود على أنها تشكل الثروة كما كان الحال عند التجاريين، بل كانت الثروة عند الطبيعيين تتمثل في الإنتاج الذي عرفوه بأنه العمل الذي يخلق مادة جديدة.

ولكن يؤخذ على مذهب الطبيعيين عدة مآخذ، أهمها أن فكرة الطبيعيين عن الإنتاج كانت قاصرة ومحدودة وذات طابع مادي. فالإنتاج لا يتمثل فقط في خلق ناتج مادي جديد، وإنما يشمل أيضا كل عمل من شأنه أن يشبع حاجة الإنسان، أو يساعد على هذا الإشباع. ويترتب على ذلك النقد، عدم صحة نظريتهم في الضريبة الواحدة التي تفرض على دخول المزارعين، باعتبارها ممثلة للناتج الصافي للجماعة. ويؤخذ على المدرسة الطبيعية كذلك أن الاقتصاد لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة مطلقة عامة كتلك التي تخيلها الطبيعيون، ذلك أن الظاهرة الاقتصادية تتغير وتتطور، تبعا للقوانين التي تحكمها، فالقوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية في مجتمع إقطاعي تختلف عن تلك التي تحكمها في مجتمع صناعي متقدم[1].

[1] صالح، مرجع سابق الذكر، ص ص 82، 88.

المطلب الثالث : الكلاسيك

تدعى هذه المدرسة بالمدرسة التقليدية. من الصعب تعيين الحدود الزمنية لهذه المدرسة إلا أنه بالامكان القول بأن كتاب آدم "ثروة الأمم" هو بمثابة إعلان لميلادها. وقد كان بناء المذهب الكلاسيكي إلى حد كبير، من عمل مفكرين وهما : آدم سميث (1723 – 1790) ودافيد ريكاردو (1773 – 1823)، وقد أسهم توماس مالتس (1766 – 1834) بإرساء بعض مبادىء المدرسة الكلاسيكية فيما يخص نظرية السكان. روج لتعاليم المدرسة في بريطانيا جون ستيوارت ميل (1806 – 1873)، وفي فرنسا جان باتست ساي (1767 – 1832).

وبالرغم من تنوع وتعدد كتاب المدرسة الكلاسكية الا أن الخطوط العريضة لها تتمثل في[1] :

- أنهم دافعوا بشدة عن الحرية الاقتصادية، بما فيها التجارة؛
- ركزوا على أهمية الفرد على اعتبار أن الأمة مجموعة من الأفراد، كما أنهم يقرون بأن الانسجام بين مصالح الأفراد الخاصة ومصالح العامة للجماعة أمر طبيعي؛
- تقاس قوة الدولة بمقدار ما تمتلك من أيدي عاملة وانتاج وليس بالمعادن نفسها؛
- طالبوا بعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاكتفاء بأداء دورها في الوظائف التقليدية مثل الأمن والقضاء اعتقادا منهم بأن الاقتصاد باستطاعته أن يحل مشاكله بشكل تلقائي؛
- تعتبر نظرية القيمة الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظري للمدرسة التقليدية؛
- يتمثل الانتاج في خلق المنافع أو زيادتها وركزوا على النواحي التقنية للانتاج : مثل تقسيم العمل، وقانون الغلة المتناقصة؛
- تقوم نظريتهم في توزيع الناتج الكلي بين عناصر الانتاج المختلفة على أساس القيمة. وهي نظرية تحتوي نظرية في الربح والفائدة يرتبط بها نظرية في رأس المال ونظرية في الأجور ونظرية في الريع؛
- اعتقد الكلاسيك أن حجم التشغيل (العمالة) لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الشامل؛
- تعتبر النقود مجرد وسيط في المبادلة وأداة لقياس القيم ، ولم يعطوا أهمية لوظيفتها كمحزن ببقيم أو أداة لحفظ المدخرات؛
- وضع مالتس أسس دراسة السكان لدرجة الاستعانة بآراءه من بعده، بالرغم من نظرته التشاؤمية آنذاك من خلال تأثره بظروف التغير الصناعي وتكدس المدن وتأثير المكنة على البطالة، وما خلفته من آثار سلبية على طبقات المجتمع.

[1] معين أمين السيد، 2016، محاضرات في مدخل للاقتصاد، مدخل إدارة الأعمال، تاريخ الوقائع الاقتصادية، تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، بدون ناشر، ص ص 39، 40

المطلب الرابع : الكينزيون

ساد الفكر الإقتصادي الكلاسيكي إلى غاية أزمة الكساد الكبير، وهو يركز على جانب العرض، ناهيك عن فعالية السياسة النقدية في حل الأزمات والدورات الإقتصادية، وحيادية السياسة المالية، إلا أنه مع بداية ظهور الفكر الكينزي خلال أزمة الكساد الكبير بدأت الإتجاه نحو إستخدام السياسة المالية يزداد تدريجيا، وهو ما نادت به العديد من الدراسات الإقتصادية مثل كتاب "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" 1936، لجون مينارد كينز John Maynard Keynes 1883 - 1946 والتي حثَّت بدورها على ضرورة تدخُّل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية، بهدف زيادة فرص العمل للبطالين، وذلك عن طريق السياسة المالية، من خلال زيادة الإنفاق العام حتى وإن أدَّى ذلك إلى التمويل بالعجز، عن طريق القروض أو الإصدار النقدي وإلى اختلال التوازن في الميزانية العامة، لتصبح بذلك الميزانية العامة أداة فعالة في أيدي الحكومات تتدخَّل في النشاط الاقتصادي؛ وذلك من أجل خفض معدلات البطالة وتشجيع الإنتاج في فترات الكساد الاقتصادي مع محاولة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للدولة.

منذ بروز الفكر الكلاسيكي وهو ينادي بحرية النشاط الإقتصادي وعدم تدخل الدولة فيه بأي شكل من الأشكال، وإقتصار دورها على التنظيم والادارة العامة والدفاع والأمن وهو ما يسمى بالدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي فقط، وعليه فهم يرون بأن على الدولة عدم التدخل بأيِّ صورة من الصور لتنظيم القطاع الخاص أو الدخول في منافسة معه في مجال نشاطاته التقليدية؛ لأن ذلك غالباً ما يُؤدِّي – في رأيهم – إلى عرقلة هذا النشاط؛ مما يحُول دون الوصول إلى أهدافه النهائية المتمثِّلة في ازدياد ثروات القائمين عليه (على النشاط)؛ مما يساعد على تحقيق الصالح العام ولو بصورة غير مباشرة، وعمدوا إلى حصرها في وظائف تقليدية لا تتعدَّى حفظ الأمن، والنظام والدفاع الخارجي، مع القيام ببعض الأشغال العامة مثل شقّ الطرقات وتعبيدها، بناء الجسور... وغيرها. لأنه وحسب النظرية الكلاسيكية فإن السوق كفيل بتسيير الإقتصاد والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل.

شكلت نتائج الحرب العالمية الأولى الضرورة القصوى لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، من خلال الحماية الإجتماعية وإعادة الإعمار وغيرها، إلا أنه إلى غاية سنة 1929 تاريخ إندلا ع أزمة الكساد الكبير لا زالت الدولة حيادية من الناحية الفكرية رغم تدخلها عمليا على أرض الواقع، إلا أنه في أزمة الكساد الكبير برز الفكر الكينزي الذي ينادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، إذ أن هذا الفكر يرى بأن تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية، وبالضبط عن طريق النفقات العامة التي تعد أداةً فعالة لزيادة الطلب على السلع والخدمات أثناء فترات الكساد الاقتصادي، والتحكُّم في ارتفاع الأسعار أثناء فترات الانتعاش الاقتصادي من خلال الضرائب والرقابة وغيرها

من الانتصار لفعالية السياسة المالية ودور الدولة في الاقتصاد، كل هذا قد إستعادت للدولة دورها في إدارة دواليب الاقتصاد.

من أهم خصائص التحليل الكينزي[1]:

1. التحليل في الفترة القصيرة، وذلك للربط بين متغيرات الدخل الوطني والعمالة؛
2. هو تحليل كلي اي يتعامل مع كميات اجمالية أو كلية ولا يناقش السلوك الفردي أو الجزئي؛
3. هو تحليل نقدي، فقد كان التقليديون يعتبرون النقود ستارا يخفي العلاقات الاقتصادية العينية أي الاقتصاد الحقيقي، وادخال النقود لا يغير من الامر شيئا سوى في تحديد المستوى العام للأسعار بالنسبة للكلاسيك (حيادية النقود). أما عند كينز فالنقود لها دور مؤثر في الاقتصاد؛
4. يخالف كينز التقليدين في صحة قانون ساي Say (قانون المنافذ loi des débouchés) فعند كينز: الطلب يخلق العرض؛
5. يهتم كينز بالسياسة المالية أكثر من النقدية على الرغم من أن الفضل يرجع له في ضرورة ادماج النقود في النظرية الاقتصادية (رفض فكرة تقسيم التحليل الاقتصادي الى تحليل عيني ثم نقدي) لكن عند اختيار السياسة الاقتصادية فإن كينز يرى أن السياسة المالية (الانفاق العام) أكثر فعالية لمعالجة الاختلالات من السياسة النقدية (تغييرات سعر الفائدة).

المطلب الخامس : الحديون

تعتبر المدرسة الحدية (أو النيوكلاسيكية) امتدادا للمدرسة الكلاسيكية لأنها تؤمن بالليبرالية كمنطق للتصرفات الاقتصادية لكنها تختلف عنها من حيث الموضوع والمنهج. فمن حيث الموضوع، يمكن حصر موضوع الاقتصاد حسب المدرسة الحدية في النقاط التالية[2]:

- المشكلة الاقتصادية وعلم الاختيارات البديلة، فحسب الحديين، يصبح محور الانشغال هو سلوك الأفراد الذين يسعون الى تحقيق أقصى استمتاع و/أو أقل ألم؛
- الفرد وسلوكه الاقتصادي[3]؛

[1] عبد المومن، مرجع سبق ذكره، ص ص 57، 61.

[2] محمد دويدار، 2001، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، مصر، ص ص 187، 192

[3] وهو ما يعبرون عنه في كتاباتهم ب Homo œconomicus أو الرجل الاقتصادي.

- الاقتصاد الجزئي : وهو أهم ما انبثق عن دراستهم للاقتصاد، حيث كان من سبقوهم يعتمدون على التحليل الكلي للاقتصاد بينما اعتمد النيوكلاسيك على التحليل الجزئي.
- الحساب الاقتصادي: واعتمادهم على الرياضيات والتجريد.

أما من حيث المنهج، فقد اتبعت هذه المدرسة المنهج الحدي وهو التحليل عند الحد أي بين وضعين مختلفين : الرضا/عدم الرضا، الربح/الخسارة، الاشباع/عدم الاشباع

ظهرت هذه المدرسة في ثلاث جامعات في آن واحد نهاية القرن 19م (يرجع معظم المؤرخون تاريخ نشأتها الى سنة 1871).

من أهم رواد المدرسة الحدية بالجامعات الثلاث[1]:

– المدرسة النمساوية، أهم روادها كارل منجر Carl Menger 1840 – 1921 وتسمى أحيانا بالحدية النفسية؛

– مدرسة لوزان بسويسرا، وأهم روادها الفرنسي ليون فالراس Leon Walras 1834 – 1910، ويطلق عليها اسم الحدية الرياضية؛

– مدرسة كامبريدج ببريطانيا، وأهم روادها ويليام ستانلي جيفونس William Stanley Jevons 1835 – 1883 وألفرد مارشال Alfred Marshall 1842 – 1924، وتسمى أحيانا الحدية المنفعية.

أهم المبادئ التي قامت عليها هذه المدرسة :

- البحث عن التوازن في اطار ساكن
- الريع: غير مرتبط بالارض فقط بل بكل عناصر الانتاج
- البعد اللاإجتماعي للمدرسة النيوكلاسيكية: التخلص من كل المفاهيم الاجتماعية مثل الطبقية. التقسيم الوحيد للمجتمع هو بين المنتجين والمستهلكين (كما انهما يتبادلان الادوار)

تقييم المدرسة الحدية :

أقامت المدرسة الحدية تحليلها النظري على الوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل المستهلك والفرد، وأهملت الوحدات الاقتصادية الكبيرة مثل الناتج القومي والدخل القومي... كما افترضت أن الاحجام الكلية ليست إلا مجموع

[1] صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 109، 115

الاحجام الجزئية. لكن هذا الافتراض خاطئ، فمثلا عندما يزيد الافراد من ادخارهم، هذا لا يعني زيادة الادخار الكلي بل يمكن ان ينقص هذا الاخير متأثرا بنقص مداخيل/ادخار المؤسسات.

المبحث الرابع: أهم المفكرين الاقتصاديين ومساهماتهم الفكرية في علم الاقتصاد

نلخص في الجدول التالي أهم التيارات الفكرية الكبرى التي شهدها الفكر الاقتصادي مع الإشارة لأهم المفكرين في كل مدرسة أو تيار وهي :

1. الاقتصاد السياسي الكلاسيكي
2. العلوم الاقتصادية النيوكلاسيكية
3. الكينزيون
4. العلوم الاقتصادية التاريخية والمؤسساتية
5. العلوم الاقتصادية للتنمية

جدول رقم 02 : أهم المدارس الاقتصادية عبر التاريخ

المدرسة	المفكر	المنشور	سنة النشر	أهم المساهمات الفكرية
الاقتصاد السياسي الكلاسيكي: الاقتصاد والعلوم الاقتصادية	William Petty 1687 - 1623	مقالات في علم الحساب السياسي	1690 (بعد وفاة الكاتب)	ميلاد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي: بعد تناقص الاهتمام بأفكار التجاريين تحول التفكير الاقتصادي من دائرة التبادلات الى دائرة الانتاج التجارة الخارجية مهمة ما دامت تحفز نمو الزراعة والصناعة

				فائض القيمة هو مفتاح الثروة الاقتصادية التفرقة بين السعر الاسمي وسعر السوق للسلع
	François Quesnay 1774 - 1694	الجدول الاقتصادي	1759	النظام الفيزيوقراطي
	David Hume 1776 - 1711	مقالات سياسية	1752	آلية التدفق السعر–النقد
	Adam Smith 1790 -1723	بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم	1776	أب الاقتصاد السياسي
	Thomas Malthus 1843 - 1766	مقال حول مبدأ السكان	1798	تشبيه زيادة السكان بمتوالية هندسية في حين أن زيادة المواد الغذائية تكون في شكل متوالية عددية
	David Ricardo 1823 - 1772	مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة	1817	بزوغ الرأسمالية
	John Stuart Mill 1873 - 1806	مبادئ الاقتصاد السياسي	1848	علم الاقتصاد البشري
	Karl Marx 1883 – 1818	رأس المال	1867	علم الاقتصاد الاشتراكي
العلوم الاقتصادية النيوكلاسيكية: النقود والمالية	Léon Walras 1910 - 1834	عناصر من الاقتصاد السياسي الخالص	1874	التوازن العام
	W. Stanley Jevons 18351882 -	نظرية الاقتصاد السياسي	1871	. من أوائل من استخدموا المنهج الرياضي في التحليل الاقتصادي . نظرية المنفعة الحديّة

				للقيمة
	Carl Menger 1921 - 1840	مبدأ الاقتصاد السياسي	1871	المدرسة النمساوية
	Alfred Marshall 1924 - 1842	مبدأ الاقتصاد السياسي	1890	التوازن الجزئي
	Knut Wicksell 1926 - 1851	دراسات في نظرية المالية العامة	1890	العملية التراكمية
	Irving Fisher 1947 - 1867	القدرة الشرائية للنقود	1911	المديونية والانكماش
	Friedrich August von Hayek 1992 - 1899	طريق الاستعباد	1944	جائزة نوبل 1974 المدرسة النمساوية الحديثة
	Ronald Harold Coase - 19102013	طبيعة الشركة	1937	جائزة نوبل 1991 طبيعة الشركة، الآثار الخارجية وحقوق الملكية
	Milton Friedman 2006 - 1912	حرية الاختيار	1980	جائزة نوبل 1976 المدرسة النقدية
	Paul Samuelson 2009 - 1915	أسس التحليل الاقتصادي	1947	جائزة نوبل 1970 عام الاقتصاد النيوكلاسيكي
	James Buchanan - 19192013	حساب الموافقة	1958	جائزة نوبل 1986 الاختيار الجماعي
	Alan Greenspan .... - 1926			الصيرفة المركزية
	Robert Mundell - 19322021	نظرية المناطق المثلى للعملة	1968	جائزة نوبل 1999 المناطق النقدية المثلى
	Edmund S. Phelps ..... - 1933	مكافأة العمل	1997	سوق العمل
	Eugene Francis Fama ... - 1939	أسواق رأس المال الكفؤة: استعراض الأعمال النظرية	1970	فرضية الأسواق الكفؤة

		والتجريبية		
	Ben Shalom Bernanke .... - 1953	الآثار غير النقدية للازمة المالية في امتداد الكساد الأكبر	1983	السياسة النقدية خلال الأزمة المالية
	John H. Cochrane .... - 1957	تسعير الأصول	2001	اقتصاد مدرسة المياه العذبة
الكينزيون : المنافسة	John Maynard Keynes 1946 - 1883	النظرية العامة للتشغيل، للفائدة والنقد	1936	مبدأ الطلب الفعال
	Abba Lerner 1982 - 1903	اقتصاديات التحكم	1944	المالية الوظيفية/ العملية
	Joan Robinson 1983 - 1903	اقتصاد المنافسة غير التامة	1933	المنافسة غير التامة
	John Hicks 1989 - 1904	القيمة ورأس المال	1939	جائزة نوبل 1972 اقتصاد الرفاه نموذج IS/LM
	Hyman Philip Minsky 19191996 -	تثبيت اقتصاد غير ثابت	1986	اقتصاد الأزمات المالية
	Don Patinkin 1995 -1922	النقد، الفائدة والأسعار: دمج نظرية النقد ونظرية القيمة	1956	الملخص النيوكلاسيكي
	Paul Krugman .... - 1953	الجغرافيا والتجارة	1991	الجغرافيا الاقتصادية
	Laurence Summers .... - 1954	الاستثمار في كل الناس	1992	اقتصاد مدرسة المياه المالحة
	Nicholas Gregory Mankiw .... -1958	نمو الأمم	1995	الاقتصاد الكينزي الجديد
العلوم الاقتصادية التاريخية	Gustav von Schmoller 1917 - 1838	مبادئ الاقتصاد السياسي	1904	المدرسة التاريخية الألمانية
	Piotr A. Kropotkine	العلم الحديث والفوضوية	1908	الاقتصاد والفوضوية

والمؤسساتية: الأزمة الاقتصادية	1921 -1842			
	Thorstein Veblen 1929 - 1857	غريزة البراعة واللامبالاة في العمل	1898	المؤسساتية
	Charlotte Perkins Gilman 1935 - 1860	النساء وعلم الاقتصاد	1898	اقتصاد الجنسين
	Gunnar Myrdal 1987 - 1898	التوازن النقدي	1932	جائزة نوبل 1974 دور الاقتصاد في فهم المجتمع
	John Kenneth Galbraith 2006 - 1908	عصر البذخ	1958	السلطة في الاقتصاد
	Karl William Kapp 1976 - 1910	التكاليف الاجتماعية في اقتصاد السوق	1950	التكاليف الاجتماعية
	Robert L. Heilbroner 2005 - 1919	الاقتصاديون الكبار	1953	الفلسفة المادية
	Douglass Cecil North - 19202015	المؤسسات	1991	جائزة نوبل 1993 دور المؤسسات في النمو الاقتصادي
	Elinor Claire Ostrom 2012 - 1933	إدراك التنوع المؤسساتي	2006	جائزة نوبل 2009 تسيير الموارد المشتركة
العلوم الاقتصادية للتنمية: نظرية النمو	Joseph Schumpeter 1950 - 1883	نظرية التطور الاقتصادي	1911	الديناميكية الاقتصادية
	Simon Kutznets 1985 - 1901	الدخل الوطني ومكوناته	1941	جائزة نوبل 1971 النمو واللامساواة
	Nicholas Georgescu-Roegen 1994 - 1906	النمو المتناقص/الاضمحلال: الأنتروبية، علم البيئة، والاقتصاد	1971	الاقتصاد البيئي تتدهور الموارد الطبيعية بشكل لا رجعة فيه حين تُستخدم ضمن نشاط

				اقتصادي
	Wassily Leontief 1999 - 1906	علم اقتصاد المدخلات والمخرجات	1966	جائزة نوبل 1973 تحليل المدخلات والمخرجات
	Amartya Sen .... - 1933	الفقر والمجاعات: مقال عن الاستحقاق والحرمان	1981	جائزة نوبل 1998 مؤشر التنمية البشرية
	Andrem Michael Spence .... - 1943	إشارات سوق العمل	1973	جائزة نوبل 2001 وصفات للنمو طويل المدى

المرجع : من إعداد الأستاذة الباحثة اعتمادا على :

Mathew Fornstater, Anna Palmer, 2013, « économie, comprendre les plus grands économistes qui ont marqué notre histoire », éditions Contre-Dires, Paris, (titre original : economics – fast track)

المحاضرة الثالثة: الأنظمة الاقتصادية المعاصرة

المبحث الأول : النظام الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي

يحدد مفهوم النظام بثلاثة عناصر[1]، الأول ذهني يرتبط بدوافع الأفراد والجماعات أثناء تصرفهم اليومي على المستوى الاقتصادي، والثاني هو الظواهر القانونية والاجتماعية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي، والثالث يتجسد في المستوى التقني لوسائل الإنتاج. ووفقا لهذا، فإن النظام هو الآلية التي تتبع للإجابة على عناصر المشكلة الاقتصادية، ويوصف أيضا بأنه تشكيلة عضوية لمختلف البني الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية الثقافية ... أو تداخل عناصر أساسية هي المادة أو الجانب التقني، الشكل أو الجانب القانوني والاجتماعي، الدافع الاقتصادي أو الجانب المعنوي أو الأخلاقي.

يتم التمييز بين الأنظمة وفق مقاييس سوسيولوجية أو تاريخية أو اقتصادية كما أن للنظام وظائف تتمثل في إيجاد الحوافز للقيام بالإنتاج والتنسيق بين مختلف الأنشطة الاقتصادية. من مميزات النظام انسجامه واستمراره وتغيره أو تحوله من شكل إلى آخر. يختلف النظام على صعيد التطبيق من بلد إلى آخر، ومن حقبة تاريخية إلى أخرى. كما تجدر الإشارة إلى أن واقع سير النظام لا يعكس بالضرورة صورة النظام كما يقدمها الفكر والنظريات، بل هو يعتمد على التخطيط العلمي وأدواته المختلفة.

المطلب الثاني : تطور الأنظمة الاقتصادية

شهدت النظم الاقتصادية عبر التاريخ الإنساني تطوراً كبيراً، وقد اعتمد هذا التطور على معيار الرفاهية المادية التي يقدمها أو يستهدفها النظام محل البحث للمجتمع.

وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادى للنظم الاقتصادية عدة تقسيمات انطلاقاً من معايير مختلفة. فهناك تقسيم أول يعتمد على النشاط الاقتصادى الغالب، فيصف هذا التطور من اقتصاد الصيد فاقتصاد الرعي ثم الزراعة، فالتجارة وأخيرا الصناعة. وهناك تقسيم ثان يستند إلى وسيلة التبادل، فيقسم مراحل التطور إلى مرحلة الاقتصاد الطبيعى أو التقايضى، ثم الاقتصاد النقدى، وأخيراً الاقتصاد الائتماني. وهناك تقسيم ثالث يعتمد على حجم ونطاق العمليات

[1] خالفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68

الاقتصادية، فيصف التطور من مرحلة اقتصاد القرية، ثم اقتصاد الحضر، ثم الاقتصاد الإقليمي، ثم الاقتصاد الوطنى، فالاقتصاد الدولي.

لكن أهم هذه التقسيمات شيوعاً بين الاقتصاديين هو ذلك التقسيم الذي يعتمد على شكل وطبيعة العناصر الثلاثة المشكلة لأى نظام اقتصادى، وهى القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية والمذهب الفكري .وهكذا يقسم تاريخ النظم الاقتصادية في أوروبا إلى مرحلة النظام البدائي، فنظام الرق، فالنظام الإقطاعي ، فالنظام الحرفي، ثم النظام الرأسمالي، وأخيراً النظام الاشتراكي.

غير أنه يجب التنبيه هنا إلى أنه لا يمكننا وضع الفواصل الزمنية الدقيقة بين كل مرحلة من المراحل التي مرت بها النظم الاقتصادية في تطورها، فأي مرحلة أو نظام من النظم السابقة لا ينتهي فجأة كي يحل محله نظام آخر فجأة أيضاً، حيث أن أي نظام يستمد وجوده من الظروف السابقة عليه، بل وتبقى بعض سمات أو خصائص هذه الظروف موجودة عند قيام واكتمال النظام الجديد نفسه .فالحقيقة أن الأفكار الاقتصادية هي دائما وفى الأساس نتاج لزمانها ومكانها، ولا يمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الذى تفسره. مثلما يتغير العالم – وهو في الواقع في تحول مستمر – كذلك فإن هذه الأفكار لا بد أن تتغير أيضاً إذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها. فعلم الاقتصاد يعتبر رؤية للعالم الذي تطورت فيه أفكار اقتصادية محددة، فقد جاءت أفكار سميث نتيجة الصدمة المبكرة للثورة الصناعية، وأفكار دافيد ديكاردو في المراحل التالية والأكثر نضجاً لتلك الثورة، وأفكار كارل ماركس في عصر القوة الرأسمالية المطلقة العنان، وأفكار جون مايناردكينز كرد فعل لكارثة الكساد الكبير . فالأفكار الاقتصادية لا تكون لها أهمية عندما وحينما لا يوجد اقتصاد.

إن معرفة الظروف التي وجد من خلالها النظام الرأسمالي، تمثل في نفس الوقت معرفة بتاريخ الفكر الاقتصادى إزاء المشكلة الاقتصادية. وفى هذا الصدد، يذهب بعض مؤرخي الفكر الاقتصادى إلى القول بأن الفترة التي سبقت منتصف القرن الثامن عشر (تاريخ اكتمال أركان النظام الرأسمالي وظهوره على السطح) وباستثناء النظام البدائي، قد سادها نظام اقتصادى واحد، وهو النظام الإقطاعي. في حين يذهب البعض الآخر إلى القول بأن هذه الفترة شهدت نظامين اقتصاديين متميزين ومتعاقبين، وهما – على التوالي – النظام الإقطاعي والنظام الحرفي، ويقولون بأن النظام الأول ساد الفترة من القرن الخامس وحتى القرن الثالث عشر، وساد النظام الثاني الفترة من القرن الثالث عشر حتى منتصف القرن الخامس عشر أو بداية القرن السادس عشر[1].

[1] مختار عبد الحكيم طلبة، 2007، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الانتاج، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، ص ص 29-28

المبحث الثاني: أهم الأنظمة الاقتصادية

سنركز في محاضرتنا هذه على نوعين أساسيين من الأنظمة لا بد لطالب الاقتصاد أن يلم بها وهي النظام الاقتصادي الرأسمالي، والنظام الاقتصادي الاشتراكي[1].

المطلب الأول : النظام الاقتصادي الرأسمالي

النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذى يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكاً سميت المصلحة إشباعاً، وإن كان منتجاً سميت المصلحة ربحاً. فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولى توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة حيث يقوم السوق بهذا الدور.

أولا: تطور مفهوم الرأسمالية عبر الزمن

بعد انهيار النظام الاقطاعي، تحول الاقتصاد الى الرأسمالية التجارية ثم الرأسمالية الصناعية حيث نجم عن انتشار الآلات ظهور المصانع الكبيرة واتجاه رؤوس الأموال للاستثمار فيها .

من العوامل التي ساعدت على ظهور الرأسمالية[2]:

- تراكم رؤوس الأموال : فتجميع رؤوس الأموال في يد عدد من الأفراد أو طبقة من الطبقات يعد شرطا ضروريا لوجود إنتاج كبير؛
- الثورة الصناعية والاختراعات : مكنت الاختراعات العلمية والتقنية من استغلال رأس المال المتراكم وإحلال الآلات محل المجهود البشري والحيواني خلال عملية الانتاج. كما ساعد تطبيق أساليب العمل الحديثة في تنظيم وإدارة رأس المال والعمل على تنمية الأسواق.
- التحرر السياسي والديني : تغيرت القيم بحيث اهتزت نظرية الحق الالهي وانشق البروتستنت عن الكنيسة، وانتشرت أفكار الحرية التي ساعدت مجموعة من المغامرين على الإقدام على المشروعات الصناعية دون خوف من القيم الاجتماعية السائدة وحققوا أرباحا طائلة مما أدى بدوره إلى انتشار النظام الرأسمالي بشكل كبير.

[1] تجدر الاشارة الى وجود نظام ثالث وهو النظام المختلط والذي يمزج بين النظامين، كما يدرج بعض الاقتصاديين النظام الاقتصادي الاسلامي في هذا النوع بينما يصنفه اقتصاديون آخرون على أنه نوع رابع من الأنظمة الاقتصادية.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، 2016، مبادئ علم الإقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ص ص 97، 100

تطور المفهوم الاقتصادي الرأسمالي منذ آدم سميث بشرح وتحليل القانون الطبيعي الذي يسير النظام الاقتصادي تلقائيا وأصبح في نظر ريكاردو يعبر عن سيادة المنافسة الكاملة بينما اهتمت النظرية الكنزية بسياسة التمويل بالعجز وتدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل وامكانية استمرار الاقتصاد لفترة زمنية طويلة في حالة توازن ولكنها ليست حالة تشغيل كامل كما كانت تعتقده النظرية الكلاسيكية.

وركز النظام الاقتصادي الحر على قدرة الفرد على تحقيق أفضل مستوى من الانتاج والتشغيل الكامل لعناصر الانتاج دون تدخل الدولة إلا في صيغة حدودها، أي التغيب النسبي للرقابة الحكومية على الاسعار والإنتاج ولم تكن هذه الرقابة موجودة في القرن التاسع عشر على القطاع الخاص كما ان تدخل الدولة انحصر في الأمن والدفاع والقضاء.

وتوسعت الرقابة الحكومية في القرن العشرين خاصة بعد ظهور النظرية الكينزية وما عاناه الاقتصاد الرأسمالي من الكساد الكبير والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، وتدخلت الدولة لتحقيق المنافع العامة وحماية المستهلكين وتأمين واستمرار الخدمات للمرافق العامة ومنع انتاج سلع ذات أضرار عامة في المجتمع.

ثانيا : خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي

من أهم صفات النظام الرأسمالي[1]:

- الملكية الفردية لعوامل الانتاج، وتعد الحافز الرئيسي للأفراد على الادخار وزيادة التراكم الرأسمالي اللازم لنمو الاقتصاد الوطني بالاستثمار، وهي وسيلة لترشيد استغلال الموارد حيث يحرص الأفراد في العادة على حسن استغلال ما يمتلكونه؛
- حرية الانتاج والاستهلاك، وهذا بدون تدخل الحكومة إلا عند الضرورة القصوى أو لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع؛
- تحقيق الكسب المادي، حيث يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الحافز الرئيسي الذي يدفع الأفراد إلى قراراتهم؛
- المنافسة، وهي من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي أين يتنافس عدد كبير من المنتجين على جذب أكبر عدد من المستهلكين.

[1] عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 103، 106

تختلف الميزات والصفات الخاصة للاقتصاد الرأسمالي الحر حسب كل بلد وخصوصياته. ففي بعض البلدان الرأسمالية يكون تدخل الدولة فيها بشكل أكبر من غيرها كما هو حال السويد والولايات المتحدة الأمريكية ففي الأولى تتدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية بشكل أكبر بكثير مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

المطلب الثاني : النظام الاقتصادي الاشتراكي

أولا : عوامل نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي

يمكن تلخيص عوامل نشأة النظام الاشتراكي كالتالي[2] :

- قيام الثورة الصناعية حيث تبلورت معظم الافكار الاشتراكية نتيجة لقيام الثورة الصناعية وإحلال الآلة محل اليد العاملة؛
- ظهور الطبقات الاجتماعية: ترتب أيضاً على قيام الثورة الصناعية حدوث تغيرات اجتماعية تمثلت في حدوث فواصل بين فئات المجتمع أو حدوث تفرقة بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية أو البرجوازية، ففي الماضي كان الفرد يجمع بين صفتي العامل والرأسمالي، فإذا لم يكن العامل من أفراد الأسرة، فإنه على الأقل قد توجد علاقة شخصية بينه وبين رب العمل، تجعله من السهل أن يتحول إلى رأسمالي لضآلة رأس المال المطلوب. أما بعد قيام الثورة الصناعية فقد تضاءلت أهمية المشروع العائلي وضعفت أو انعدمت الصلة الشخصية بين العامل ورب العمل وأصبح من الصعب أن يتحول عامل إلى رأسمالي لضخامة رأس المال المطلوب. كما أدت آلية الإنتاج إلى انتشار البطالة وانخفاض الأجور وطول ساعات العمل وتشغيل النساء والأطفال في ظروف قاسية جداً.
- الفكر الاقتصادي السائد: أدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السابقة إلى التأثير على الفكر الاقتصادي وذلك في اتجاهين وهما: نظرية المدرسة التقليدية التي تؤمن بوجود يد خفية تحرك الاقتصاد نحو المصلحة الجماعية، واتجاه آخر حاول التشكيك في عدالة النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الفردية.

ثانيا : خصائص النظام الاشتراكي

يمكن تلخيص أهم خصائص النظام الاشتراكي فيما يلي[3]:

---

[1] البياتي والشمري، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 109، 110

[3] البياتي والشمري، مرجع سبق ذكره، ص 38

- الملكية الجماعية لوسائل الانتاج إذ لا يحق للفرد تملك وسائل الانتاج، وتتميز ملكية الدولة بالشمولية؛
- التخطيط الاقتصادي، وهو تخطيط مركزي، حيث لا يعتمد النظام الاشتراكي على حافز الربح لتوزيع الموارد على الحاجات بطريقة تلقائية بل يعتمد على جهاز مركزي يقوم بالتوفيق بين الموارد والحاجات عن طريق خطة وطنية تلتزم جميع وحدات المجتمع بتنفيذها؛
- لا يشكل نظام الاسعار دورا رئيسيا في العملية الانتاجية كما تقيد حرية المستهلك في الاختيار مقارنة بالنظام الرأسمالي.

المبحث الثالث : حل المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية

من المعلوم أن أسباب المشكلة الاقتصادية واحدة في كل المجتمعات إلا أن الحل الذي يختاره المجتمع للمشكلة ليس واحدا وانما يختلف باختلاف المجتمع أولاً وباختلاف الزمن ثانيا. ولأجل حل أية مشكلة اقتصادية لابد للإنسان من الدخول في نوعين من الصراع[1].

الأول: الصراع مع الطبيعة وينطلق هذا الصراع من أن الموارد الطبيعية الموجودة في الطبيعة غالبا ما تكون غير صالحة لاشباع الحاجات الانسانية مباشرة. لذلك فان على الانسان اللجوء إلى عملية تحويل تلك الموارد الاقتصادية من شكلها الأولى إلى سلع تتفق مع حاجاته المطلوب اشباعها. إن نجاح الانسان في صراعه هذا ينعكس في النهاية في شكل موارد اضافية يستغلها الانسان لتلبية رغباته المتجددة.

الثاني: صراع الانسان مع نفسه وينطلق أساس هذا الصراع من محدودية الموارد يقابلها حاجات لا نهائية للانسان لذلك فالصراع بين أفراد المجتمع يأخذ شكل تحديد الحاجات التي يسعى المجتمع الاشباعها والحاجات التي عليه التخلي عنها أو يضحي بها وهنا تتعارض مصالح الأفراد الاقتصادية تعارضا واضحا، إذ أن الجميع يسعون للحصول على أكبر قدر من السلع والخدمات الاقتصادية المنتجة. وتفرض المشكلة الاقتصادية في النهاية على المجتمع أن يختار النظام الاقتصادي الذي يرتضيه لحل المشكلة الاقتصادية.

عرفت المجتمعات الانسانية في مراحل تطورها المختلفة عدة أنظمة اقتصادية واجتماعية حاولت حل المشكلة الاقتصادية. سنركز في هذا المبحث على تصور حل المشكلة الاقتصادية في كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي باعتبارهما النظامين السائدين في العالم المعاصر.

[1] البياتي والشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 32، 33

المطلب الأول: حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

أهم القواعد التي يستخدمها النظام الرأسمالي في علاج المشكلة الاقتصادية هي:

أ. الحرية الاقتصادية: وهي احدى دعائم النظام الرأسمالي، وتتجلى في حرية الملكية الفردية، سيادة المستهلك، وحرية العمل والانتاج؛

ب. الرقابة على النشاط الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن: يقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية الناتجة عن تفاعل قوى السوق (العرض والطلب). يختار جهاز الثمن السلع التي تنتج ونوعها، أي تخصيص الموارد الانتاجية في إنتاج السلع والخدمات الأكثر إلحاحا، كما يحدد الثمن اختيار الطرق التقنية للإنتاج وطرق تنظيم الانتاج وحجم الوحدات الانتاجية.

المطلب الثاني : حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

يرى النظام الاشتراكي أن حل المشكلة الاقتصادية يتم وفقا لخطة شاملة وعامة تحدد نوع وكمية الإنتاج، اختيار أسلوب الإنتاج، توزيع الدخل الوطني ومقدار الاستهلاك. يرفض العمل التلقائي بجهاز الثمن رفضا تاما في هذا النظام فالخطة في النظام الاشتراكي هي البديل عن السوق في النظام الرأسمالي، في التنسيق بين مختلف القرارات الاقتصادية التي تعطي حلولا للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية وذلك عن طريق:

أ. تحديدها ما يجب أن ينتج وكمية ما ينتج ومتى ينتج عن طريق تحديدها للأسلوب التقني للانتاج؛

ب. تحديدها للأجور والأثمان فهي تقترح حلا لمشكلة التوزيع.

المحاضرة الرابعة : عناصر الانتاج

المبحث الأول : العمل

يقصد بالعمل بأنه المجهود الإنساني الذي يبذله الإنسان سواء أكان فكرياً أو جسدياً ويؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها لإشباع حاجاته المختلفة وعنصر العمل يعتبر من العوامل الرئيسية والمؤثرة في عناصر الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال فبدون توفر العمل والأيدي العاملة فإنه من الصعب جدا الحصول على خيرات الطبيعة واستغلال رأس المال بالإضافة إنه لابد من ذكر أن كل ما يحصل عليه الفرد مقابل القيام بعمل محدد يعتبر عائداً لهذا العنصر وهو الأجر الذي يعتبر حاصل نشاط الفرد الذهني أو الجسدي في العملية الإنتاجية.

لذلك نستطيع القول أن العمل نشاط يبذله الإنسان بإرادته يتمكن من خلاله الحصول على مكافاة تعتبر حافزاً مجددا له للقيام بمهمات أخرى تمكنه من الحصول على إشباع الرغباته وحاجاته المختلفة وبالتالي فإن عنصر العمل يهدف إلى تحقيق منفعة اقتصادية متمثلة بإنتاج سلعة أو خدمة معنية، وقد اختلف الاقتصاديون وحسب الفترات الزمنية في نظرتهم إلى كون العمل منتج أو غير منتج حيث أن مفكري المدرسة الطبيعية اعتبروا أن العمل الزراعي هو العمل المنتج الوحيد.

ولكي يصبح ما ذكر أكثر وضوحاً لابد من الحديث عن قوة العمل في المجتمعات الاقتصادية والتي تعتمد على مظهرين أساسيين هما:

أولاً : المظهر النوعي ويعني كفاءة العمل.

ثانياً: المظهر الكمي ويعني عدد العمال.

المطلب الأول : المظهر النوعي للعمل

يتمثل هذا المظهر بكفاءة أداء العمل والتي تعني الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج وتقديم أكبر كمية من السلع والخدمات بأقل تكلفة ممكنة. وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في كفاءة العمل يمكن ذكر أهمها على النحو الآتي[1]:

[1] الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 42-43

1. العوامل الطبيعية والمناخية : المناخ المعتدل يساعد الأفراد على رفع مستوى إنتاجهم والعمل بطريقة أفضل وتحمل مشاق العملية الإنتاجية بينما قسوة الظروف المناخية سواء البرد القارص أو الحرارة المرتفعة يؤدي إلى تقاعس الإنسان عن أداء واجباته بالشكل الصحيح؛
2. المستوى العام للتعليم : إن اتباع الأساليب العلمية الحديثة في إيصال المعلومات إلى الطلبة من المقومات الرئيسية التي تبني شخصية الأفراد للمهن المستقبلية فقدرتهم غالباً على تحمل صعاب الأعمال تكون نتاج ما تلقوه من دروس في كيفية مواجهة تلك الصعاب أثناء تواجدهم على مقاعد الدراسة؛
3. الصفات الشخصية للعامل : إذا توفرت الخصال البدنية المناسبة كالطول والوزن والحالة الصحية السليمة للفرد فإن ذلك يساعد في العملية الإنتاجية بالإضافة إلى توفر سمات الشخصية المناسبة القادرة على تحمل مشاق الأعمال والقدرات العقلية والإبداعية تجعل من العامل فعلاً منتجاً؛
4. ظروف العمل : وتشمل كافة الأمور والعوامل المؤثرة على أداء العاملين في المؤسسات مثل الإضاءة والتهوية وتصميم المكان ومساحات العمل وطبيعة تأثيرها على العامل ومن ثمة على عمليات الإنتاج؛
5. توجيه العمال : وتشمل هذه العملية آلية توجيه الفرد إلى العمل والذي يتناسب وقدراته من خلال الخيارات المتوفرة للعمل وذلك في سبيل زيادة كفاءة العمل والعمال وعدم هدر الوقت والمال؛
6. التدريب : يعتبر التدريب هاماً جدا لمختلف العمال وفي كافة المراحل، فيمكن أن يتم قبل البدء فعلياً بالعمل أو حتى للعمال القدامى ويساعد ذلك في فهم العمال الأنواع وسائل الإنتاج المستخدمة وإلمامهم بالتطورات المختلفة التي حدثت على هذه العملية؛
7. نوعية الآلات المستخدمة : فالمعدات الحديثة المتطورة تعمل دائماً على زيادة إنتاج العمال وارتفاع مستوى أدائهم وتزايد الرضا عما قاموا بتقديمه؛
8. مستوى المعيشة : كلما كان مستوى المعيشة مرتفعاً وتوفرت في المؤسسة الضمانات المختلفة المتمثلة بإمكانية العامل الحفاظ على عمله والحصول على حقوقه كلما ارتفعت مستوى الإنتاجية لدى العمال.

المطلب الثاني : المظهر الكمي للعمل

المقصود بالمظهر الكمي للعمل هو عدد العمال القادرين على العمل وخاصة أننا إذا استثنينا الشيوخ والأطفال نجد أنه تتوفر فقط نسبة محددة من الأبدي العاملة ويتراوح أعمار الفئة العاملة في أي مجتمع ما بين 18-65 سنة وهي الفئة القادرة على إعالة نفسها وإعالة الآخرين في نفس المجتمع، وهكذا ظهرت العلاقة ما بين عدد العمال وعدد السكان

وتأثيرها على الإنتاج مما يمهد الطريق للحديث عن النظريات السكانية التي نوقشت من علماء الاقتصاد ومن أهمها النظرية السكانية (نظرية مالثوس) ونظرية الحجم الأمثل للسكان.

أولا : النظرية السكانية النظرة المالتوسية

تربط هذه النظرية بين العدد الكلي للسكان وبين عدد الأفراد القادرين على العمل وتأثيرها على الإنتاج. ويشير صاحب هذه النظرية مالتوس بأن عدد السكان يزداد بنسبة متوالية هندسية أي نسبة (1، 2، 3، 4، 8، 16، 32) بينما الإنتاج يزداد بنسبة متوالية عددية أي بنسبة (1، 2، 3، 4، 5) مما قد يؤدي إلى ازدياد الفجوة بين عدد السكان والإنتاجية واتساعها مع مرور الزمن مما يؤدي إلى حدوث مشاكل اقتصادية تهدد البشرية بالفقر والجوع وللتخلص من المشاكل الاقتصادية التي قد تواجه البشرية اقترح مالثوس اتباع إحدى الطرق التالية:

1. **الموانع الإيجابية** : هي الموانع التي تؤدي إلى التوازن التلقائي بين عدد السكان والإنتاج وتؤثر على النحو السكاني عن طريق ارتفاع معدل الوفيات بسبب الكوارث والحروب والعمل الشاق .... الخ.

2. **الموانع الوقائية (أو السلبية)** : وهي الموانع التي تؤثر على نمو السكان وازدياد معدل الولادات ويتم ذلك بأسلوبين :

   أ. **وسائل غير مناسبة** : وتتمثل بتحديد النسل والإجهاض

   ب. **وسائل مناسبة** : وتتمثل في تأخير من الزواج أو الامتناع عنه.

وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظرية حتى أثبتت فشلها وانهيارها نهائياً وخاصة أن العناية الصحية كانت ذات أثر بالغ في تخفيض عدد الوفيات بالإضافة إلى انخفاض نسبة المواليد وبالذات في أوروبا بسبب مشاركة المرأة في الحياة الإنتاجية واضطرار الأسرة إلى إجراءات تحديد النسل وأما كمية الإنتاج فقد ازدادت وتحسنت نوعية الإنتاج من خلال اتباع الوسائل التكنولوجية الحديثة فازداد الإنتاج الزراعي والصناعي وفاقت زيادته الزيادة في عدد السكان وارتفع مستوى معيشة الطبقة العاملة في العديد من دول العالم.

ثانيا: نظرية الحجم الأمثل للسكان

لقد تم رفض النظرية المالثوسية من الاقتصاديين الحديثين وبدلاً منها أقروا فكرة الحجم الأمثل للسكان وهو حجم يرى الاقتصاديين أن على كل دولة محاولة الحفاظ عليه أخذين بالاعتبار حجم الموارد المتوفرة في تلك البلد. حيث سيكون نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للسلع والخدمات أعلى ما يمكن من خلال استغلاله لكافة مصادر الإنتاج المتوفرة

بحيث لو زاد عدد السكان عن الحجم الأمثل لأدى إلى انخفاض الناتج المتوسط وبالتالي انخفاض الدخل بينما إذا قل عدد السكان عن الحجم الأمثل فإن هذا العدد سيكون غير كاف للحصول على أكبر فائدة ممكنة من الموارد الطبيعية المتوفرة ويبقي العديد من الموارد الغير مستغلة ولا تتوفر لدى أفراد ذلك المجتمع للعمل على استغلالها[1].

ولابد من الإشارة إلى أن الحجم الأمثل للسكان ليس عددا ثابتاً وهو قابل للتغير في حال تغير الظروف الاقتصادية السائدة والتي بطبيعتها دائمة التحرك. فاعتماد الدولة على التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وزيادة رأس المال وتطور التبادل التجاري الدولي من العوامل المهمة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج دون أن تؤثر على نصيب الفرد من الدخل.

المطلب الثالث: تقسيم العمل

إن التطور التقني الذي حدث في السنوات الأخيرة كان له الأثر الكبير إلى ظهور الحاجة إلى تقسيم العمل[2] حيث أنه يلاحظ أن إنتاج أي مسلعة يتم تقسيم مراحلها إلى عدد من العمليات وكل مجموعة من هذه العمليات توكل إلى عدد من العمال فالعمل بهذا المفهوم عبارة عن مجموعة من الوظائف المتماثلة من حيث مهامها الرئيسية وقد يكون هناك شخص واحداً وأشخاص متعددون يؤدون نفس العمل لهذا بدت الحاجة ضرورية إلى ظهور ما يسمى بالتخصص في إنتاج السلع والخدمات حيث يعمل الفرد بادئ الأمر على الاكتفاء الذاتي من تلك السلع ومن ثمة يعرض ما تبقى للبيع في سبيل حصوله على مقابل مادي.

أولا : أشكال تقسيم العمل

وبناء على ما تم ذكره حول موضوع تقسيم العمل يمكن توضيح ثلاثة أشكال رئيسية له هي كالآتي:

1. **التقسيم المهني** :حيث يعتمد هذا التقسيم على وجود مجموعة متشابهة من الأعمال الموجودة في مؤسسات مختلفة في أوقات مختلفة وتقوم بناءً على مقدرة الأفراد في التخصص في مجال محدد يكونون من خلاله قادرين على إنجاز ما يطلب منهم، كالحداد والنجار؛
2. **التقسيم التقني** :وتشمل هذه العملية تجزئة عمليات وحركات التشغيل وأهمية كل منهما وكذلك الكشف عما يتطلبه العمل من معلومات ومهارات خاصة وما يقتضيه من تدريب ونوع التدريب ومكانه كما تتضمن دراسة الآلات والأدوات والعدد والمواد الخام التي تستخدم فيه وتكمن أهمية هذه العملية في ظهور الحاجة إلى التجزئة عملية تصنيع سلعة محددة إلى العديد من الخطوات وازدياد تلك الخطوات مع التطور التكنولوجي؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 48

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 44، 45

3. التقسيم الدولي :يعتمد هذا التقسيم وبشكل مباشر على كل ما تمتلكه أي دولة من ثروات بالإضافة إلى تخصصها في إنتاج سلع معينة، أي أنه يرتبط وبشكل وثيق بعوامل الطبيعة وتوزيع تلك الثروات في كل دولة بالإضافة إلى مقدرة الدول على استغلال تلك الموارد المتوفرة. فنرى على سبيل المثال أن إنتاج الزيوت النباتية في اسبانيا وخاصة زيت الزيتون أكثر من ما هو في اليابان المتخصصة بإنتاج وتصنيع السيارات.

ثانيا: الآثار الإيجابية لتقسيم العمل

يعتبر تقسيم العمل مفيدا وذلك من خلال النواحي التالية :

1. زيادة الإنتاجية : ذلك يعني أنه كلما تم تقسيم العمل على عدد العاملين داخل منشأة ما، زاد ذلك من مهارة العامل الواحد في أداء واجباته بسرعة أكبر وبشكل أدق وبالتالي يؤدي إلى زيادة إنتاجيته؛

2. الاقتصاد في الوقت : وذلك من خلال ثبات العامل في عمل محدد أثناء العملية الإنتاجية لسلع محددة مما يوفر الوقت في التنقل من مكان إلى آخر والجهد الذي قد يبذل لفهم ما هو مطلوب في كل مرحلة؛

3. الرضى : حيث يكون العامل في قمة الدافعية للعمل وخاصة عند شعوره التام بالرضا عن العمل الذي يقوم به وخاصة أن هذا العمل يتناسب مع ميوله وقدراته الشخصية؛

4. إنتاج السلع بشكل متزايد : حيث أن تقسيم العمل أدى إلى حدوث ردود فعل اقتصادية الجانبية التثلت بزيادة الإنتاج كما ونوعاً وعاملاً في تخفيض تكاليف الإنتاج؛

5. الاقتصاد في استعمال الآلات وخاصة أن العامل وبعد عملية تقسيم العمل وفهمه هذه العملية وتلقيه التدريب اللازم أصبح مدركاً أنه بحاجة إلى معدات محددة للقيام بمهمته وحسب ما هو مطلوب منه وليس استخدام كل ما هو موجود بحوزة المنشأة.

ثالثا : الآثار السلبية لتقسيم العمل

1. أدى تقسيم العمل إلى تحويل الإنسان إلى شبه آلة وذلك من خلال اعتماد العامل على تكرار العملية الإنتاجية وخلال اليوم مرات عديدة مما خلق منه روتين قاتل للإبداع والتفكير وخلق الفرص الجديدة مما أدى إلى إضعاف روح المسؤولية؛

2. تعرض العاملين وبشكل كبير إلى البطالة وذلك أن العامل قد تعود على إنجاز مهمة محددة قيدت حريته من التنقل إلى أعمال أخرى للتعرف عليها وإتقانها مما يعرضه إلى فقدان عمله في حال توقف المنشأة التي يعمل بها أو حتى توقف القسم الذي كان يعمل به سابقاً.

المبحث الثاني: الأرض

يختلف مفهوم الارض في لغة الاقتصاد عن مفهومها اللغوي، فلا يقصد بها مجرد التربة أو سطح الأرض بل معنى أوسع من ذلك. فالأرض أحد عوامل الإنتاج الرئيسية وتتمثل بكافة الموارد المتوفرة على سطحها وباطنها وما حولها موهوبة من الخالق عز وجل مثل الأراضي الزراعية والبحار وما يستخرج من باطنها من نفط ومعادن ثمينة، ولابد من الذكر أنه على الإنسان الإختيار بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد كأن يستغل جزءاً من الأرض للزراعة والجزء الآخر للعمران وانتشار المساكن. ويعمل أصحاب هذه العناصر بتقديمها إلى العملية الإنتاجية مقابل عائد يسمى الريع.

المطلب الأول : خصائص الأرض

ويتميز هذا المورد بعدد من الخصائص هي[1] :

1. الأرض هي هبة الطبيعة : رغم ثبات الأرض كماً ونوعاً وهي هبة الله للإنسان إلا أن مقدرة الإنسان والتطور التكنولوجي أعطى العديد من الفرص في سبيل تحسين واستصلاح الأراضي وإضافة الأسمدة واستخدام المزروعات المحسنة وراثياً ميز مختلف المنتجات وازدادت كمياتها، ولكن يجب أن لا ينسى ما فعلت الطبيعة ذاتها كالهواء وأشعة الشمس وموقع الأرض التي لم يعمل الإنسان بها أي شيء وكانت هبة الخالق للإنسان؛
2. ثبات الأرض من حيث الكمية : ذلك يعني أن مساحة الأرض ثابتة لا يمكن أن تزداد وجميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد للتعامل مع هذا العنصر الهام يجب أن تتم في نفس الموقع وعلى نفس المساحة المحددة فمثلاً يتم النشاط الزراعي على الأراضي التي تعتبر صالحة للقيام بالعمليات الزراعية، وأما الأرض الصالحة للعمليات الاستخراجية فيتم عليها النشاط التي يناسب طبيعة تلك الأرض؛

[1] الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 39 – 40

3. الأرض دائمة : أي أن إنتاجية الأرض تتميز بالتجدد، فعلى الرغم مما قد يصيب الأرض من كوارث تؤدي إلى تعطل الحصول على الموارد المتوفرة فيها وعليها إلا أنه قد تتوفر القدرة على إعادة استغلالها مرة أخرى من خلال المعالجات التي قد يتبعها الأفراد للحصول على ما تحتويه الأرض؛
4. الأرض غير متجانسة : من الصعب القول أنه يوجد تجانس بين مساحات الأراضي المختلفة فلكل قطعة أرض لها خواصها المعينة من حيث الخصوبة أو احتوائها على كميات مختلفة من المعادن فكل مساحة من الأراضي يمكن أن تحتوي على عناصر مفيدة للبشرية لا توجد في أي مكان آخر حتى لو استخدمت أكثر الأساليب تقدماً في سبيل الحصول عليها؛
5. الأرض غير قابلة للنقل : من المستحيل نقل قطعة أرض من مكان إلى آخر مما ينشأ عنه اختلاف عائد هذا العنصر (أي الريع) من أرض إلى أخرى بسبب اختلاف مواصفات كل مساحة عن أخرى.

المطلب الثاني : الفرق بين الأرض ورأس المال

هناك من الاقتصاديين من يعتبر الأرض عنصرا من عناصر رأس المال، فهي أصل من الأصول، لا تختلف عن الأصول الرأسمالية الأخرى، فمنتجات الفحم والمناجم تعتبر من الموارد الطبيعية ولكن متى استخرجت من المناجم، فإنها تعتبر رأس مال، مثال على ذلك الذهب والفضة.

وكذلك فإن الأراضي التي تقام عليها المباني أو تمر عليها خطوط السكك الحديدية، تعتبر أرضا في المفهوم الاقتصادي قبل أن تقام عليها المباني أو تمد عليها خطوط السكك الحديدية، غير أنها تعتبر دون أدنى شك جزء من رأس المال بعد أن تتم عليها تلك المشاريع.

إلا أنه في الحقيقة هناك ما يميز الأرض عن رأس المال، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية[1]:

- الأرض هبة الله في حين أن رأس المال من صنع الإنسان، وعمل الإنسان هو محاولة إخضاع الطبيعة لصالحها وإدخال التحسينات مثل شق الأنهار والمجاري المائية والسدود .... الخ؛
- أن الأراضي مساحتها محدودة، بينما مقدار رأس المال يمكن تغييره بالزيادة أو النقصان؛
- الأرض لا تستهلك في حين أن رأس المال يستهلك بالاستخدام.

[1] علي خالفي (منسق)، سلسلة محاضرات في مدخل إلى الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2022-2023، المحاضرة 06، ص 02

المبحث الثالث : رأس المال

المطلب الأول: تعريف رأس المال

يعرف رأس المال من الناحية الاقتصادية بأنه جميع العناصر التي يتم إنتاجها بواسطة الإنسان من أجل استعمالها في عمليات إنتاجية لاحقة[1]. ويتضح من التعريف أنه يوجد نوعين من المنتجات هما :

السلع الاستهلاكية: هي تلك السلع التي يتم إنتاجها لأغراض الاستهلاك فقط وهي لا تمثل عناصر إنتاج لأنها لا تساهم في إنتاج سلع وخدمات جديدة. ومثال ذلك الأحذية والملابس

السلع الرأسمالية الاستثمارية: هي تلك السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في سبيل استخدامها في إنتاج سلع وخدمات جديدة وتعتبر من عناصر الإنتاج مثل الآلات والمعدات واستخدامها في العملية الإنتاجية مقابل تقديم من يقوم باستخدامها في العملة الإنتاجية عائد يسمى الفائدة.

وبناءً عليه يمكن أن نصنف رأس المال مبدئيا إلى رأس المال الثابت وهي عناصر الإنتاج التي تستخدم لمرات عديدة حتى تستهلك مثل المعدات والآلات، ورأس المال العامل وهو سلع ذات الاستخدام الواحد مثل المواد الخام والوقود فهي تستنفذ مباشرة بعد أول عملية استخدام والمبالغ المتفقة عليها تسترد عندما تباع السلع المصنوعة في السوق.

وما يميز رأس المال تعرضه للزيادة والنقصان. والنقصان هنا يعني تعرض رأس المال للاهتلاك مما يعني النقص في قيمة رأس المال المستخدم بسبب استخدامه في العملية الإنتاجية أو التطور التكنولوجي الذي يلغي أحياناً كثيرة عمل الكثير من المعدات القديمة. وأما الزيادة في رأس المال فيطلق عليها اسم التكوين الرأسمالي وللتوصل إلى الزيادة الصافية في رأس المال فإنه لابد من طرح قيمة الاهتلاك من الزيادة الإجمالية لرأس المال.

يتمثل عائد رأس المال كعامل من عوامل الانتاج في الفائدة.

المطلب الثاني : أنواع رأس المال

يمكن تقسيم أنواع رأس المال حسب عدة معايير إلى[2] :

[1] الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 49

[2] الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51

1. رأس المال النقدي ورأس المال العيني : يشمل رأس المال العيني الآلات والمعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية وسبب حاجة المؤسسات إلى تقييم رأس المال بصورة نقدية فقد نشأ رأس المال النقدي الذي يمثل النقود السائلة (كالأسهم والسندات)؛
2. رأس المال المنتج ورأس المال الايرادي : رأس المال المنتج يستخدم في العملية الإنتاجية ويساهم في صنع السلع المختلفة أما رأس المال الإيرادي فهو الذي يعطي دخلاً دون أن يستخدم في العملية الإنتاجية (كالأسهم والسندات)؛
3. رأس المال الثابت ورأس المال المتغير : رأس المال الثابت هو الذي لا تنتهي منفعته من مجرد استخدامه مرة واحدة ويمكن استخدامه حتى يصل إلى مرحلة الاهتلاك (المباني ، الآلات) أما رأس المال المتغير فهو الذي يستخدم مرة واحدة فقط في العملية الإنتاجية مثل المواد الخام والوقود؛
4. رأس مال مادي ورأس مال غير مادي : رأس المال المادي هو الذي يمكن استخدامه في العملية الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات مثل الآلات والمواد الخام أما رأس المال الغير المادي فهو مساهمة الأفراد من ابتكارات وإبداعات في مجال البحث العلمي؛
5. رأس مال عام ورأس مال خاص : رأس المال العام يعتبر من ممتلكات الدولة والقطاع الحكومي أما رأس المال الخاص فيعتبر من ممتلكات الأفراد والقطاعات الخاصة؛
6. رأس مال وطني ورأس مال أجنبي : رأس المال الوطني تمتلكه الدولة ومواطنيها بينما رأس المال الأجنبي هو الآتي من مصادر خارجية يستثمر في اقتصاديات الدول المختلفة.

المبحث الرابع : التنظيم

المطلب الأول: تعريف التنظيم

تهدف عملية التنظيم إلى المزج بين عناصر الإنتاج الثلاثة الأرض والأيدي العاملة ورأس المال لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد في المجتمعات الاقتصادية ويعتبر عنصر التنظيم من العناصر البارزة في عملية الإنتاج وخاصة بعد تشعب العملية الإنتاجية وتطورها وظهور الحاجة الملحة للشخص الذي يملك القدرات الكافية على إدارة تلك الموارد

في سبيل تحقيق الفوائد ودفع عجلة الإنتاج إلى الأمام. والمنظم هو عادة من يتحمل مخاطر الفشل أو مكافأة النجاح ولضمان مشاركته في العملية الإنتاجية فإنه يحصل على حد معين من العائد والذي عادة يطلق عليه اسم الربح[1].

المطلب الثاني : وظائف المنظم

وللمنظم عدد من الوظائف الهامة يمكن إبرازها على النحو الآتي :

1. تنسيق وتنظيم عناصر الإنتاج الأخرى من خلال تحديد موقع وشكل وحجم المشروع؛

2. رسم السياسات الاقتصادية للمشروع المقدرة على اتخاذ القرارات اللازمة لذلك؛

3. التجديد والابتكار في العملية الإنتاجية ويتم من خلال :

   أ. إدخال طرق جديدة للإنتاج وتطوير السابقة منها؛

   ب. إدخال سلع جديدة للأسواق؛

   ج. اكتشاف أسواق جديدة؛

   د. اعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة والتسويق التمويل والعلاقات الإنسانية؛

   هـ. اكتشاف موارد جديدة لسلع نهائية؛

4. تحديد كمية ونوعية الإنتاج.

[1] المرجع السابق الذكر، ص 52.

المحاضرة الخامسة : الأنشطة والعمليات الاقتصادية

يعبر النشاط الاقتصادي على المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو للحصول على الأموال والسلع والخدمات، كما يعبر عن الأفعال التي يقوم بها الفرد في الميدان الاقتصادي فيما يخص الانتاج والاستهلاك والمبادلة والتوزيع. ويعتبر النشاط الاقتصادي جوهر النظام الاقتصادي والذي يعبر عن سلوك الأفراد أثناء قيامهم بالانتاج والاستثمار والاستهلاك سنتعرض إلى هذه الأنشطة الاقتصادية فيما يلي ثم نخصص مبحثا رابعا لمختلف الأعوان الاقتصاديين.

المبحث الأول : الانتاج

المطلب الأول: مفهوم الإنتاج

يعرف الإنتاج بأنه خلق منفعة أو إضافة منفعة لأية سلعة لتصبح قابلة للإشباع أي محاولة إيجاد استعمالات جديدة للسلع لم تكن موجودة في السابق لتصبح الآن جاهزة للاستعمال في سبيل إشباع رغبات وحاجات المستهلكين، أي أنه بواسطة العملية الإنتاجية يستطيع الفرد التغلب على ندرة الموارد الاقتصادية والعمل على خلق منفعة جديدة من خلال مزج كافة عناصر الإنتاج تعمل على إشباع ما يطمح إليه أفراد المجتمع الواحد. وبهذا فإن ما توصل إليه الاقتصاديون من خلال ما تم ذكره في التعريف السابق يختلف كلياً عما كان يعتقد الناس في السابق حيث كان المتداول اعتبار أن الإنتاج عبارة عن خلق للمادة بمعنى الحصول على مادة جديدة من العامل الموجود أصلاً، كما كان متبعاً من مؤيدي المدرسة الاقتصادية الطبيعية حيث كانوا يعتبرون بأن الأرض الزراعية هي المصدر المنتج الوحيد وأما باقي المصادر فهي تعمل على تحويل لشكل المادة.

المطلب الثاني : أشكال المنافع الاقتصادية للإنتاج

ويمكن أن نعدد من أشكال المنافع الاقتصادية ما يلي[1]:

1. **المنفعة الشكلية** : وتتمثل هذه العملية في تحويل شكل المادة من شكل إلى آخر يمكن أن يستفيد المستهلك منه من خلال الحصول عليه بأي وسيلة ممكنة فمثلاً تحويل الصوف الخام إلى ملابس أو تحويل الأخشاب إلى أثاث تستعمله الأسر المختلفة؛

[1] الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص37

2. **المنفعة المكانية** : وتتمثل هذه العملية في نقل مختلف المنتجات من أماكن تصنيعها إلى أماكن استهلاكها أو نقل تلك السلع التي تكثر في مكان محدد إلى مكان آخر نشح فيه تلك المنتجات والطلب عليها متزايد من قبل المستهلكين كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن والتجمعات السكنية الكبرى حيث الاستهلاك المرتفع.

3. **المنفعة الزمانية** : وتتمثل هذه العملية في الاحتفاظ في المنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه وتتم هذه العملية خاصة في مواسم تكاثر تلك المنتجات حيث تتوفر بشكل كبير يسمح للجهات المختصة بالاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية استهلاكها من خلال توزيعها أو بيعها في الأوقات التي تقل فيها تلك السلع. فمثلاً تخزين اللحوم أو المنتجات الزراعية إلى المواسم اللاحقة يساعد المجتمع الاقتصادي على توفير ما يحتاجه المواطن من مواد قد يحتاجها للحفاظ على الاستمرار في حياة طبيعية.

4. **المنفقة التبادلية** : وتتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء محاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين والذين يعملون على اختيار السلع التي قد يحتاجونها أو قد تلبي بعض الحاجات والرغبات لهم.

المبحث الثاني : الاستثمار

يعتبر الاستثمار ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل في الاستهلاك وعادة يستعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما استهلك من طاقة إنتاجية موجودة، بمعنى انه إضافة إلى رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية في المجتمع من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية[1]. ويأخذ الاستثمار الأشكال التالية[2]:

1. تجديد الآلات والمعدات؛
2. إنتاج السلع الرأسمالية؛
3. توسيع الطاقة الإنتاجية؛
4. صافي التغير في المخزون السلعي سواء كان مواد أولية أو مواد تامة أو نصف مصنعة.

[1] الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 216

[2] فرحات غول، 2017، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 176

المبحث الثالث: الاستهلاك

المطلب الأول : مفهوم الاستهلاك

يعرف الاستهلاك على أنه "الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك"[1]، وبما أن الاستهلاك هو جزء مستقطع من الدخل المتاح للتصرف فإنه بلا شك سيتبقى جزء آخر من الدخل يمكن تعريفه بالإدخار والذي يمكن أن يكون إدخار نقدي على شكل مبالغ مالية أو إدخار حقيقي يكون على شكل استثمار.

ولا بد من ذكر أن هناك العديد من محددات الاستهلاك ولكن أبرزها هو الدخل. فاستهلاك الأفراد يعتمد وبشكل أساسي على مستويات الدخول المختلفة، فمع زيادة الدخل فإنه بلا شك سوف تتغير سلوكيات المستهلكين. ولكن هل سيستمر الفرد في زيادة استهلاكه مع الزيادة في دخله ؟ أم أن هناك حدودا قد يلتزم بها المستهلكين؟ كالتفكير بإدخار جزء من هذا الدخل. وهناك تكمن الإجابة فيما اقترحه كينز والذي قال في نظريته أنه كلما زاد الدخل المتاح للتصرف فإن ما يخصص للاستهلاك سوف يزيد، ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل والعكس كلما المخفض الدخل المتاح للتصرف فإن ما يخصص للاستهلاك سوف يقل ولكن بنسبة أقل من الخفاض الدخل المتاح للتصرف ويطلق على هذه العلاقة ما بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح بدالة الاستهلاك، وقد أطلق كينز على هذا التصرف الذي يكمن بأن الفرد سيقوم بإنفاق جزء من دخله مع كل زيادة وليس كل الزيادة اسم الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للإخار لأن الفرد سيقوم بإدخار جزء من هذه الزيادة.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على الاستهلاك

تتمثل العوامل المؤثرة على الإستهلاك في عوامل موضوعية وعوامل ذاتية، نستعرضها فيما يلي:

أولا : العوامل الموضوعية

وتتمثل في:

- **توزيع الدخل الوطني**: يتأثر الميل للاستهلاك بكيفية توزيع الدخل الوطني، فكلما زاد التفاوت في توزيع الدخل قل الميل للاستهلاك، وكلما كان توزيع الدخل الوطني أقرب إلى العدالة ازداد الميل للاستهلاك؛
- **التغير في سعر الفائدة**: سعر الفائدة له تأثير مباشر على المدخرات فتزداد المدخرات بارتفاع أسعار الفائدة وتقل بانخفاضها، وبما أن الادخار هو الجزء غير المستهلك من الدخل فإن الاستهلاك سيزداد بانخفاض سعر الفائدة؛

[1] الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 225

– **التغير في السياسة المالية للدولة:** فدافع الأفراد على تقليل الاستهلاك وزيادة الادخار يتوقف كثيرا على العائد الذي ينتظرونه من مدخراتهم، فزيادة الضرائب التصاعدية على الدخل مثلا تؤدي إلى زيادة الميل للاستهلاك؛

– **التغيرات المفاجئة في دخول الأفراد:** فالزيادة الطارئة في دخول الأفراد تؤدي إلى زيادة ميلهم للاستهلاك كما يؤدي النقص غير المتوقع في دخولهم إلى نقص الميل للاستهلاك.

– **مستوى الأسعار:** تتأثر القيمة الحقيقية للأصول السائلة بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زيادة القيمة الحقيقية للأصول السائلة أي القوة الشرائية للثروة، وسيؤدي ذلك إلى زيادة نسبة الدخل الذي يخصص للاستهلاك؛

– **الضرائب:** يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية؛ ذلك أن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين؛ مما يجعلهم يخفضون استهلاكهم، ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة إستهلاكهم الجاري؛

– **العادات والتقاليد:** يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب من الشعوب، عاداته وتقاليده وطقوسه الدينية والوطنية، فهناك شعوب تكثر من استهلاك نوع محدد من السلع بشكل كبير كالأسماك مثلا، وهناك شعوب أخرى تتغذى على المنتجات النباتية في الدرجة الأولى، لذلك فالعادات الاستهلاكية المتباينة تجعل الميل إلى الاستهلاك مختلفا من مجتمع إلى آخر، وتجعل التركيبة السلعية للاستهلاك مختلفة أيضا من مجتمع إلى آخر.

ثانيا: العوامل الذاتية

وتتمثل في:

– الحصول على الدخل الذي يمكّن الفرد من القيام بأعبائه العائلية أو الشخصية الحالية والمستقبلية؛

– الرغبة في تكوين احتياطي ضد الطوارئ؛

– الرغبة في تحسين مستوى المعيشة في المستقبل؛

– تكوين بعض المال لانتظار فرصة لاستثماره في مشروع؛

– رغبة الفرد في تحقيق ذاته والاعتماد على نفسه؛

المبحث الرابع : الأعوان الاقتصاديون

يتشكل اقتصاد أي بلد من عدد كبير من الوحدات الاقتصادية، ولصعوبة تتبع نشاط كل واحدة منها، يلجأ الاقتصاديون الى تجميع هذه الوحدات على أساس تجانسها وفقا لمعايير محددة من أجل تبسيط عملية جمع البيانات

والتحليل الاقتصادي. غالبا ما يصنف هؤلاء الاعوان إلى : الأسر (أو العائلات)، المؤسسات الإقاصادية (والتي بدورها تنقسم الى مؤسسات مالية وغير مالية)، الإدارات العمومية، وبقية العالم[1].

المطلب الأول: الأسر

الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع، تتكون من شخصين أو أكثر، تجمعهم رابطة عائلية ويسكنون تحت سقف واحد، ولهم الإرادة في العيش معا، أي لهم مداخيل ومصاريف مشتركة.

يمكن القول أن قطاع العائلات يمثل وحدات الاستهلاك الرئيسية، وأن مساهمتها في الاقتصاد الوطني يتم من خلال:

- استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي (السلع والخدمات).
- تدّخر الجزء المتبقي من دخلها.
- تستثمر مدّخراتها.
- تدفع الضرائب والرسوم للإدارات (الدولة).

وبشكل عام تمثل مجموع الأسر المجتمع ككل يطلق عليهم **السكان**.

ويتم تصنيفهم إلى:

أ- حسب الحدود الجغرافية:

- **مقيمين**: أي القاطنين داخل الحدود الجغرافية للدولة،
- **غير مقيمين**: أي القاطنين خارج الحدود الجغرافية للدولة.

ب- حسب النشاط:

- **ناشطين**: وهم الأفراد الذي يقدمون عملا يساهم في خلق قيمة مادية ملموسة، وهم الأفراد الذين ينتجون وحدات إنتاجية.
- **غير ناشطين**: وهم الأفراد الذي يقدمون عملا يساهم في خلق قيمة معنوية غير ملموسة.

ومن بين الوظائف الأساسية للأسرة نذكر:

[1] خالفي (منسق)، مرجع سبق ذكره، المحاضرة الخامسة، ص ص 1، 2

- **تقديم اليد العاملة:** حيث أن الأسرة هي المسؤولة عن تقديم عنصر العمل من بين باقي الأعوان الاقتصاديون، أو ما يسمى بتزويد الاقتصاد باليد العاملة، حيث أن مساهمة كل فرد من أفراد الأسرة في الاقتصاد تكون بتقديمها جهد عضلي أو فكري.
- **استهلاك السلع والخدمات:** وهي الوظيفة الأساسية للأسر والتي تتمثل في استهلاك السلع والخدمات المختلفة التي يطلبها الأفراد لتلبية حاجياتهم ورغباتهم غير المحدودة.

المطلب الثاني: المؤسسات الاقتصادية (غير المالية)

يتمثل نشاط المؤسسة الاقتصادية في:

- إنتاج السلع والخدمات من خلال مزج وسائل الإنتاج وبيعها في السوق، فتحقق المؤسسة فائضا في الثروة يسمى القيمة المضافة.
- تقوم بالاستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها.
- تدفع الضرائب والرسوم للإدارات (الدولة).

المطلب الثالث : المؤسسات المالية

وهي عبارة عن وحدات مشكّلة من هيئات متخصصة في العمليات النقدية والمالية في السوق مثل: البنوك، شركات التأمين، الخزينة العمومية .... الخ.

يتمثل نشاطها في:

- تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين الآخرين.
- تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل فوائد.
- تدفع الضرائب والرسوم لخزينة الدولة.
- تستهلك السلع والخدمات.

المطلب الرابع : الإدارات العمومية

وهي عون اقتصادي مشكّل من أشخاص معنويين يساهمون في الحياة الاقتصادية، بتقديم جملة من الخدمات المختلفة والمتنوعة.

وهي كل الهيئات التي تقدم خدمات وغالبا ما تكون مجانية، وهي تتكون من(الدولة، الجماعات المحلية، الضمان الاجتماعي، .....) ويتمثل نشاطها في:

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع.
- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب ورسوم من الأعوان الاقتصاديين الآخرين.
- تستهلك السلع والخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية.
- تقوم بالاستثمار في مجالات مختلفة.

المطلب الخامس : العالم الخارجي وبقية العالم

ويشمل كل الدول التي تربطها علاقات اقتصادية مع البلد الأم.

ويتمثل في الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة المعنية. كما هو معلوم إن العديد من الاقتصاديات الوطنية أصبحت تنفتح نحو العالم الخارجي، وتحدث بين أعوانها مختلف التدفقات الاقتصادية المتمثلة في تبادل المنتجات (كالطاقة، المواد الأولية، منتجات فلاحية، منتجات مصنعة، الخدمات)، التصدير والاستراد. كما يتم تبادل العمال، وحركة رؤوس الأموال (مثل القروض، الاستثمارات...). يمكن اعتبار "باقي أنحاء العالم" وحدة اقتصادية.

المحاضرة السادسة : السوق

يدعى النظام الرأسمالي في الكثير من الأدبيات الاقتصادية باقتصاد السوق، وهذا للأهمية الكبرى التي يشغلها السوق وحرية البيع والشراء في النظام الليبرالي. لذلك نخصص هذه المحاضرة للتعريف بالسوق، وأنواعه المختلفة كسوق المنافسة الكاملة، وسوق الإحتكار، وسوق المنافسة الإحتكارية، وسوق احتكار القلة، مع التطرق لخصائصها وشروط تحققها، وأهمية دراسة هذه النماذج من الأسواق المختلفة.

المبحث الأول : ماهية السوق

السوق وفقاً للمفهوم التقليدي هو "المكان الذي يلتقي فيه المشترون، طالبو السلعة أو الخدمة، والبائعون، عارضو السلعة أو الخدمة للبيع"[1]. يركز هذا التعريف على السوق وفقاً لنطاقه المكاني والمادي. وهو – وأن كان يتفق مع ظروف الحال في الماضي حيث محدودية وسائل الاتصال بين المشتري والبائع وعدم إمكانية حدوث ذلك إلا في حيز مكاني معين – يخالف ما يحدث في الوقت الحالي من تطور في صناعة الاتصالات والمواصلات حيث أصبح من السهل حدوث تلاقي بين قرارات المشترين والبائعين بالرغم من المسافات الطويلة التي تفصل بينهما. وبغض النظر عن وجود ذلك الكيان المادي أو المكاني، فالعالم كله أصبح حدود السوق بالنسبة للعديد من السلع والخدمات. إذا فالسوق وفقاً للمفهوم الاقتصادي الحديث هو "مجموعة العلاقات المتبادلة بين البائعين والمشترين الذين تتلاقى رغباتهم في تبادل سلعة أو خدمة معينة ومحددة، أي في عرضها وطلبها". يكون البائعون والمشترون لسلعة ما على اتصال ببعضهم البعض ويكون المشترون على علم بالكميات التي تشترى خلال مدة زمنية معينة. أصبحت معظم الصفقات الكبيرة، في الوقت الحالي، تتم دون تلاقي بين البائع والمشتري ودون أي معرفة شخصية بينهما ولكن عن طريق الهاتف والانترنت وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.

يتمثل موضوع السوق في السلع والخدمات المطروحة للتبادل. نقصد بالسلع تلك الأشياء المادة التي لها حيز أو نطاق مادي من حيث الشكل أو الوزن أو الحجم أو غيرها، أما الخدمات فهي أفعال إنسانية تحقق إشباعا معينا[2].

[1] أحمد جامع، 1986، النظرية الاقتصادية، الجزء الأول التحليل الاقتصادي الجزئي، دار النهضة العربية، ص 569 ذكر في سوزي عدلي ناشد، 2008، الاقتصاد السياسي النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ص 10.

[2] لمزيد من التفاصيل، أنظر مصطفى رشدى شيحه، 1989، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان ، ص 155 وما بعدها

المبحث الثاني: أنواع السوق

تتم الصفقات بين البائعين والمشترين في السوق حيث تتحدد الأسعار . لكن تكوين الأثمان لا يتم وفقا لمعيار واحد بل يختلف حسب هيكل ونظام السوق : فالمنافسة تختلف بين سوق الاحتكار المطلق وسوق المنافسة الكاملة، ولذلك يختلف تحديد الثمن حسب سلطة البائع والمشتري في كل سوق. يميز الاقتصاديون بين أربعة أنواع من الأسواق وهي[1] : سوق المنافسة الكاملة، سوق الاحتكار الكامل، سوق المنافسة الإحتكارية، وسوق احتكار القلة. سنتطرق لكل نوع من هذه الأسواق في مطلب مستقل فيما يلي.

المطلب الأول: سوق المنافسة الكاملة

من الشروط التي اذا اجتمعت في سوق ما سمي بسوق المنافسة الكاملة ما يلي:

أولا: التجانس بين وحدات السلعة

يقصد بالتجانس أن تنتج كافة المشروعات المنتجة للسلعة محل البحث وحدات منها متماثلة أو متشابهة تماماً وليس وحدات متباينة أو متنوعة من مشروع لآخر، بشرط أن يكون التجانس من وجهة نظر المستهلك. وبتعبير آخر أن لا يختلف إنتاج أي منتج نظر المستهلك، عن إنتاج منتج آخر من نفس السلعة. فكل وحدة من وحدات السلعة تتساوى في نظره مع أي وحدة أخرى من حيث قدرتها على إشباع نفس الحاجة، ومن حيث درجة الإشباع. فكل ما تنتجه المشروعات يعتبر بديلاً كاملاً عن سلع المشروعات الأخرى.

وإذا كان من النادر، في الواقع، وجود تماثل وتجانس تام بين المنتجات، فإن الأمر يتطلب شيئا من التغاضي عن بعض الإختلافات غير الجوهرية، بين وحدات المنتج والتي لا يعلمها المشتري، اختلافات خفية . ويترتب على ذلك الشرط النتائج التالية :

- ✓ عدم تفضيل أي مشتر لمنتج على آخر، فيستوى لديه أن يحصل على المنتج من البائع (أ) أو (ب) أو غيرهما من البائعين.
- ✓ أن المنتج أو البائع لا يفضل التعاقد مع مشتر دون الآخر. فكل بائع يكون مستعدا لتقديم سلعته لمن يكون قادراً على دفع ثمنها.

[1] ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 13 -25

خلاصة ما سبق، هو سيادة ثمن واحد في سوق المنافسة الكاملة تباع به وحدات السلعة. فالتماثل يعني أن المستهلكين لا يعتبرون وحدات السلعة التي ينتجها مشروع معين أحسن من الوحدات التي تنتجها المشروعات الأخرى، مما يمنع ظهور أي إختلاف في الثمن الذي تباع به هذه الوحدات في السوق .

ثانيا: تعدد البائعين وتعدد المشترين

يشترط أن يوجد عدد كبير من البائعين والمشترين للسلعة محل البحث، بحيث يكون نصيب كل مشتر أو بائع للسلعة ضئيلا جدا بالنظر إلى حجم السوق بأكمله. ويترتب على ذلك أن أي مشترى منفرد أو بائع منفردة لا يستطيع أن يؤثر في الكمية المطلوبة أو المنتجة من السلعة سواء بالزيادة أو النقصان. إذ أن طلب المشترى لا يمثل إلا جزءا يسيرا من مجموع مايطلبه باقي المشترين (المستهلكين) من السلعة في السوق. ومن ثم فإن زيادة هذا الطلب أو إنقاصه لا يمكن أن يكون له أثر يذكر على الطلب الكلى. كذلك فإنتاج المنتج (البائع) لايمثل إلا جزء ضئيلاً من مجموع ما يعرض من السلعة في السوق. وبالتالي فإن زيادة هذا الإنتاج أو إنقاصه لا يمكن أن يترك أثراً ملحوظاً على الإنتاج الكلى المعروض.

وبعبارة أخرى، يقصد بتعدد المشترين، أن المشتري المنفرد يشترى من السلعة نسبة ضئيلة جداً من الكمية الكلية المطلوبة، بحيث إذا ما انقص الكمية التي يشتريها أو زاد منها فإنه لن يستطيع التأثير في حجم الطلب الكلى. ويعني تعدد البائعين ان البائع المنفرد للسلعة إنما يمد السوق بنسبة ضئيلة جدا من الكمية الكلية المعروضة منها بحيث إذا ما أنقص إنتاجه منها أو حتى إنسحب من السوق كلية أو أنتج منها أقصى ما يمكنه إنتاجه فإن الكمية المعروضة لن تقل أو تزيد بالقدر الذي يؤثر في تغيير الثمن الذي تباع به السلعة سواء بالزياة أو النقصان.

أضف إلى ذلك، أن المشروع في المنافسة الكاملة يقبل الثمن السائد في السوق للسلعة. فلو حدث وقام برفع الثمن الذي يبيع به عن مستوى ثمن السوق فسيخسر كل المشترين لأنهم يستطيعون الحصول على نفس السلعة بثمن أقل من المشروعات الأخرى المنافسة. كذلك الحال فإن المشروع ليس لديه مبرر لخفض ثمن السلعة الذي يبيع به عن مستوى ثمن السوق طالما أنه يستطيع أن يبيع أي كمية ينتجها وفقاً للثمن السائد في السوق ويحقق الأرباح التي يهدف إلى تحقيقها.

ونتيجة لذلك فإن الثمن، في ظل توفر هذا الشرط، ثابت لا يتغير ولا يتأثر بحجم الكمية المطلوبة من المستهلك الفرد أو الكمية المعروضة من المنتج الفرد. وأن التغيير في الثمن لا يحدث إلا في حالة تغير الكميات المطلوبة من مجموع المستهلكين للسلعة أو تغير الكميات المعروضة أو المنتجة من مجموع المنتجين لهذه السلعة .

ثالثا: العلم الكامل بظروف السوق

ويقصد بهذا الشرط أن يكون مجموع المشترين والبائعين على علم بالثمن السائد في السوق بالنسبة للسلعة موضوع البحث، وظروف عرضها، وطلبها .

ويترتب على ذلك:

- أن البائعين لا يستطيعون أن يعرضوا السلعة بسعر أعلى من السعر السائد في السوق إذ أن المشترين يعلمون بالسعر السائد في السوق، ومن ثمة فإنهم سيشترون السلعة بالثمن الأقل مما يجبر البائعين على تخفيض أثمانهم فورا. فلا يوجد مشتر تنقصه أي معلومات عن هذا الثمن.
- أن المشترين لا يستطيعون أن يدفعوا ثمنا أقل من الثمن السائد في السوق، لأن البائعين أيضا على علم كامل بالثمن السائد في السوق، ومن ثم فإن هذا سيجبر المشترين لشراء السلعة بثمن أعلى مما يرغبون في دفعه.

ويترتب على هذا الشرط أن ثمن السلعة السائد في السوق ثابت لايتغير بحسب إتجاهات كل من البائعين والمشترين. إذا فإن الثمن في سوق المنافسة الكاملة واحد لا يتغير.

رابعا: حرية الدخول والخروج من السوق

يقصد بهذا الشرط أنه في ظل سوق المنافسة الكاملة، يكون في مقدور أي مشروع جديد يرغب في إنتاج السلعة محل البحث الدخول في صناعة السلعة دون وجود أي عوائق قانونية ، اقتصادية، أو إدارية، فليس لباقي المشروعات المنتجة بالفعل لهذه السلعة حق الإعتراض أو المنع من دخول مشروعات جديدة فيها. ويشمل حرية الدخول أيضاً حرية الحصول على عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج هذه الساعة التقنية الإنتاجية الواجب إتباعها لإنتاجها.

أضف إلى ذلك أنه من حق أي مشروع قائم بالفعل ومنتج للسلعة أن يتوقف عن إنتاجها، والخروج من الصناعة دون وجود أي عوائق او عقبات. ويعني هذا الشرط، أن المشروعات من حقها أن تقبل على فروع الإنتاج التي تحقق فيها أقصى ربح وتتحول عن الفروع التي تحقق لها خسارة.

خلاصة القول في هذا المطلب أنه إذا اجتمعت كافة الشروط السالف بيانها، (التجانس بين وحدات السلع، وتعدد البائعين والشترين، والعلم الكامل بظروف السوق، وحرية الدخول والخروج من السوق) فإن المنافسة الكاملة تتحقق بين البائعين، المنتجين، بحيث لا يكون لسلوك البائع الفرد أي تأثير يذكر على الثمن السائد في السوق، ولا على

قرارات غيره من البائعين. كذلك تتحقق المنافسة الكاملة بين المشترين، المستهلكين، بحيث لا يكون لسلوك المشتري الفرد أي تأثير يذكر على الثمن السائد في السوق ولا على قرارات غيره من المشترين.

وبعبارة أخرى، إذا تصرف كل بائع على أساس أنه عديم التأثير في السوق، تحققت المنافسة الكاملة بين البائعين. وإذا تصرف كل مشتر على أساس أنه عديم التأثير في السوق، تحققت المنافسة الكاملة بين المشترين. ففي سوق المنافسة الكاملة يسود تماماً عنصر المنافسة وينتفى تماماً عنصر الاحتكار.

المطلب الثاني : سوق الاحتكار الكامل

يعتبر سوق الاحتكار هو الصورة المناقضة لسوق المنافسة الكاملة في كافة الشروط. فالاحتكار يعني إختفاء كل أثر للمنافسة وسيادة الاحتكار سواء من جانب البائع أو المشتري. وفيما يلي شروط الاحتكار من جانب البائع ومن جانب المشتري.

أولا: من جانب البائع

تتوفر حالة الاحتكار الكامل من جانب البائع إذا كان إنتاج السلعة، محل البحث، لا يتم إلا بواسطة منتج واحد فقط بشرط ألا يكون لهذه السلعة مثيل أو بديل من وجهة نظر المشتري. فلا يوجد في نظره سلعة أخرى يمكن أن تحل محلها في إشباع نفس الحاجة. وعليه تنحصر شروط الاحتكار من جانب البائع في ما يلي:

أ- عدم التجانس:

بمعني عدم وجود سلعة أخرى في السوق يمكن أن تشبع حاجة المستهلك غير تلك التي ينتجها المنتج الفرد.

ب- منتج (بائع) واحد:

فالمحتكر هو المنتج الوحيد للسلعة. ومن ثم فهو يستطيع أن يحدد ثمن السلعة كما يشاء، سواء عن طريق زيادة الانتاج أو إنقاصه. فانتاجه من السلعة يمثل إجمالي العرض الكلي لها في السوق، ويستوي في هذا الصدد أن ينتفي شرط التعدد في جانب المشترين أم لا.

ج – إنتفاء شرط العلم التام بظروف السوق:

إذا كان توفر شرط العلم الكامل بظروف السوق شرطاً ضرورياً في سوق المنافسة الكاملة حيث يكون كل بائع (أو مشتر) على علم بالثمن السائد في السوق، فإنه على العكس من ذلك تماماً في سوق الاحتكار. حيث المحتكر هو

وحده الذي يمثل إجمالي إنتاج السلعة في السوق، وحيث لا يوجد إلا الثمن الذي يحدده المحتكر بغض النظر عما إذا كان يتلاءم مع ظروف المستهلك أو السوق من عدمه. ومن هنا يكون شرط العلم غير جدوى في سوق الاحتكار.

د – السوق مغلق:

ففي ظل الاحتكار يكون السوق مغلقاً على المحتكر المنتج وحده، بحيث أن أي محاولة من جانب أي مشروع آخر للدخول في إنتاج السلعة محل البحث يقابلها العديد من العوائق التي تضمن للمحتكر أن يظل السوق قاصراً عليه. أضف إلى ذلك أن محاولة خروج المحتكر من هذه الصناعة يعني انتفاؤها تماما لعدم وجود منتج آخر غيره لها. فهو يحتكر الإنتاج وعناصر الإنتاج والتقنية الإنتاجية المستخدمة في إنتاج السلعة ليضمن احتكاره لإنتاجها، وسيطرته على تحديد ثمنها دون منافس.

ثانيا: من جانب المشتري

تتوفر حالة الاحتكار الكامل من جانب المشتري إذا لم يكن للسلعة محل البحث، سوى مشتر واحد فقط. ومن ثم فهو يستطيع أن يؤثر في ثمنها بالزيادة أو النقصان بحسب الكمية المطلوبة منها. فمجموع ما يطلبه من هذه السلعة يمثل مجموع ما يطلب منها في السوق، مع الأخذ في الإعتبار ان الاحتكار الكامل من جانب المشتري يمكن قيامه سواء انتفى شرط التعدد من جانب البائعين أم لا، شأنه في ذلك شأن الاحتكار الكامل من جانب البائع.

وواقع الأمر، إذا كان من المتصور وجود احتكار كامل من جانب البائع، خاصة في ظل ظروف العولمة الحديثة والتكنولوجية المتقدمة، فإن الاحتكار من جانب المشتري هو أمر نادر الحدوث في الحياة الواقعية. والاحتكار الكامل لا يظل على حاله، إن وجد، لفترة طويلة بل قد يتحول إلى احتكار القلة.

المطلب الثالث: سوق المنافسة الاحتكارية

يقصد بسوق المنافسة الاحتكارية السوق الذي يجمع بين بعض شروط المنافسة الكاملة من جهة وبعض شروط سوق الاحتكار الكامل من جهة أخرى. فهو تنظيم معين للسوق من جانب البائعين يتوفر فيه الشرطان التاليان:

الشرط الأول: تعدد البائعين (المنتجين) للسلعة

وهذا الشرط يتطابق مع الشرط السابق ذكره في سوق المنافسة الكاملة، حيث يكون للسلعة أكثر من منتج. فيقوم بتقديم السلعة إلى المستهلكين عدد كبير من البائعين. ومن ثم فإن المنتج المنفرد لا يؤثر كثيراً في إجمالي الكمية المعروضة

أو المنتجة من السلعة كما لا يؤثر على نحو يذكر في تحديد ثمن السلعة. فتصرف المنتج أو البائع هنا يشبه تماماً تصرفه في سوق المنافسة الكاملة.

الشرط الثاني: عدم التجانس

لا يوجد تجانس بين وحدات السلعة التي يقوم بعرضها هو وغيره من البائعين أو المنتجين. فالمستهلك يستطيع أن يميز بين وحدات السلعة وفقاً للبائعين أو وفقاً لدرجة الإشباع. وعدم التجانس هنا مرجعه وجهة نظر على أسباب صورية أو ظاهرية – وهو الوضع الغالب – ينجح البائع في خلقها المستهلك التي يؤسسها إما على أسباب موضوعية تتعلق بالجودة والمتانة، أو في ذهن المستهلك عن طريق الإعلان عن السلعة أو جودة التغليف وحسن العرض والمعاملة، أضف إلى ذلك أن المسافة بين البائع والمشتري من شأنها أن تجعله يفضل البائع القريب عن البائع البعيد .ويترتب على عدم التجانس أن كل مشتر سيرتبط بالسلعة التي يقدمها البائع الذي يفضله على أساس الأسباب سالفة الذكر. وبتعبير آخر، يتعلق مشتر معين بالسلعة التي يقدمها البائع (أ) دون غيره، ويتعلق مشتر آخر بالسلعة التي يقدمها البائع (ب)... وهكذا، ليصبح لكل من البائعين (المنتجين) سوقه الخاص الذي يضم المشترين المرتبطين به، والذين يفضلون سلعته هو على غيرها، الأمر الذي يعطي لهذا البائع سلطة تشبه سلطة المحتكر بشأن تحديد ثمن السلعة – ولكن في حدود معينة – دون أن يخشى إنصراف المشترين عنه.

وخلاصة لهذا المطلب، فإن سوق المنافسة الاحتكارية يجمع بين المنافسة الكاملة في شرط تعدد البائعين، وسوق الاحتكار في شرط عدم التجانس في السلعة.

المطلب الرابع : سوق احتكار القلة

يقصد بسوق احتكار القلة قيام حالة الاحتكار دون أن تتمثل في وجود بائع أو منتج وحيد للسلعة أو وجود مشتر أو مستهلك وحيد للسلعة بل يوجد هناك عدد قليل من البائعين لسلعة ما أو عدد قليل من المشترين لهذه السلعة بحيث يكون لهم تأثير في تحديد الكمية المعروضة والمطلوبة للسلعة ومن ثم التأثير في تحديد ثمن السلعة سواء بالزيادة أو النقصان. وقد يحدث احتكار القلة سواء من جانب البائعين أو من جانب المشترين وذلك كما يلي:

أولا: احتكار القلة من جانب البائعين

يشترط هذا النوع من الأسواق تعدد البائعين ولكن بصورة محدودة لا تصل إلى التعدد المقصود في سوق المنافسة الكاملة. فهو يتميز بوجود عدد قليل من البائعين (المنتجين) لسلعة ما، بحيث يكون لكل منهم دور هام في تحديد الكمية المعروضة أو المنتجة للسلعة محل البحث والثمن في السوق. من ثمة فالكمية المعروضة من جانب كل بائع تمثل

جزء هاماً وأساسياً اجمالي الكمية المعروضة في السوق. ويترتب على ذلك أن كل بائع (منتج) يأخذ في اعتباره، عند اتخاذ قراراته بشأن الكمية أو تحديد الثمن، قرارات غيره من البائعين للسلعة، محل البحث. كما أن غيره من البائعين يأخذون في اعتبارهم قراراته.

ويفترض في هذا السوق عدم التجانس التام بين وحدات السلعة محل البحث بالمعنى السابق تحديده في سوق المنافسة الاحتكارية. فالسلعة – وإن كانت تتماثل من حيث خصائصها الجوهرية – تختلف في الغالب من الاحيان من حيث خصائصها الصورية أو الشكلية.

وفيما يتعلق بشرط العلم التام بظروف السوق، فهو شرط واجب تحقيقه في سوق احتكار القلة من جانب البائعين للسلعة، فإذا أراد أحد البائعين تخفيض ثمنها، وهو قادر على ذلك بحكم عدد التجانس بين وحداتها السالف بيانه، من أجل جذب عدد أكبر من المستهلكين لهذه السلعة، فإنه يعلم أن غيره من البائعين سيتخذون قراراتهم بشأن الثمن والكمية المعروضة على ضوء ما اتخذه من قرارات، ومن ثم سيخفضون الثمن بدورهم ويفسدون عليه الهدف الذي يسعى إليه. فكل بائع يتصرف على أساس أن لتصرفاته أثرا على تصرفات غيره من البائعين.

وأخيرا فإن شرط حرية الدخول والخروج من السوق متحقق في سوق احتكار القلة ولكن بصورة محدودة جدا، إذ تواجه كل مشروع يريد الدخول في انتاج السلعة، محل البحث، العديد من العوائق القانونية والمادية التي قد يستطيع القلة تجاوزها والدخول في مجال هذا الانتاج. ويستوي في احتكار القلة من جانب البائعين ان يمثل المشترون للسلعة عددا كبيرا كما هو الحال في سوق المنافسه الكاملة ، أو عددا محدودا كما في سوق احتكار القلة من جانب المشترين كما سيأتي بيانه.

ثانيا: احتكار القلة من جانب المشترين

يتميز هذا السوق بتعدد المشترين (أو المستهلكين) للسلعة محل البحث ولكنه تعدد محدود لا يصل إلى التعدد المقصود في سوق المنافسة الكاملة. ومن ثمة يكون لكل منهم دور في تحديد كل من الكميات المطلوبة من السلعة وأثمانها. فالكمية المطلوبة من كل مشتر تمثل جزء هاماً من اجمالي الطلب الكلى عليها. ويترتب على ذلك ان كل مشتر يتخذ قراراته فيما يتعلق بالكمية المطلوبة أو الثمن واضعا في اعتباره قرارات غيره من المشترين. بل وأيضا يفترض أن غيره من المشترين يتصرفون على نفس الاساس آخذين في اعتبارهم ما يتخذه هو من قرارات، وهذا يتطلب أن يكون كل مشتر على علم كامل بظروف السوق بحيث يعرف كل منهم على نحو دقيق الكميات المطلوبة في السوق، وأثمان السلعة، وتغيراتها سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض.

المبحث الثالث : أهمية دراسة نماذج الأسواق المختلفة

بعد عرض النماذج المختلفة للأسواق الرأسمالية يجدر بنا أن نحدد أهمية دراسة هذه النماذج[1]. إن دراسة المنافسة الكاملة والاحتكار الكامل هي دراسة نظرية بحتة حيث يصعب وجودهما من الناحية العملية. فالمنافسة الكاملة يندر تحققها في الحياة العملية. ذلك أن بعض شروط المنافسة الكاملة يصعب تحققها، وخاصة بالنسبة لشرط العلم، والتجانس، ومن ثمة فإن انتفاء أي شرط من شروط المنافسة الكاملة ينفى وجودها ويطلق على السوق هذه الحالة المنافسة الاحتكارية أو غير الكاملة، أما الاحتكار الكامل أو المطلق فلم يعد يتحقق في الحياة العملية، واقرب ما يمكن أن يصل إليه تنظيم السوق في هذا الصدد هو الاحتكار الثنائي حيث يوجد بائعان (منتجان) يتقاسمان احتكار سلعة ما. وفي هذه الحالة يدخل كل بائع في حسابه تصرفات البائع الآخر، أي أن كلا منهما يتصرف على أساس أن قراراته، وقرارات المحتكر الآخر، تتصف بالاعتماد المتبادل. وهذا ينافي الأساس الذي يقوم عليه تصرف المحتكر الفرد على النحو السالف بيانه .

وبالرغم من صعوبة وجود سوق الاحتكار، في الواقع، فانه من المهم للغاية أن تتعرض لهذه السوق بالتحليل وذلك لسببين[2] :

الأول، أن هذا التحليل يمدنا بالأدوات والمبادىء اللازمة لدراسة كيفية تحديد الثمن والكميات المباعة في تلك الأسواق. والثاني، أن الغالبية العظمى من الأسواق الواقعية، التي تقع مابين المنافسة الكاملة والاحتكار التام، تمثل مزيجاً من خصائص هاتين السوقين، على نحو ما سلف ذكره.

أما بالنسبة لأسواق المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة فإن لها أهمية علمية واقتصادية كبيرة. فمعظم الإنتاج في الوقت الحالي يقوم في ظل واحد أو أخر من هذين التنظيمين وخاصة بعد طغيان العولمة في الاقتصاد العالمي بحيث أصبح وجود المشروعات الصغيرة أمرا محدودا بعد أن حلت محلها المشروعات الكبيرة، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات. فالعدد الكبير من المشروعات الصغيرة ذات الطاقة الانتاجية المحدودة يكاد لا يكون له مكان في عصر أحرزت فيه التقنية الإنتاجية تقدما هائلا جعل الإنتاج الكبير هو الطابع المميز في أغلب الحالات، بما يستتبعه ذلك من كبر حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع والتي لا تقوى عليها إلا المشروعات الكبيرة التي تسيطر وتحتكر الإنتاج ليس على المجال الاقليمي للدولة فحسب بل وكذلك على الصعيد الدولي.

---

[1] ناشد، مرجع سبق ذكره ص ص 26، 27

[2] لمزيد من التفاصيل انظر عادل حشيش، 1998، أصول الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص 350، وكذلك أحمد جامع، مرجع سابق، ص 669 وما بعدها. ذكر في ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 26

وبالرغم مما تقدم، فسوق المنافسة الكاملة يحتل أهمية كبيرة بين كافة النماذج السالف بيانها بالرغم من إعتراف الجميع بأن هذا السوق قلما يوجد في الحياة الواقعية بسبب تعذر توفر شروطه مجتمعة. وترجع هذه الأهمية إلى عدة أسباب منها :

1. أن نموذج سوق المنافسة الكاملة يمدنا بنقطة بداية منطقية وسهلة التحليل الاقتصادي في نظرية الأسواق بحيث يمكننا أن نفهم بسهولة أكثر المبادىء التي تحكم عمل الأسواق الأخرى التي يغلب وجودها فعلا في الحياة الواقعية على وجود سوق المنافسة الكاملة؛
2. أن أسواق المنافسة الكاملة موجودة بالفعل – في حالات محدودة للغاية. في بعض قطاعات الاقتصاد القومي لبعض الدول الرأسمالية خاصة في مجال الإنتاج الزراعي. فيوجد في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، حوالي خمس آلاف مزرعة تجعل من سوق المنتجات الزراعية سوق منافسة كاملة. ومن ثم يصبح من الضروري دراسة كيف تعمل هذه القطاعات الاقتصادية حتى يعلم ملايين الأفراد الذين يتأثرون بعملها كيف يتصرفون على الوجه الاقتصادي الصحيح؛
3. أن نموذج المنافسة الكاملة يقدم لنا مقياساً أو قاعدة نستطيع أن نقارن بواسطته كيفية عمل الأسواق الأخرى سواء التي تبتعد عن سوق المنافسة الكاملة أو تقترب منه. فهو أداة مفيده للتحليل الاقتصادي تمكننا من تقدير آثار ابتعاد السوق الواقعية عن المنافسة الكاملة، ومن تحليل المكاسب أو الخسائر المحتملة التي تنتج عن نموذج الأسواق الأخرى غير هذا النموذج.

المحاضرة السابعة : النقود

قد يعد الرجل العادي النقود في عداد الثروة لكن هذا غير صحيح في المعنى الاقتصادي، فالثروة هي المخزون من الموارد الاقتصادية. والنقود ليست ثروة في حد ذاتها بل هي وسيلة لامتلاك الثروة[1]. عند الحديث عن النقود يتبادر إلى الذهن تلك القطع والأوراق النقدية التي يتداولها الأفراد لتسوية تعاملاتهم لكن هذا المفهوم ضيق، إذ أن الاقتصاديين يرون للنقود مفهوما أوسع من ذلك سنتطرق له في هذه المحاضرة، بالإضافة الى أشكال النقود، والوظائف التقليدية والحديثة لها.

المبحث الأول : ماهية النقود

يعرف الاقتصادي كينز النقود بأنها "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتبارها ذات قبول عام، وسيط للتبادل، ويستخدم لحفظ القوة الشرائية"[2]. كما أن الكثير من الإقتصاديين يجمعون على تعريفها بأنها "أي شيء يلقى قبولا عاما في التداول ولها قوة شرائية بغض النظر عن المادة التي تصنع منها".

والملاحظات التالية تزيد التعريف الأخير إيضاحا[3]:

- إن تعبير "أي شيء" في تعريف النقود يعبر عن تعدد الأشياء التي استخدمت كنقود عبر المراحل المختلفة لتطور المجتمع، فقد استخدمت الجلود كتعبير عن النقود السلعية وكذلك الماشية والإبل، واستخدمت النقود المعدنية كالحديد، البرونز، الفضة، الذهب، ثم استخدمت النقود الورقية والمصرفية والإلكترونية.
- معنى "القبول العام" أن يتفق جميع المتعاملين على نوع النقود المستخدم في التبادل، وأن القوة الشرائية لها تتحقق عن طريق الوظائف الأساسية لها.
- للنقود وظائف متعددة تطورت مع تطور المجتمع.

إن النقود بالمعنى السابق حلت مشكلة المقايضة وصعوباتها مثل: صعوبة تحقيق التوافق بين رغبات المتعاملين، صعوبة إيجاد وحدة قياس للسلع، عدم قابلية بعض السلع للتجزئة، صعوبة ادخار السلع والاحتفاظ بها لمدة أطول.

إن النقود حلّت محلّ السلع في التعامل وأصبحت تحقق مجموعة من الوظائف، وهذا لتوفرها على خصائص تميزها عن سلع المقايضة وهي:

---

[1] اسماعيل محمد هاشم، 2005، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص 24

[2] فيصل بوطيبة، 2017، مدخل لعلم الإقتصاد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 163

[3] علي خالفي، مرجع سبق ذكره، ص167

- خاصية القبول العام؛
- خاصية تجانس وحدات النقود؛
- قابلية وحدات النقود إلى التجزئة والانقسام؛
- عدم قابليتها للتلف والاهتلاك السريع؛
- خفة وزنها وصغر حجمها؛
- الثبات النسبي لقيمتها.

المبحث الثاني: وظائف النقود

يمكن ذكر أهم وظائف النقود فيما يأتي.

المطلب الأول: النقود كمقياس للقيمة

تستخدم النقود لقياس قيم السلع والخدمات كوحدة حساب عامة وموحدة، والمتأمل في هذه الوظيفة يدرك أن وحدة نقدية معينة تحقق دائما مجموعة من السلع والخدمات، لكن واقع الأمر يبين أن قيمة الوحدة النقدية يمكن أن ترتفع ويمكن أن تنخفض.

المطلب الثاني : النقود كوسيلة للتبادل

تعتبر هذه الوظيفة أقدم وظيفة تؤديها النقود، وتمثل النقود قوة شرائية تمكّن من الحصول على ما يعادل قيمتها من سلعة أو خدمة ما، وتزداد ثقة الناس فيها كلما كانت قيمتها ثابتة، أو على الأقل تتذبذب في حدود ضيقة.

المطلب الثالث: النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة

هذه الوظيفة امتداد للوظيفة الأولى، حيث يمكن استخدامها لتسوية المعاملات التي يقع ميعاد استحقاقها في المستقبل اعتقادا أن القوة الشرائية للنقود لا تنخفض في المستقبل. وقبول الأفراد التنازل عن نقودهم في الوقت الحاضر لتسلمها في المستقبل.

المطلب الرابع : النقود مستودع للقيمة

إن ما يحصل عليه الفرد من نقود ليس شرطا أن ينفقه، ولكن عادة يدخر جزء منه، ومعنى هذا أن النقود تقوم بوظيفة مخزن أو مستودع للقيمة، مع العلم أن الأفراد يمكن أن يستخدموا أدوات أخرى كالأوراق المالية والأصول الثابتة، لأن هذه الأدوات تمتاز عن النقود في أنها تحقق دخلا في صورة فائدة أو ربحا أو إيجارا أو منفعة مباشرة، وقد ترتفع قيمتها

بالنسبة للنقود إذا ارتفعت الأسعار، وهذا يحقق ربحا، لكن هذا لا يجعلنا نتغاضى عن مساوئ هذه الأدوات، فقد يتحمل صاحبها نفقات تخزين، وقد تنخفض قيمتها بالنسبة للنقود، كما أنها أقل سيولة من النقود.

المبحث الثالث : أشكال النقود وأنواعها

من وجهة التطور التاريخي للنقود يمكن تحديد أربعة أشكال لها هي كالتالي.

المطلب الأول: النقود السلعية

إن اختيار السلع لكي تلعب دور النقود تخضع لاعتبارات تتعلق بمستوى تطور المجتمعات، فقد استخدم الإغريق الماشية كنقود، واستخدم الهنود التبغ كنقود، واستخدم الصينيون السكاكين كنقود، واستخدم المصريون القمح كنقود...

وقد عرفت هذه السلع صعوبات عديدة منها ارتفاع نفقات النقل والتخزين، صعوبة تجزئة بعض السلع، تعرض بعض السلع إلى التلف والضياع بمرور الوقت.

وهذا ما جعل الأفراد يبحثون عن وسيلة أخرى تقوم بوظيفة النقود عوضا عن النقود السلعية.

المطلب الثاني : النقود المعدنية

تطورت النقود المعدنية من نقود برونزية ونحاسية، وهي أول أنواع النقود المعدنية، ثم النقود الفضية والذهبية، وقد حققت هذه الأخيرة امتيازات نتيجة لندرتها وإمكانية تخزينها، وهو ما جعل الحكومات تشرف على إصدار النقود تجنبا للغش، وقد حققت خصائص مميزة كسهولة جمعها وصعوبة غشها، وقد شاع استعمال النقود الفضية والذهبية أو استعمال المعدنين في وقت واحد، وهو ما أطلق عليه: نظام المعدنين، ومع الزمن قل استخدام النقود الفضية، وألغيت النقود الذهبية، وهذا إلى أن ظهرت النقود الورقية.

المطلب الثالث: النقود الورقية

هي وثائق متداولة تصدر لحاملها، وتمثل دينا معينا في ذمة السلطات التي أصدرتها، عادة تصدرها البنوك المركزية، وقد تطورت بالنسبة للغطاء الذي ترتكز عليه والذي كان 100%، ونظرا للثقة في الجهة التي تصدرها رأت السلطات النقدية أنه لا داعي إلى الاحتفاظ بغطاء ذهبي يعادل 100% وأخذت هذه النسبة تقل إلى أن أصبحت قيمة الأوراق النقدية أكبر من قيمة الذهب الموجود في الغطاء، وانخفضت نسبة الغطاء، وتحت ضغط الأحداث والأزمات[1]

[1] صبحي تادرس قريصة، كامل عبد المقصود بكري، 1979، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، ص21

أصبحت كمية الذهب غير كافية، وهو ما جعل السلطات النقدية توقف الصرف بالذهب، حيث أصبحت النقود الورقية إلزامية أي غير قابلة للصرف بالذهب، وتستند قيمتها إلى قوة الإبراء العام، وهكذا انتشر استعمالها بدون غطاء كامل طالما أنها تحوز على ثقة الأفراد وتتمتع بالقبول العام.

المطلب الرابع : النقود الائتمانية أو المصرفية

تتكون من الحسابات الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى البنوك، تنتقل ملكية هذه الودائع من شخص لآخر بواسطة الشيكات (الصكوك). والشيك هو أمر موجه من صاحب الوديعة وهو الدائن إلى البنك وهو المدين لكي يدفع لأمره أو لأمر شخص آخر أو لحامله مبلغا معينا من النقود.

تشترك نقود الودائع مع النقود الورقية في كونها ديونا لصالح مالكيها في ذمة الجهة التي تلتزم بها، وهي البنوك التجارية في حالة بنوك الودائع، والبنك المركزي في حالة النقد الورقي.

تختلف النقود المصرفية عن النقود الورقية والسلعية من حيث أنه ليس لها كيان مادي ملموس ولا تتمتع بصفة القبول العام في التداول، حيث لا يلزم القانون الدائنين على قبولها، وعلى الرغم من هذا القصور نجد أن هذا النوع من النقود هو الغالب في العرض الكلي للنقود في الدول المتطورة.

المحاضرة الثامنة: السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين نوعين من السياسات الاقتصادية، السياسات الظرفية (أو المؤقتة) والسياسات الهيكلية. تهدف السياسات الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل ومواجهة الأزمات (توازن سوق العمل، توازن سوق السلع والخدمات، التوازن الخارجي، أزمة التضخم، أزمة البطالة)؛ ومن أهم السياسات الظرفية السياسة النقدية والسياسة المالية. بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشيا مع التطورات الاقتصادية، ومع ذلك فقد يقع تداخل بينهما؛ إذ يمكن للسياسات قصيرة الأجل التي تستمر طويلا وتؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد؛ ومن أهم السياسات الهيكلية السياسات المتعلقة بهيكلة الاقتصاد، كالسياسة الصناعية والسياسة الزراعية وغيرها.

سنركز في هذه المحاضرة على النوع الأول من السياسات وهي السياسات الظرفية، حيث نتطرق إلى السياسة النقدية ثم السياسة المالية ونستعرض أهم أدواتها في مكافحة أهم أزمتين يتعرض لهما الاقتصاد وهما أزمتي البطالة والتضخم[1].

المبحث الأول : السياسة النقدية

السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة الأدوات التي يستعملها الجهاز المصرفي أو السلطات النقدية من أجل التحكم في عرض النقد ومستوى أسعار الفائدة[2].

المطلب الأول: وظائف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية بشكل عام إلى ما يلي:

1. تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛
2. المحافظة على استقرار الأجور؛
3. المحافظة على استقرار النقود وقوتها الشرائية؛
4. علاج بعض الأزمات الاقتصادية كالتضخم والكساد؛
5. تحقيق النمو الاقتصادي وما يرافقه من زيادة في الدخل الحقيقي.

[1] نعود في المحاضرة الموالية بالتفصيل أكثر في الأزمات والأدوات التي تستعمل لعلاجها.

[2] الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 307

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

يمكن أن تستعمل السياسة النقدية لعلاج البطالة والتضخم.

أولا : علاج أزمة البطالة

يتم علاج أزمة البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي، وذلك باتباع بعض أدوات السياسة النقدية، وهي:

– سعر الفائدة: من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض الاستثمارية والاستهلاكية؛

– نسبة الاحتياطي القانوني: يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية، بهدف زيادة قدرة البنوك التجارية على منح القروض وبالتالي تشجيع الإنفاق.

– عمليات السوق المفتوحة: من خلال دخول البنك المركزي لسوق الأوراق المالية بهدف شراء السندات وضخ كتلة نقدية في السوق لزيادة الطلب.

ثانيا: علاج أزمة التضخم

أما عن علاج التضخم فيعتبر ذلك من صميم مهام السياسة النقدية. من أهم إجراءاتها في علاج التضخم:

– سعر إعادة الخصم: تقوم البنوك التجارية بإعادة خصم الأوراق التجارية التي في حوزتها لدى البنك المركزي مقابل نسبة معينة من معدلات الفائدة عن تلك الأوراق التجارية. أما في حالة التضخم فيكون هدف السياسة الاقتصادية تحقيق استقرار الأسعار، وعليه فإن البنك المركزي يعتمد سياسة انكماشية: يعمل على الحد من الإصدار النقدي وتقليص قدرة البنوك التجارية على منح القروض فيقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه لتثبيط رغبة البنوك التجارية في إعادة الخصم والحد من قدرتها على الإقراض.

– عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي من خلالها التأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي بائعا لما لديه من سندات حكومية من أجل امتصاص الزائد من الكتلة النقدية في حالة الفائض ما يولد عنه زيادة القدرة الشرائية للنقود وينخفض التضخم، وكمشتري للسندات الحكومية في حالة الانكماش؛

– سياسة الاحتياطي الإلزامي: يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة تلتزم بها البنوك التجارية كاحتياطي إجباري تحتفظ به لدى البنك المركزي كمقابل للودائع التي لديها ويسمى بالاحتياطي الزامي، ففي حالة التضخم يقوم البنك

المركزي برفع قيمة الاحتياطي الالزامي ما يؤدي إلى خفض البنوك التجارية لالتزاماتها، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية؛

تعتبر هذه الأدوات المستخدمة في علاج التضخم أدوات مباشرة وكمية، في حين هناك أدوات أخرى غير مباشرة يستخدمها البنك المركزي للحد من التضخم، كتأطير الائتمان، والإقناع الأدبي، وغيرها.

المطلب الثالث : السياسة النقدية ودورها في الاقتصاد

يمكن إجمال دور السياسة النقدية في الاقتصاد بما يلي[1]:

1. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المحافظة على قيمة النقود والقوة الشرائية للنقد عن طريق التحكم في عرض النقد والطلب على النقود؛

2. علاج الأزمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد الوطني كالتضخم؛

3. القيام بعملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، والمساهمة في تحقيق التقدم والانكماش؛

4. المساهمة في تقليص الفجوة في الميزان التجاري.

المبحث الثاني: السياسة المالية

تعني السياسة المالية استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي ولمنع حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المتوخاة، وبنظرة سريعة لهذا المفهوم نلاحظ أن السياسة المالية تهتم بدراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالأنشطة الحكومية من نفقات وإيرادات وميزانية دولة وقيامها بالاقتراض العام، كل ذلك من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي من خلال استخدام هذه الأدوات، ولعل هذا هو المفهوم الأكثر التصاقاً بالواقع منذ أن جاء كينز بأفكاره المتعلقة بماهية دور الدولة في تحريك عجلة الاقتصاد وآليات حل المشاكل الاقتصادية من خلال السياسة المالية وأدواتها المختلفة[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص 311

[2] نفس المرجع السابق، ص312

المطلب الأول : وظائف السياسة المالية

تختلف وظائف وأهداف السياسة المالية من دولة لأخرى بحسب درجة التقدم الاقتصادي فيها، كما قد تختلف من وقت لآخر في الدولة ذاتها تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية، ولذا يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة المالية بما يلي[1]:

1. تحقيق الكفاءة الإنتاجية، عن طريق استخدام الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل؛

2. تحقيق العمالة الكاملة، حيث تلعب السياسة المالية دوراً فعالاً في تحديد مستوى العمالة، وبالتالي مستوى الأجور والأسعار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

3. تحقيق التقدم الاقتصادي، ويقاس ذلك من خلال متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات والذي يعتبر مؤشراً لمدى التقدم الاقتصادي في الدولة والذي يعكس في النهاية مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد؛

4. تحقيق العدالة في توزيع الدخل، ومحاولة تقليل الفجوات الكبيرة بين مستويات الدخول المختلفة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

تستعمل أدوات السياسة المالية لمعالجة البطالة والتضخم .

أولا : علاج أزمة البطالة

يعتبر علاج البطالة من صميم مهام السياسة المالية وتعتمد في ذلك على أداتي النفقات العامة والإيرادات العامة، ويكون ذلك عن طريق :

- زيادة الإنفاق الحكومي: وذلك على المشاريع وخاصة على المشاريع التي توفر حجم كبير من اليد العاملة؛

- تخفيض الضرائب: ويكون ذلك لفائدة أصحاب الدخول المحدودة بهدف تشجيعهم على الإنفاق وتحفيز الطلب؛

- مراجعة سياسة الأجور: وذلك بهدف زيادة القدرة الشرائية وتحفيز التشغيل؛

ثانيا: علاج أزمة التضخم

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 312-313

من جهة أخرى، تتمثل أدوات السياسة المالية التي تؤثر من خلالها على التضخم في الأدوات التلقائية والأدوات المقصودة.

1. **الأدوات التلقائية:** حيث تقوم بتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية دون تدخل مباشر من الحكومة وتتمثل في:
   - الضرائب التصاعدية والتي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه؛
   - المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات؛
   - سياسة الدعم التي تقدمها الدولة للقطاعات الاقتصادية كدعم مقدم للقطاع الفلاحي مثلا.
2. **الأدوات المقصودة:** وهي تلك التي تحتاج إلى تدخل من قبل واضعي السياسات الاقتصادية وتتمثل في:

- الإنفاق العام والضرائب: يعتبر الإنفاق العام والضرائب سياستان متلازمتان بحيث أنه في حال وجود تضخم تزيد الحكومة معدلات الضرائب أو تخفض معدلات الانفاق أو كلاهما معا، والعكس تماما في حالة الكساد، تزيد الدولة من الإنفاق الحكومي أو تخفض معدلات الضرائب أو كلاهما معا؛
- الموازنة العامة: يقصد بها موازنة الدولة بين إيراداتها ونفقاتها بهدف التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، بحيث تزيد الدولة من الإنفاق في حالة الانكماش وتخفضه في حالة التضخم، فيتحقق في الموازنة عجز في حالة الكساد وفائض في حالة التضخم؛
- الدين العام: هو الأموال التي تقترضها الدولة من المواطنين مقابل أسعار فائدة مرتفعة تكون عادة أعلى من السعر السائد في السوق، أو من البنوك حيث تقترض الدولة من البنوك التجارية عن طريق البنك المركزي كممثل للدولة.

المطلب الثالث: السياسة المالية ودورها في الاقتصاد

يمكن تلخيص دور السياسة المالية بما يلي[1]:

1. **التأثير على الاستهلاك،** من خلال النفقات العامة والتي تعمل على تشجيع الاستهلاك بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك الأمر بالنسبة للضرائب عندما تزيد الدولة نسبة الضرائب فهي تخفض الدخل المتاح لدى المستهلكين، والعكس في حال تخفيض الضرائب؛

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 314-315

2. **التأثير على الاستثمار**: حيث يؤثر الإنفاق العام بشكل مباشر على الاستثمار، لأن الإنفاق العام يتكون من إنفاق استهلاكي أو استثماري وهذا فإن زيادة الإنفاق تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وكذلك فإن الإنفاق العام يؤدي في الحقيقة إلى زيادة الدخل المتاح والذي يؤدي بدوره لزيادة الطلب على الإنتاج وهذا يؤدي حتماً إلى زيادة الاستثمار، من ناحية أخرى تعتبر الإيرادات العامة سواء كانت ضريبة أو عبر ضريبية (الدين العام) نوعا من الادخار الإجباري الذي يحول الدخل من الاستهلاك إلى الادخار، والادخار يتحول بدوره إلى استثمار مباشر أو غير مباشر؛
3. **التأثير على الأسعار**: حيث تلجأ الدولة في حالة التضخم إلى تقليل الإنفاق العام وزيادة الضرائب وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وهذا بدوره يقلل الأسعار أما في حالة الانكماش (الكساد) تقوم الدولة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الطلب نتيجة لزيادة الدخل المتاح)، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛
4. **التأثير على التوظيف**: حيث أن زيادة الطلب على عناصر الإنتاج يؤدي إلى زيادة التوظف والاستخدام العناصر الإنتاج، فيزيد الاستخدام والتشغيل للقوى العامة وبالتالي المساعدة في التخلص من مشكلة البطالة؛
5. **التأثير على زيادة الدخل وإعادة توزيعه**: لأن الإنفاق الحكومي يعتبر بصورة أو بأخرى عملية خلق دخول جديدة لبعض فئات المجتمع، كما تقوم هذه السياسة بالتأثير على عملية إعادة توزيع الدخول من خلال الضرائب المفروضة على الفئات ذات الدخول المرتفعة، كما أن تقديم بعض السلع بصورة مجانية يعمل بصورة غير مباشرة على إعادة توزيع الدخل الصالح الفئات ذات الدخول المنخفضة.

المحاضرة التاسعة : الأزمات الاقتصادية

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى نوعين من الأزمات الإقتصادية، وهي أزمة التضخم، وأزمة البطالة، نخصص لكل منها مبحثا لنستعرض أنواعها، ووسائل معالجتها.

المبحث الأول : التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة وإنما أسعار السلع عموماً، بحيث كلما ارتفع المستوى العام الأسعار السلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود[1].

المطلب الأول : أنواع التضخم

يمكن تصنيف أنواع عدة من التضخم طبقاً للسبب.

أولا : التضخم بسبب جذب الطلب

حسب هذه النظرية يعتقد الاقتصاديون وعلى رأسهم كينز أنه عندما يكون الاقتصاد في حالة توظف كامل فإن الإنتاج لا يمكن زيادته في المدى القصير بسبب عدم توافر الموارد التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج (لأنها موظفة بالكامل). وبالتالي فإنه عندما يزداد الطلب الكلي على السلع فإنه لا توجد موارد كافية تساهم في الإنتاج فتبدأ الأسعار بالارتفاع، وباختصار فإن التضخم بسبب جذب الطلب يقع عندما يكون الطلب الكلي للاقتصاد يفوق العرض الكلي أي أن هناك نقودا كثيرة تطارد سلعاً قليلة.

ثانيا : التضخم بسبب ضغط التكاليف

ويقع هذا النوع من التضخم عندما يقوم أصحاب الموارد الإنتاجية بزيادة أسعار هذه الموارد أكثر من الزيادة في الكفاءة الإنتاجية نفسها، فعندما ترتفع تكاليف الموارد بأسرع من الزيادة في الإنتاج نفسه فإن تكاليف المنشآت تزيد، وهذه الزيادة في التكاليف تحول إلى المستهلك لأن المنشأة تريد المحافظة على أرباحها فتقوم برفع أسعار منتجاتها، فإذا قامت – على سبيل المثال – نقابات العمال في أوروبا بالمطالبة بزيادة الأجور وزادت الأجور، في حين أن الإنتاجية لم تزداد فإن النتيجة طبقاً لهذا النوع هي ارتفاع في التكاليف وبالتالي ارتفاع في الأسعار.

[1] الوادي وآخرون، ص 299

ثالثا : التضخم بسبب فعل الأرباح

عندما تكون هناك منشآت احتكارية تتحكم في عرض السلع فإنه يمكن لهذه المنشآت التحكم في الأسعار، حيث أن هذه المنشآت يؤهلها حجمها واحتكارها للسوق أن تحدد الأسعار كما تشاء، فهذه المنشآت قد تعتبر أنه من السهولة زيادة الأرباح عن طريق زيادة الأسعار بدلاً من زيادة الكفاءة الإنتاجية وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج.

المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية للتضخم

تتلخص الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي[1]:

أولا : إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي

يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ويتم ذلك من خلال:

1. يستفيد المدين من ظاهرة التضخم لأن القيمة الحقيقية للدين الذي سيدفعه سوف تنخفض، وبالمقابل يتضرر الدائن الذي يسترد الدين؛
2. يتضرر أصحاب الدخول الثابتة والمرتبات بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم وبالتالي التأثير على حجم الإشباع لديهم؛
3. يستفيد من التضخم أصحاب الأعمال والمنتجون كنتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار.

ثانيا :التأثير على مستوى التشغيل والإنتاج

يكون التضخم عادة مصحوباً بانتعاش الأحوال الاقتصادية وارتفاع مستوى التشغيل والإنتاج نتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار الأمر الذي يدفع المنتجين وأصحاب الأعمال المضاعفة جهودهم لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق زيادة حجم الإنتاج، الذي يؤدي إلى استخدام عمالة أكبر، تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

المطلب الثالث : سياسات معالجة التضخم

من أجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام، سواء أكانت المالية أم النقدية، حيث تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم والتي تنحصر فيما يلي[1]:

[1] الوادي وآخرون، ص ص 300-301

أولا : إجراءات السياسة النقدية

وتنقسم إلى :

1. **عمليات السوق المفتوحة** : حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية، ويتلقى مقابلها نقودا ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب المخفاض عرضها في السوق وبالتالي التخفيف من حدة التضخم؛
2. **سياسة الاحتياطي الإلزامي** : يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى ذلك بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي، ويلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد، ففي أثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم الفروض وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم؛
3. **سياسة إعادة سعر الخصم** : ويقصد بسعر الخصم، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنوك التجارية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فتقل رغبة الأفراد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد.

ثانيا : إجراءات السياسة المالية

وتتمثل فيما يلي:

1. **الإنفاق العام والضرائب**: حيث تقوم الدولة في حالة التضخم بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام وقد تستخدم الوسيلتين معاً إذا دعت الحاجة، ولهذه السياسة أثر في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بفعل تأثير الضرائب والإنفاق العام؛
2. **سياسة التسعير الإجباري** : بحيث تقوم الدولة بوضع حد أقصى أو أدنى للأسعار في حالة التضخم من أجل التأثير على الأسعار، كما يمكن استخدام نظام التقنين أو البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاستهلاك، وبالتالي الطلب الكلي؛

---

[1] نفس المرجع السابق، 301-303

3. **سياسة الحد من زيادة الأجور** : وذلك عن طريق وضع حد أعلى للأجور (سقف)، وحد أدنى للأجور (أرضية) كل ذلك من أجل التأثير على الطلب الكلي ومحاولة الحد من التضخم؛
4. **سياسة الحد من استيراد السلع الكمالية** : وذلك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية، حيث تقوم الدولة برفع التعرفة الجمركية على استيراد هذه السلع وأحياناً تقوم بمنع استيراد هذه السلع نهائية؛
5. **سياسة تشجيع الإدخار الموجه نحو الاستثمار** : تهدف هذه السياسة إلى تقليل حجم الإنفاق الحكومي، ومحاولة توجيه المدخرات نحو الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أي العرض الكلي مما يساعد في تخفيض الأسعار وإعادة القوة الشرائية للنقود.

المبحث الثاني: البطالة

للبطالة مفاهيم متعددة لا مجال هنا لحصرها، إلا أنها بمجملها تتفق في المعنى حيث تعني بالمفهوم الاقتصادي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة. أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية، وبمفهوم سوق العمل معناها ينحصر بعنصر العمل ويقصد بها العاطلين عن العمل، حيث تشكل ظاهرة غير صحية في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

المطلب الأول: أسباب البطالة

وتحدث البطالة لأسباب متعددة، لعل من أهمها ما يلي:

1. انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال، وبالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة؛
2. سوء التخطيط التعليمي، وعدم تنظيم سوق العمل وربطه بالمؤسسات التعليمية؛
3. عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار؛
4. زيادة عرض العمل نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة؛
5. التغيرات التي تحدث في التقنية الإنتاجية نتيجة للتقدم العلمي والذي يؤدي إلى الاستغناء عن العامل وإحلال الآلة مكانه.

[1] الوادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 294

المطلب الثاني :أنواع البطالة

للبطالة أنواع مختلفة ومتنوعة تختلف باختلاف المجتمع السائد، تذكر منها ما يلي[1]:

1. **البطالة الموسمية** : وهي البطالة التي تحدث في مواسم معينة كالموسم الزراعي، حيث يضطر المزارع للتوقف عن العمل في الصيف مثلاً والعمل في موسم الزراعة نظرا لاعتماده على المناخ والطقس؛
2. **البطالة المقنعة** : وهي أخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهورها في إحصاءات البطالة وهي وجود عدة أشخاص يعملون في مكان واحد يحتاج ربما إلى عامل واحد أو اثنين بحيث لو تم تقليص عدد منهم فإنه لن يؤثر على المستوى الإنتاجي، وعادة ما ينتشر هذا النوع في الدوائر والمؤسسات الحكومية؛
3. **البطالة الاختيارية** : وتحدث هذه البطالة عند توفر العمل الملائم للشخص ولكنه لا يرغب فيه من تلقاء نفسه، وغالباً ما يكون من أصحاب الدخول المرتفعة ولا يحتاج لمثل هذا العمل؛
4. **البطالة الاحتكاكية** : تظهر هذه البطالة عندما يقوم الفرد بتغيير وظيفته والانتقال من عمل إلى آخر، فيضطر إلى التوقف المؤقت عن العمل للبحث عن عمل آخر، ويظهر هذا النوع حتى في الدول المتقدمة ؛
5. **البطالة الهيكلية** : وهي التي تنتج عن زيادة حجم القوى العاملة غير المؤهلة لبعض المهن التي تتطلب كفاءة فنية معينة تتلائم مع الطرق الحديثة في الإنتاج.؛
6. **البطالة الدورية** : وهي البطالة التي تحدث بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الدورات الاقتصادية من ركود وانتعاش حيث يزيد الطلب على العمال في حالات الانتعاش، ويقل في حالات الركود مما يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل.؛
7. **البطالة الإجبارية** : وهي عدم وجود طلب على الطبقة العاملة رغم استعدادها للعمل بالأجر السائد.

هذه أهم أنواع البطالة السائدة وهناك أنواع أخرى من البطالة قد تصيب بعض المجتمعات ولا تقع في بعضها كالبطالة التي تحدث نتيجة للتفرقة العنصرية فهي تصيب فئة السود مثلاً، والبطالة التقاعدية نتيجة لبلوغ سن معين، كما تنشأ البطالة بسبب الجنس حيث نجد في بعض الأماكن أن البطالة بين النساء أكثر منها بين الرجال. وهناك ما يسمى بشبه البطالة، وتظهر عند الأشخاص الذين يعملون أعمالاً ذات دوام جزئي ويرغبون بمزيد من ساعات العمل أو بعمل كامل الدوام ولكن لا يتوفر لهم ذلك.

[1] الوادي وآخرون، نفس المرجع، 295-296

المطلب الثالث : كيفية الحد من البطالة

ذكرنا فيما سبق أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع لآخر، ومن وقت لآخر في نفس المجتمع، ولذا فإن السياسات المتبعة في علاج البطالة قد تصلح في مجتمع ولا تصلح في آخر. إلا أنه عادة ما تؤخذ العوامل التالية من أجل الحد من البطالة[1]:

1. توفير رأس المال اللازم لقيام المشاريع، وتدعيم الاستثمارات وزيادة حجمها، والذي يعني بالضرورة زيادة الطلب على العمال مما يعني تقليص البطالة؛
2. توفير الأيدي العاملة الفنية والمدربة من خلال بعض السياسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية؛
3. تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل وبالتالي الحد من آثار البطالة؛
4. وضع ورسم الخطط العلاجية والوقائية التي تحد من مشكلة البطالة؛
5. إعادة صياغة قانون العمل بما يتلائم مع الضرورات والمستجدات كالحد من العمالة الوافدة ورفع الأجور، وتنظيم التقاعد، وخفض ساعات العمل...الخ.

[1] الوادي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 296

المحاضرة العاشرة : المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية

نتناول في هذه المحاضرة المؤسسات الاقتصادية الدولية وصور التعاون الدولي في المجال الاقتصادي عبر إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية مثل المنظمة العالمية للتجارة ومؤسسات بريتون وودز.

المبحث الأول : المؤسسات الاقتصادية الدولية

يقصد بالمؤسسات الدولية كل أنواع الاندماجات، التي أنشئت على المستوى الدولي من دون أي دافع تجاري، وهي تضم مجموعة من الدول. ومثال ذلك المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحلف شمال الأطلسي، والبنك الدولي.

وتعرف أيضا المؤسسات الدولية على أنها مجموعة من القواعد التأسيسية، التنظيمية والإجرائية المرتبطة فيما بينها، والتي تتسم بالاستقرار النسبي، والتي تتعلق بالنظام الدولي والجهات الفاعلة (بما في ذلك الدول أو أي كيان فاعل) في النظام، وأنشطتها. ويقصد بمصطلح "الاستقرار" النسبي أن تظهر المؤسسة على الأقل بعضا من المثابرة والاستدامة والمرونة في مواجهة الظروف المتغيرة. ويقصد أيضا بـ "مرتبطة فيما بينها" أن العناصر المكونة لهذه المؤسسات متصلة بطريقة معنوية أي ذات مغزى، وذلك من خلال علاقة وظيفية أو رسمية.

تختلف المؤسسات حسب الأهداف التي أنشئت من أجلها، أو حسب موقعها الجغرافي، أو حسب مكوناتها ووظائفها، أو أي معيار محدد.

فمن حيث **الموقع الجغرافي**: قد تكون المؤسسات الدولية **عالمية** (المنظمة العالمية للتجارة)، أو **إقليمية** (رابطة جنوب شرق آسيا).

وتختلف أيضا حسب **نوعية العضوية**: فقد تكون هذه الأخيرة مفتوحة لدول العالم ككل بعد استيفاء الشروط الواجبة فيها، وقد تكون خاصة بنوع من الدول دون نوع آخر.

وتختلف المؤسسات الدولية من حيث **الاختصاص**: فهناك المؤسسات العامة (الأمم المتحدة)، وهناك المؤسسات المتخصصة (المنظمة العالمية للملكية الفكرية).

قد يكون الاختلاف من حيث **الصلاحيات**: فقد تكون المؤسسة الدولية ذات صلاحيات واسعة (منظمة حلف شمال الأطلسي) أو ذات صلاحيات محدودة.

وقد يكون الاختلاف من **الجانب القانوني**: فقد تكون المؤسسات حكومية (منظمة الأمم المتحدة)، أو غير حكومية (منظمة الصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية).

يمكن أن تكون طبيعة النشاط محددة لنوع المؤسسة الدولية: حيث أن هناك مؤسسات مادية الأنشطة (المنظمة العالمية للتجارة)، وأخرى سلوكية الأنشطة (منظمة قانون التنمية الدولية).

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي

على أثر الاضطرابات التي سادت نظام النقد الدولي خلال فترة الحرب العالمية الثانية وقبلها، أجمعت الدول رأيها على تسليم أمرها إلى منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الاشراف على حق تغير أسعار صرف عملات الدول في العالم. في الأسابيع الثلاثة الأولى من جويلية عام 1944 اجتمع وفود أربعة وأربعون دولة في مدينة بريتون وودز من أجل وضع اتفاقية دولية تنظم النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. تمخضت عن هذه المفاوضات ايجاد صندوق النقد الدولي ومؤسسة مالية دولية ثانية هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير[1].

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة اقتصادية دولية أنشئت بموجب اتفاقية دولية ما بين مجموعة من الدول في عام 1945، ويقع مقره بالولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاؤه الذين يمثلون البلدان الأعضاء فيه، وبدأ نشاطه فعليا عام 1947؛ حيث يعمل على تعزيز سلامة واستقرار الاقتصاد العالمي من خلال تشجيع الأعضاء على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة. ويمثل صندوق النقد الدولي إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي وهو يفوق من حيث الأهمية والدور البنك العالمي للإنشاء والتعمير ويرجع ذلك إلى أن صندوق النقد الدولي عهد العمل على استقرار أسعار الصرف على المستوى الدولي، فضلا على أنه ظل لفترة غير قصيرة معنيا بأمور الدول المتقدمة، في حين كان البنك الدولي منشغلا بأمور الدول النامية[2].

يمارس صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق أهدافه وظيفتين أساسيتين: الأولى **تنظيمية رقابية**؛ بحيث يقوم الصندوق بمراقبة تصرفات وسياسات الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات واستقرار أسعار الصرف وتنشيط التبادل الدولي، أما الوظيفة الثانية فهي **تمويلية**؛ ويحتفظ الصندوق لهذه الغاية بمجموعة من العملات يستعين بها لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية.

ويمكن إبراز مهام صندوق النقد الدولي من خلال ما يلي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، 2014، أسس علم الاقتصاد، نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية....ج2 الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 213

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، 2005، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص ص 257، 258.

- يقدم الصندوق القروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من إختلالات في موازين مدفوعاتها بشرط أن تعمل هذه الدول على إصلاح تلك الإختلالات؛
- يعمل الصندوق كمستشار نقدي ومالي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات والنصائح التي يقدمها الصندوق سنويا من خلال تقريره السنوي؛
- بحسب نظام الصندوق تستطيع الدول أن تقترض بالعملات الصعبة من الصندوق، ومع زيادة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة الصندوق وجد نفسه في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تتقدم بطلب المساعدة؛
- اقتراح السياسات التصحيحة التي يجوز للدولة العضو اتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي؛
- يركز الصندوق في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة، ويطلق عليها سياسات التثبيت؛
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زيادة الاحتياطات الدولية، وذلك عن طريق ما يسمى بحقوق السحب الخاصة SDR[1].

المطلب الثاني : البنك العالمي

وفي ديسمبر 1945 دخلت اتفاقية إنشاء البنك الدولي حيز التنفيذ، إلا أن البنك لم يبدأ أعماله إلا في عام 1946 ومقره بالولايات المتحدة الأمريكية.

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف مساعدة أوروبا على الانتعاش واستعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أضحى جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقراً لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤوس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.

يرتبط البنك الدولي بالأمم المتحدة رغم أنه ليس مسؤولاً أمام الجمعية العامة أو مجلس الأمن، كما يبلغ عدد البلدان الأعضاء أكثر من 180 عضو ويمثلون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضعي السياسات في البنك الدولي. وبصفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية ووزراء التنمية أو محافظو البنوك المركزية في البلدان الأعضاء، ويجتمع مجلس المحافظين مرة واحدة في السنة. إن هذا الأخير له بعض التأثير على سياسات البنك الدولي للإنشاء

[1] Special Drawing Rights.

والتعمير، ولكن تبقى سلطة اتخاذ القرار الفعلية إلى حد كبير في يد أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيون البالغ عددهم 24 مديرًا. تقوم خمس دول رئيسية – الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا – بتعيين مديريها التنفيذيين، أما البلدان الأخرى فإنها تجمع حسب المناطق الجغرافية وينتخب كل منها مديرًا تنفيذيًا واحدًا.

يحصل البنك على أمواله من اشتراكات الدول الأعضاء، وطرح السندات في أسواق رأس المال العالمية، وصافي الأرباح المتراكمة من مدفوعات الفوائد على قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية. يُدفع ما يقرب من عُشر رأس المال المكتتب به مباشرةً للبنك، ويخضع الباقي للوفاء بالتزاماته.

لقب لعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أدوارًا مركزية في الإشراف على إصلاحات السوق الحرة في شرق ووسط أوروبا بعد سقوط الشيوعية في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. وتضمنت تلك الإصلاحات إنشاء برامج الإفلاس والخصخصة، وقد أثارت جدلا اقتصاديا لأنها أدت في كثير من الأحيان إلى إغلاق المؤسسات الصناعية التي تديرها الدولة، كما تم تعديل قوانين العمل لتمكين الشركات من تسريح العمال غير الضروريين. وتم أيضا بيع الشركات الحكومية الكبيرة إلى مستثمرين أجانب أو تم تقسيمها إلى شركات أصغر أصبحت مملوكة للقطاع الخاص.

في المجر، على سبيل المثال، تم تصفية حوالي 17000 شركة وإعادة تنظيم 5000 في 1992-1993، مما أدى إلى زيادة كبيرة في البطالة. كما قدم البنك الدولي قروض إعادة الإعمار للبلدان التي عانت من صراعات داخلية أو أزمات أخرى (على سبيل المثال، الجمهوريات التي خلفت يوغوسلافيا السابقة في أواخر التسعينيات). لكن هذه المساعدة المالية لم تنجح في إعادة تأهيل البنية التحتية الإنتاجية، وأدت الإصلاحات الاقتصادية الكلية في العديد من البلدان إلى زيادة التضخم وانخفاض ملحوظ في مستوى المعيشة.

المطلب الثالث: المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية تهتم بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان، وتتضمن مجموعة اتفاقيات تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة، هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية.

أولا : مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهم مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في ما يأتي:

المبدأ الأول – عدم التمييز بين الدول الأعضاء: معناه أن منتجات أي دولة عضو يجب أن تلقى نفس المعاملة بالنسبة لكل الدول ، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المتساوية بين الدول الأعضاء، ويمنع اللجوء إلى الحواجز التجارية بصورة انتقائية.

المبدأ الثاني– إزالة كافة القيود على التجارة: سواءا كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية، مثل الحصص الكمية، ويستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

المبدأ الثالث – اللجوء إلى التفاوض: وذلك بغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية.

ثانيا: مهام المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص أهم مهام المنظمة في النقاط التالية:

– تسهيل تنفيذ وإدارة اتفاقيات "الجات" متعددة الأطراف، بالإضافة إلى الإتفاقيات الجماعية الأربع، والتي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، ولذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام فقط، وتشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، أو للشروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

– الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشأة لجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.

– إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء والتي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة، (كل عامين للدول النامية، وكل أربعة أعوام للدول المتقدمة)، بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار، ومدى توافقها مع أحكام "الجات" وتعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها، والقدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.

– تحقيق قدر أكبر من التناسق في ضع السياسة الإقتصادية العالمية، تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات التابعة له.

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية الاقليمية

التكتلات الاقتصادية هي مجموعات من الدول تقوم بإزالة الحواجز والقيود التي تعيق المعاملات التجارية بينها والتي تحول دون حرية تنقل عوامل الانتاج، كما تلزم هذه الدول بموجب الاتفاقيات المبرمة بينها بأن تنسق السياسات الاقتصادية وتجد نوعا من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء يهدف إلى زيادة الانتاجية، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أقوى التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم، أسس منذ 1993 واتسع أعضاؤه من ستة دول مؤسسة إلى 28 دولة. وقد مرّ إنشاؤه بمجموعة من المراحل:

- 1957-1973: أول تطورات المجموعة الاقتصادية الأوروبية:

- في 9 مايو 1950، اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" تجميع إنتاج الفحم والصلب في فرنسا وألمانيا" لجعل الحرب ليس فقط غير واردة، بل مستحيلة ماديًا". وهذا كان بمثابة شهادة ميلاد للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC)، التي تم إنشاؤها في عام 1951 من قبل ستة بلدان: فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.

واصل الستة مفاوضاتهم ووقعوا معاهدات روما في عام 1957. تم إنشاء مجموعتين جديدتين: المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، التي كان هدفها إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء فيها، بالإضافة إلى المجموعة الذرية الأوروبية. مجموعة الطاقة (EAEC أو Euratom)، التي تهدف إلى الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة النووية.

المطلب الثاني : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

تعود نشأة هذا التكتل إلى عام 1994 حيث تم خلق أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، بالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي لسكان الدول الأعضاء الثلاثة (كندا، الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك)، من خلال تعزيز القواعد والإجراءات التي تحكم التجارة والاستثمار، وأثبتت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) مثال جيد للاستفادة من مزايا تحرير التجارة.

وكأي منطقة تجارة حرة، فإن الدول الأعضاء لا تتفق على سياسة نقدية موحدة وبالتالي لا تزال الولايات المتحدة والمكسيك وكندا تتفاوض بشكل مستقل مع دول خارج التكتل ومع منظمات وكتل تجارية أخرى.

وقد ركزت الاتفاقية بين هذه الدول الثلاثة على تدابير موحدة لتنشيط التجارة الإقليمية وهي:

- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات؛
- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر سنة تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول؛
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل؛
- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة (باستثناء بعض القطاعات مثلا قطاع البترول في المكسيك والفولاذ والألمنيوم في كندا، والحديد والصلب في أمريكا)؛

- السماح بانضمام أعضاء آخرين؛
- إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة

وبموجب هذه الاتفاقية، بلغت القيمة الإجمالية للتجارة بين الدول الثلاث حوالي 1 تريليون دولار أمريكي في عام 2016 أي أكثر من ثلاثة أضعاف قيمتها في عام 1993. حوالي 77.8 ٪ من إجمالي صادرات البضائع الكندية كانت مخصصة لشركائها في نافتا في عام 2016. وتم خلق حوالي 9 ملايين منصب عمل في الولايات المتحدة تعتمد على التجارة والاستثمار مع كندا، كما تضاعف إجمالي التجارة البينية بين كندا والولايات المتحدة أكثر من الضعف منذ عام 1993، في حين ارتفعت بين كندا والمكسيك بتسعة أضعاف.

ومع ذلك فهناك من يرى أن هذا الاتفاق لم يكن مثمرا للمكسيك كما كان بالنسبة للولايات المتحدة وأمريكا، ولا سيما لمزارعيها. فمنذ الانضمام إلى نافتا، لم يزد النمو الاقتصادي الإجمالي بشكل ملحوظ، وانخفضت الأجور الحقيقية وزادت البطالة. على الرغم من أن هذا الضعف الاقتصادي قد يكون سببه العديد من العوامل خارج نطاق هذا التكتل؛ إلا أن دعم المنتوجات الزراعية من الولايات المتحدة أضر بدون شك بالزراعة في المكسيك.

المطلب الثالث: رابطة أمم جنوب شرق آسيا

تتميز رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الأسيان ASEAN) بأنها تنتمي إلى منطقة متنوعة اقتصاديا، سياسيا وثقافيا. تم التعاون بين هذه الدول في عام 1967 بهدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والثقافي، بالاضافة إلى تحقيق السلام الاقليمي والاستقرار في المنطقة.

أولا : نشأة رابطة أمم جنوب شرق آسيا

قد مرت الرابطة بالمراحل التالية:

- مرحلة الستينيات؛ وهي مرحلة التأسيس وكان الهدف منها تحقيق السلم في المنطقة؛
- مرحلة السبعينيات؛ وتم فيها الاتفاق على احترام هويات واستقلال الدول والتعاون الاقتصادي؛
- مرحلة الثمانينيات؛ أين التحقت سلطنة بروناي بالرابطة في 1984.
- مرحلة التسعينيات؛ حيث اكتملت العضوية للرابطة بانضمام الفيتنام في 1995 بعد توقيعها على معاهدة الصداقة والتعاون في المنطقة سنة 1992، وميانمار لاوس سنة 1997، وأخيرا كمبوديا عام 1999، وتتميز هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية التبادل التجاري وتقليل التفاوت في التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- مرحلة ما بعد 2000 والتي تميزت بإقامة اتفاقية شراكة مع كل من الصين، اليابان وكوريا الجنوبية. وأصبحت تسمى رابطة الآسيان +3.

ثانيا: مبادئ رابطة أمم جنوب شرق آسيا

إن المبادئ التي نصت عليها معاهدة الصداقة والتعاون لعام 1967 تؤكد على الاعتبارات الأمنية، وتمثلت فيما يلي:

- الاحترام المتبادل لاستقلال دول المنطقة والسلام الاقليمي؛
- تفعيل التعاون بين الدول الأعضاء في جوانب متعددة؛
- حل النزاعات داخل المنطقة واستبعاد أي تدخل من خارجها؛
- عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء؛

كما حدد إعلان "بانكوك' أهم أهداف الرابطة في النقاط الآتية :

- تسريع النمو الاقتصادي في المنطقة وذلك بالعمل المشترك سواء في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو العلمي؛
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا؛
- تحسين مستوى المعيشة للأعضاء وتقوية الحماية الاجتماعية؛
- دعم الأنشطة الزراعية والتجارية؛
- تأمين شبكات النقل بين الدول؛
- تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان حرية تحويل الأرباح الناتجة من هذه الاستثمارات؛
- خلق مجموعة إقليمية قادرة على المنافسة الاقليمية (خصوصا مع اليابان) وعالميا مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

المطلب الرابع : الاتحاد المغاربي

تم إنشاء اتحاد المغرب العربي أو الاتحاد المغاربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل الجزء الغربي العربي وهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا. وكانت تهدف الاتفاقية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول الأعضاء؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛
- تحقيق منطقة تجارة حرة في سنة 1992 والوصول إلى اتحاد جمركي في 1995، وإقامة سوق مشتركة في سنة 2000

ومنذ 1989 تم إمضاء عدة اتفاقيات في إطار الاتحاد المغاربي، تعبيرا عن إرادة هذه الدول في تعزيز علاقات التعاون بين الدول الأعضاء وذلك في عدة ميادين مثل التجارة الخارجية والفلاحة والنقل والضمان الاجتماعي والبيئة والتنمية المستدامة، الطب البيطري، التأمينات وتبادل الخبرات الخ....

وقد تم إنشاء بنك للاستثمار في تونس BMICE من أجل تحقيق مشاريع مشتركة بين الدول الأعضاء وترقية المبادلات التجارية داخل الاتحاد، وقد تقرر ضمن الدورة الثانية للاتحاد (قمة الجزائر) إنشاء مؤسسات اتحادية:

- الجامعة المغاربية (جامعة المغرب العربي).
- الأكاديمية المغاربية للعلوم.
- الهيئة المغاربية للحبوب والبقول.
- الهيئة المغاربية للبحث والتكوين والارشاد الفلاحي.

وبالرغم من المقومات التي تتمتع بها هذه المنطقة من مميزات جغرافية وثقافية وثروات معدنية؛ إلا أن حجم التجارة البينية داخل الاتحاد ضئيلة جدا مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم التي وصلت إلى درجة تكامل اقتصادي قوي، فحجم التجارة بين الدول الأعضاء لا يتعدى 5 % من مجموع التبادلات التجارية مع العالم. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك بالنسبة لكل عضو من أعضاء الاتحاد المغاربي حيث تحظى دائما أوروبا بأكبر الحصص من الواردات من دول المغرب العربي (53% من الجزائر، 62% من ليبيا، 22% من موريطانيا، 65% من المغرب، 76% من تونس).

إن المعوقات وراء فشل هذا التكتل في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها تعود أساسا إلى الخلافات السياسية في هذه المنطقة وأيضا الى طبيعة المعاهدة ونظام التصويت والمشاريع التي تتسم بالجمود وتحد من فعالية الاتحاد وأجهزته.

المراجع

المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب

انطوان أيوب، 1965، دروس في الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا،

حازم الببلاوي، 1995، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة مصر

طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، 2009، مدخل إلى علم الاقتصاد ، التحليل الجزئي و الكلي، دار وائل، عمان، الأردن

معين أمين السيد، 2016، محاضرات في مدخل للاقتصاد، مدخل إدارة الأعمال، تاريخ الوقائع الاقتصادية، تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، بدون ناشر

اسماعيل مُحَّد الهاشم، 2005، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر

ضياء مجيد الموسوي، 2014، أسس علم الاقتصاد، نقود وبنوك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية....ج2 الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر

محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري ، 2007، الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

فيصل بوطيبة، 2017، مدخل لعلم الإقتصاد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر

عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، 2005، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 257-258

علي خالفي، 2009، المدخل الى علم الاقتصاد، مفاهيم – مصطلحات – أسئلة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر مُحَّد دويدار، 2001، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، مصر

عبد الله ساقور، 2004، الاقتصاد السياسي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر

مصطفى رشدى شيحه، 1989، علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئي، دار المعرفة الجامعية، بيروت، لبنان

علي أحمد صالح، 2016، المدخل للعلوم الاقتصادية، دار بلقيس، الجزائر

مختار عبد الحكيم طلبة، 2007، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الانتاج، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر

رانيا محمود عبد العزيز عمارة، 2016، مبادئ علم الإقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر

فرحات غول، 2017، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر

صبحي تادرس قريصة، كامل عبد المقصود بكري، 1979، النقود والبنوك والتجارة الخارجية. دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر

سوزي عدلي ناشد، 2008، الاقتصاد السياسي النظريات الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان

المطبوعات الجامعية

ابراهيم بولمكاحل، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، بدون تاريخ

علي خالفي (منسق)، سلسلة محاضرات في مدخل إلى الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2022-2023

حنان شطيبي، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017 – 2018

مُحَّد عبد المومن، مطبوعة التحليل الاقتصادي الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2007 – 2008

المراجع باللغات الأجنبية

Antoyne de Monchretien,1615, « Traicté de l’oeconomie politique » publié à Rouen, France, disponible pour téléchargement au site web de la Bibliothèque Nationale de France : gallica.bnf.fr

Mathew Fornstater, Anna Palmer, 2013, « économie, comprendre les plus grands économistes qui ont marqué notre histoire », éditions Contre-Dires, Paris, (titre original : economics – fast track)